

قراءات تاريخية

على هامش حرب الصليبي

الحسين

أ.د. يونان لبب رزق



قراءات تاريخية

على هامش حرب الخليج

أ.د. يونان لبیب رزق



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٢

مقدمة

ربما يختلف هذا العمل عن غيره من الأعمال التي صدر أغلبها في عجلة عن حرب الخليج في أمرين ..

الأمر الأول : انه قد وضع بقدر ما وسعنا الجهد على أسس مختلفة ، فقد حاولنا على قدر الامكان طرح التحيزات القطرية جانباً والتعامل مع الأحداث من منطلق قومي .

الأمر الثاني : السعي الى تأصيل الأحداث تاريخياً ثم الخوض في تفاصيل ما جرى على ضوء هذا التأصيل مما قد يعطى بعداً لهذا العمل ربما لم تحظ به سائر الأعمال .

وتأسيساً على هذين الأمرين فقد انطلقنا نتعامل مع أحداث حرب الخليج منذ انطلاق شراراتها الأولى بالاجتياح العراقي للكويت في ٢ اغسطس عام ١٩٩٠ وحتى لحظة الانتهاء من هذا العمل في منتصف عام ١٩٩١ بكل المضاعفات التي صاحبت هذه الحرب والتي رأينا انه قد يكون من الفائدة لأحد العاملين في حقل الكتابة التاريخية ان يقدم رؤية لها او قراءة على هامشها ..

وبحكم الصنعة لم يكن بالامكان نشر مثل هذه القراءة دون دعمها بقدر معقول من التوثيق مما دعانا الى تضمينها عدداً من الملاحق التي نتمنى ان تعين القارئ على متابعة الموضوعات المختلفة التي شملتها هذه القراءة التاريخية .

والكتاب بذلك محاولة لرصد الحدث الجارى والتأصيل التاريخي والتوثيق الذى يضفى على هذا التأصيل مصداقيته مما تأمل معه ان يقدم للقارئ العربي عملاً مفيداً وسط هذا السيل من الكتابات التي جاء بعضها على قدر من الفائدة وجاء البعض الآخر قليل الفائدة ، ثم كان البعض الأخير عديم الفائدة !

وعلى الله قصد السبيل ..

المؤلف

الموضوع الأول

حول بعض الدعاوى والممارسات العراقية

الفصل الأول

عبد الناصر وصدام حسين ملاحظات تاريخية

يقدر ما يتسم تشبيه صدام حسين بجمال عبد الناصر بالفجاجة
يقدر ما يصطبغ رفض هذا التشبيه بالانفعال وعدم التريث !
وأول ما يلفت النظر أن التشبيه قد صدر من معسكرات متناقضة
كل يدعم به مواقف سياسية ..

التشبيه صدر عن الدوائر الغربية التي أرادت أن توقف داخل الرأي
العالم في بلادها مشاعر الخطر على المصالح التي أصبحت تجربة
عبد الناصر رمزا لها *

والتشبيه صدر في الوقت نفسه عن العراق وبعض القوى المؤيدة
لسياسات صدام حسين في المنطقة العربية انطلاقاً من أن ما يفعله الرئيس
العراقي إنما يضعه في موقع المناهضة لخصوم الأمة ، وهو ما فعله
عبد الناصر !

أما رفض التشبيه فقد صدر في الغالب عن خصوم تقليديين
لعبد الناصر ، ليس دفاعاً عن الرجل بالطبع ، وإنما خطأ من قدر صدام
حسين الذين يستنون عليه الحملاتهم مما يضمنه بالأساس بأنه رفض قائم
على ظرف سياسي عابر وليس عن اقتناع حقيقي *

ولعل أكثر ما يلفت النظر في هذا الجانب أن الناصريين أو عديداً من

فصائلهم بدلا من أن ينجبروا رفضا للتشبييه ، فانهم وان لم يرفضوه فقد سكتوا عنه على الأقل ، انطلاقا من موقف سياسى أيضا ، وهو النزوع عن التورط فى حملة على صدام حسين حتى لا يقفوا فى صف واحد مع خصوم الرجل من الأمريكيين والدول الغربية عموما الذين كانوا فى الوقت نفسه خصوم عبد الناصر والأعداء التقليديين لطموحات الأمة العربية .

وعندما تصنع (الدوافع السياسية) ذات الطبيعة الآتية المواقف فلا نملك الا توصيفها بالانفعال وعدم التريث ، فان الأحكام ينبغى أن تتأسس على اعتبارات أكثر معقولة واقناعا .

يقينا فان صدام حسين ليس عبد الناصر ولن يكون ، وذلك لأسباب تتعلق بالتاريخ والجغرافيا والتكوين السياسى ، وتصل من بين ما تصل له الى المواقف الآتية :

حقائق الجغرافيا :

(جغرافيا) فان العراق ليست مصر ، فالعراق دولة أطراف ومصر دولة قلب ، وشتان ما بين الأطراف والقلب . . . ومجتمعات الأطراف بطبيعتها مجتمعات تحوطها المخاطر ، وهى فى العادة بين خيارين ، إما سلطة مركزية ماحقة تحفظ لها وجودها ، وإما تعرض هذا الوجود نفسه لأشد المخاطر .

وتتعدد المخاطر التى يتعرض لها العراق « كدولة أطراف » ، بدءا من القوى المجاورة غير العربية ، إيران وتركيا ، ومرورا بالانقسامات العرقية الحادة ، - أكراد وتركمان وأشوريون - الى جوار الأغلبية العربية ، ووصولا الى الانقسامات المذهبية ، شيعة وسنة !

ومثل هذا الموقع فى العادة يعلى على السلطة المركزية أن تكون ذات قبضة حديدية لتحفظ لهذا المجتمع تماسكه فى الداخل وأمنه مع الخارج .

يختلف الأمر مع دولة مثل مصر ، فهى دولة قلب تقع فى وسط البحر العربى بعيدا عن مخاطر الأطراف ، وتتسم بالتالى بقدر كبير من التماسك مما يوفر بالطبيعة للسلطة المركزية الظروف الطبيعية لتأدية وظيفتها دونما حاجة كبيرة الى استخدام العنف الذى ينظر اليه ، فى حالة استخدامه ، باعتباره من الأمور المكروهة ، بل والمستهجنة .

وتنطبق هذه القاعدة ليس فحسب على الظروف العادية بل أحيانا

على الظروف الاستثنائية عندما يحدث تغيير عنيف في السلطة ، سواء على شكل ثوري أو على نحو انقلابي . . فبينما يحدث هذا في دولة القلب بأقل قدر من الخسائر البشرية ، الأمر الذي جعل رجال ثورة يوليو ١٩٥٢ يتباهون بأنها « ثورة بيضاء » مما أضفى على شخصية عبد الناصر طابعها الانساني ، فانه يحدث في دول الأطراف على أشلاء من الجثث ، وتاريخ تغيير السلطة أو الاحتفاظ بها في العراق منذ عام ١٩٥٨ ، وحتى يومنا هذا مفروش بجماجم العراقيين . الأمر الذي يدفع الكثيرين الى تصوير « صدام » وقد استظل براية القرصان المشهورة ، وهي صنورة استحي الد خصور عبد الناصر أن يضعوه في اطارها !

دولة القلب أيضا قادرة بحكم موقعها ، وعندما يتوافر الظرف التاريخي الملائم ، وهو ظرف تصنعه اعتبارات عديدة وليس اعتبار شخصية الزعيم وحدها . . هذه الدولة تكون قادرة على افراز ما يمكن توصيفه « بالزعامة الشاملة » ، وهي زعامة قادرة على أن تصل بتأثيرها لسائر أنحاء الوطن ، وربما الى جهات لم تكن تخطر على بال ، في أعماق الصحاري أو في أحضان الجبال .

وفي تقديرنا أن ذلك لا يتوافر بنفس الدرجة لدولة الأطراف مهما حاولت بعض زعاماتها اصطناع أساليب التأثير ، وهي أساليب تتراوح بين انفاق الأموال الطائلة والقيام بالأعمال القسامية ، وتشر الأجهزة الدعائية . . رغم كل ذلك فان هذا التأثير في النهاية لا يبدو الا على شكل « بقع » على جلد الأمة ، مما ينعكس كفارق هام آخر بين الزعامة الطبيعية الناشئة في « القلب » (عبد الناصر) ، والزعامة المصنوعة القادمة من الأطراف (صدام) .

وقائع التاريخ :

وتنسحب حقائق الجغرافيا على وقائع التاريخ ، فبينما تقتزن صورة الزعماء الذين عرفهم العراق بالعنف والدموية ، مما يشكل ظاهرة عادية على امتداد تاريخه الطويل ، فان هذا السلوك يرفضه الضمير الوطني المصري بكل قوة .

ويبدو هذا الاختلاف فيما يحفظه لنا تاريخ العراق القديم من صور الملوك غلاظ القلوب ، ويقدم الملك الاشوري المعروف « سنحاريب » - الذي كان يعمد الى فقه عيون أسراه - احدى هذه الصور .

أما في تاريخه الوسيط فلا نطن أن صورة « أبو الحجاج الثقفي » قد عرفها بلد اسلامي كما عرفها العراق ، ناهيك عن « الحركات السرية » ذات الطابع الدموي .

وبالرغم من الاعتزاز العربي بروايات « ألف ليلة وليلة » التي جرت أغلب أحداثها في بغداد وما جوارها ، لا يملك المراقب إلا أن يلاحظ أن الشخصية الرئيسية بين الرجال في هذه الروايات ، شخصية الملك شهریار ، كانت ذات مزاج سموي ظاهر ، ويقف الى جانبه من شخصياتها سياق المشهور المدعو « مسرور » !

مقابل ذلك فان أسوأ ما تعيه الذاكرة التاريخية لجموع المصريين لحاكم من هذا النوع صورة « الحاكم بأمر الله » أحد خلفاء الفاطميين ، وأسوأ ما تقول عليه في هذا الصدد أنه منع أكل « اللوخية » ، الأكلة الشعبية المعروفة ، أو حرم العمل بالنهار وأباحه ليلا ٠٠ وهي أقوال لا ترقى الى مرتبة الحقائق التاريخية ، ومع ذلك فان ترديدنا وتناقل الأجيال لها انما ينم عن نقور طبيعي من جانب المصريين من استخدام أحد حكامهم لأساليب العنف ، الى حد أن يصبح معه رجل من هذا النمط اقصوصة يتداولها المصريون بقدر كبير من السخرية والمرارة !

واذا كانت روايات التاريخ القديم والوسيط يحويها الغموض أحيانا والشكوك أحيانا أخرى فان التاريخ الحديث يقدم ابطلا ما زال شهودهم على قيد الحياة :

فالى جانب « نوري السعيد » ، بكل ما اشتهرت به فترات حكمه في العراق من أوقات غير سعيدة ، هناك « عبد الكريم قاسم » الذي سفل بجاء غزيرة على طريق استيلائه على السلطة ، وبماء أغزر في سبيل احتفاظه بها ، وتقدم محاكمات « المهدياوي » التي كانت عادة ما ترسل من يمثلون امامها الى العالم الآخر تجسيدا لهذه الحقيقة ، كما تقيدهم عمليات « السحل » التي عرفتها شوارع بغداد طسوال سنوات خمس (١٩٥٨ - ١٩٦٣) تجسيدا آخر لهذا اللون من العنف .

ولا يختلف « صدام حسين » كثيرا عن النموذجين السابقين الا في بعض التفاصيل : فان مجموع تصرفاته تشي بعنف بالغ ويقسدة على التعامل مع البشر بقلب بارد ، أو بدون قلب على الإطلاق !

وبالمقابل لا يحفظ التاريخ المصري الحديث شخصية على طراز هذه انوعية من الشخصيات ، والحادثة النموية اليتيمة في هذا التاريخ ، والمعروفة « بمذبحة القلعة » التي تخلص من خلالها « محمد علي » من مجموعة من أمراء الممالكة عام ١٨١١ ، لا تزيد على بضعة عشرات ، قد جرت في إطار التخلص من عناصر كانت تمنع « الباشا » من بناء الدولة الجديدة التي كان في طريقه لبنائها في مصر ، كما جرت بين مجموعات تمثل قمة السلطة ، وهي مجموعات لم يكن للمصريين وجود فيها .

كل تلك المبررات فقد كره المصريون هذه الحادثة جتي ان الشيخ
« عبد الرحمن الجبرتي » المؤرخ المصري المعروف قال عنها : « كانت هذه
الكائنة من اشنع الحوادث التي لم يتفق مثلها » ! (١)

ويؤكد ذلك ان هذه النماذج العراقية غير مقبولة على الاطلاق في
مصر التي لا تستطيع ان تفرز الانموذج « عبد الناصر » .. الحاكم الذي
يعزف عن سفك الدماء ، ولا يقبل هو او يقبل منه التاريخ المصري سوى
ان يكون كذلك !

التكوين السياسي :

من حقائق الجغرافيا ووقائع التاريخ ندلف الى البعد الثالث من
الأبعاد التي تفضي الى الحكم « بفجاجة التشبيه » ، فالتكوين السياسي
لزعيم الضباط الاحرار وقائد ثورة يوليو يتناقض تماما مع التكوين
السياسي لرجل حزب البعث في بغداد !

وهناك ملاحظة أولية في هذا الشأن وهي ان المبادئ التي تقوم
عليها بعض الأحزاب العربية تنقسم بشكل ظاهر مع ممارسات أعضائها،
الأمر الذي تكشفه تماما تجربة حزب البعث في العراق

أبسط مظاهر هذا الانفصام متصلة بما يتضمنه دستور الحزب الذي
وضعه منذ وقت بغير مؤسسه من أمثال ميشيل عفلق وصالح البيطار
من عملية تكوين أطر الحزب وقياداته والتي كان من المفروض ان تتم بشكل
ديموقراطي من خلال عمليات انتخاب حرة (٢) ، وهذا ما لم يحدث في
العراق ، ولأسباب كثيرة .

فهناك القمع الذي لقيته كواثر الحزب من انظمة الحكم المعادية
وهناك العمل السري الذي لجأ اليه اعضاؤه ، وهناك العملون
العنف الذي عمدت اليه عناصر عديدة من الحزب . كان صدام حسين من
ابرزها .. كل ذلك منع وصول القيادات بالطريق الذي يريسه دستور
الحزب وفتح له طريقا آخر !

لعل السمة البارزة في هذا الطريق ان « البعث العراقي » قد أصابته
حالة من التشرذم ، وبنا ما يمكن تسميته « حرب الأجلحة » ، حين أخذ
كل جناح في تصفية الجناح الآخر ، وكثيرا ما كانت هذه التصفيات تتم
بشكل دموي ..

ويتؤكد الروايات المتداولة عن الرئيس صدام حسين انه كان يستأذا
في فن « التصفيات الدموية » ، ليس فقط في اتجاه ارتقاء سلم الزعامة

داخل الحزب ، واتما الأهم من ذلك فى اتجاه البقاء على قمة هذا السلم !

وبينما تكون التصفيات الدموية فى الاتجاه الأول ذات طبيعة مؤقتة ، فهي تكون مرهونة بفترة للوصول الى القمة ، أما فى الاتجاه الثانى .. اتجاه الحفاظ على القمة ، فتكون ذات طبيعة دائمة ، وتصبح وبالتالي منهجا من مناهج الحكم لعهد الرجل !

المشكلة الأخطر أن صدام حسين قد مارس استاذيته فى هذا الفن بعد أن أصبح رئيسا لدولة ، دون ادراك كاف بأن ما يجوز فى بعض الأنظمة الحزبية لا يجوز فى حكم الدولة ، ولعله من هذا التمييز بين ما يجوز وما لا يجوز تأتى الصورة القاتمة لرئيس العراق فى العالم صورة السفاح أو صورة قاطع الطريق ، وهي صورة كانت موجودة من قبل الا أنها ازدادت قتامة بعد عملية غزوة للكويت ..

وباختصار فإن الرئيس العراقى لم يستطع أن يخلع جلده الحزبى ، بالرغم من وجوده على قمة السلطة لما يزيد على عقد من الزمان ، ولم يتحول الى « رجل دولة » ذى تصرفات مسئولة ترقى الى مستوى روح العصر واصول العلاقات بين الدول .

اختلف الأمر تماما بالنسبة « لعبد الناصر » ، فبالرغم من أن الرجلين قد انضويآ فى « العمل السرى » يلفت النظر انهما قيما دون ذلك فقد سارا على طرفى نقيض .

يثير الدهشة أولا فى التنظيم السرى الذى تزعمه عبد الناصر ، وهو التنظيم العسكرى المعروف باسم « الضباط الاحرار » ان عملية اختيار قيادته كانت تتم من خلال منهج ديموقراطى (٣) . وكان متوقعا الا يكون كذلك بحكم طابعه العسكرى ، بالمقابل فإن التنظيم الحزبى الذى تزعمه صدام حسين والذى كان مفروضا أن تتم اختيارات قياداته من خلال الانتخابات الحرة ، سلك طريقا عسكريا ، فيما سبقت الاشارة اليه .

ويثير الدهشة ثانيا عزوف « عبد الناصر » والضباط الاحرار عن سلوك طريق العنف ، وهو ما سجله الرجل فى « فلسفة الثورة » حين تحدث عن المحاولة اليتيمة لاغتيال « حسين سرى عامر » قائد سلاح الحدود ، وكان معلوما أنه رجل القصر والانجليز ، وخين أبدى ارتياحه الشديد لفشل المحاولة ، وكانت المحاولة الأولى والأخيرة (٤) . يثير ذلك الدهشة بحكم ما هو مفروض أن العسكريين يتجهون للعنف وهو صناعتهم ، بينما حدث النقيض من التنظيم الذى قاده صدام حسين ، وبالرغم من الطبيعة المدنية والطابع السياسى لهذا التنظيم !

... الملاحظة الأخيرة عن فترة التكوين أنه بينما خاض صدام حسين صراعا مريرا ودمويا لاحتلال مقعد الزعامة في الحزب وفي الدولة ، فإن هذا الصراع لم يعرفه عبد الناصر ، فزعامته لم تلق تحديا ما في فترة العمل السري في تنظيم الضباط الأحرار ، ثم ان التحدي الذي واجهته هذه الزعامة خلال الفترة القصيرة عامي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ حين حاول « محمد نجيب » أن يكون رئيسا اسما وفعلا لم يستمر طويلا وحسم بعد أزمة مارس من العام الأخير ، وتون اراقة نقطة دم واحدة (٥) .

وليس من شك أن فترة التكوين تلك قد انعكست في النهاية علي التعامل مع الخصوم ، فأى سياسى ناجح لابد أن يكون له خصوم ، ولكن ادوات عبد الناصر في التعامل مع هؤلاء كانت مختلفة جد الاختلاف .

كقاعدة عامة تعامل عبد الناصر مع خصومه من خلال « وضعهم في الظل » بطريقة أو بأخرى ، وباستثناءات محدودة جدا على مدى تاريخه الحافل تعامل مع هؤلاء الخصوم بالعنف ، ولا يكاد يذكر تاريخ الرجل في هذا الصدد الا محاكمات جماعة الاخوان المسلمين التي جرت في اعقاب حادثة المنشية عام ١٩٥٤ ، والتي صدر حكم الاعدام فيها على عدد من زعامات الجماعة لا يتجاوز عددهم اصابع اليدين .

ويلاحظ أنه عندما كان يلجأ عبد الناصر الى العنف ، فقد كان يلجأ اليه في اضيق نطاق ، كما كان يلجأ اليه ردا على العنف بعنف ، واخيرا فقد كان يلجأ اليه اعتقادا منه انه يحمي من خلال ذلك الثورة التي قادها قبل أن يحمي أمنه « الشخصى » .

والفارق بين « الشخصى » و « العام » يصنع اختلافا آخر بين الرجلين ، ربما كان أهم الاختلافات التي تفصل كثيرا من جوانب الموقف الأخير .

« فالعام » هو الذى دفع عبد الناصر في سبتمبر عام ١٩٦١ الى رفض استخدام القوة ضد رجال الحركة الانفصالية في سوريا ، وبالرغم من كل ما كان يمثلته النزوع عن هذا الاستخدام من الام شخصية للرجل فقد احتكم في هذا الموقف الى مبدأ « عدم سفك دماء عربية بأيدي عربية » ، و « الشخصى » هو الذى قاد صدام حسين الى غزو الكويت بكل ما ترتب على استمرار التمسك بالأرض المحتلة من نتائج وخيمة (٦) .

والفارق بين الوجود المصرى في اليمن خلال الستينات وبين الاحتلال العراقى للكويت في مطلع التسعينات ، هو الفارق بين التضحية من أجل المبدأ ، بحكم ما كانت تدفعه مصر من أجل اخراج اليمن من ظلمات العصور الوسطى وتحرير الجنوب من بقايا الاحتلال البريطانى ، وبين

منطق « الغنيمية » الذي حكم التصرفات العراقية في الكويت ، وهو مرة أخرى فارق بين العام والخاص . . .

وإذا كان اختيار الأصدقاء يمثل معيارا أساسيا لاتجاهات الحاكم ، فإن انتقاء الخصوم وميادين المعارك يقسم المعيار لتوجهاته ، وبقينا فقد كانت توجهات عبد الناصر صحيحة في هذا الصدد على ضوء معطيات عصره ، خاسم القوى الاستعمارية وحاربا في مصر وطاردها في كل أنحاء الوطن ، وكان اختيارا صحيحا . واجه إسرائيل بكل قوته ، وكان واضحا أنه يحمي من خلال هذه المواجهة التي كلفته الكثير ، الأمن المصري والأمن القومي العربي . رفض طوال الوقت أن يرفع سلاحه في وجه عربي وكان مدركا أن مهمة الزعامة هي حماية أمن العرب وليس تهديدهم ، وهو ما لم يدركه الزعيم العراقي .

والاختيارات الصحيحة هي التي تصنع في النهاية الزعامة التاريخية وتخلق في الوقت نفسه جو التأييد العام ، بينما تؤدي الاختيارات الخاطئة إلى النقيض ولعل وقوف العالم كله « وراء » عبد الناصر في حربه السويس ١٩٥٦ ، ووقوف العالم كله « ضد » صدام حسين في استيلائه على الكويت يقدم الدليل على ذلك .

يبقى التفريق بين العمل الحربي والمغامرة العسكرية ، فالأول يتم في إطار استراتيجية عامة لا خلاف على أبجدياتها، أما الثانية فتحدث لتحقيق مصالح قريبة أو مجد شخصي رغم تناقضها مع الحقائق الاستراتيجية .

ولا شك أن فهم عبد الناصر لأبجديات الاستراتيجية ، وقد كان استاذها ، قد دفعة إلى التصرف في أطوارها بشكل صارم ، الأمر الذي صنع زعامته التاريخية ، وهو ما افتقده صدام حسين الذي خرج عن نطاق هذه الأبجديات ووجه مدافعه إلى الاتجاه الخطأ ، مما سيضعه بدوره في التاريخ العربي ، ولكن في الاتجاه الذي اختاره !

وقد بدأ هذا الفهم في مناسبات عديدة في تاريخ عبد الناصر ، فهو قد رفض عام ١٩٦٩ وفي أعقاب « حشد » الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة استخدام القوة ضد الاقليم السوري .

وهو قد أوقف ما عرف بحزب الاستنزاف عام ١٩٦٩ بعد أن وصل الطيران الإسرائيلي إلى العمق المصري ، وكانت القضية بالنسبة للرجل ليس مجرد التبعج بالصمود ولكن الأهم الثمن الذي يمكن أن يدفعه الوطن ثمنا لذلك !

إضافة إلى كل ذلك فإن التأييد العربي الذي لقيه عبد الناصر كان

تأييد شعوب ، وهو تأييد استمر طول الوقت ، في سنوات النصر
وسنوات الهزيمة ، على خلاف ما جرى بالنسبة لصدام فقد جاء التأييد من
بضع حكومات ولأسباب لا صلة لها « بالمواقف المبدئية » ، أما على مستوى
الشارع العربي فإن ما حدث من انتفاضات بدت وكأنها حركات تأييد
للموقف الصدامي لم تكن في حقيقتها تعبر عن هذا التأييد بقدر ما كانت
تعبر عن رفض عربي للتدخل الأجنبي ، وهو رفض له ما يبرره على ضوء
الماضي التاريخي !

حواشي الفصل الأول

- (١) عبد الرحمن الجبرتي • عجائب الآثار في التراجم والأخبار الجزء الرابع ص ١٣١ •
- (٢) Abu Jaber, Kamel ; Ba'athi Socialist Party.
- (٣) أنور السادات ، أسرار الثورة المصرية – بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية ص ١٥٩ – ص ١٦٧ •
- (٤) جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة •
- (٥) د • عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وأزمة مارس •
- (٦) محمد حسنين هيكل ، عبد الناصر والعالم •

الفصل الثاني

أزمة الخليج « والموقع » العربي من التاريخ

ليس من قبيل جلد الذات وإنما من قبيل تقرير الحقيقة ومكاشفة النفس أن نقرر أن الممارسات العربية خلال أزمة الخليج ، وعلى وجه التحديد الممارسات العراقية ، إنما تشير إلى حقيقة خطيرة ، وهي أن « الفعل العربي » لا ينتمي بحال إلى روح العصر وممارساته ، بمعنى آخر أن هذا « الفعل » متخلف عن العصر بخمسة أو ستة قرون على الأقل .

فبين منطق « الاستباحة » وبين المسؤولية عن أفعال الأعداء تاريخ غير قصير ، وبين المنطق القبلي القائم على مصادرة كل البشر المقيمين في « مضرب » القبيلة المعادية وأخذهم سبايا أو رهائن وبين التعامل مع الأعداء احتكاماً لمجموعة من القوانين التي سنّها المجتمع المتحضر بامتداد قرون طويلة ، بدءاً من الاعتراف بحق « الحماية » للمدنيين وحقوق « أسرى الحرب » للعسكريين ، دهر طويل . وبين حروب العصور الوسطى التي لم تميز بين المدنيين والعسكريين وحروب العصور الحديثة التي وضعت خطاً صارماً بين الطرفين ، عمر تاريخي مديد . وأخيراً بين إرسال « الرسل » من معسكر جانب إلى معسكر جانب آخر وهم يحملون رؤوسهم على أكفهم وبين تطبيق مبدأ « الحصانة الدبلوماسية » عاشت البشرية تجارب طويلة ومريرة حتى تصوغ هذا المبدأ !

والفجوة القائمة بين « بين وبين » وإن كانت قد جسدتها ممارسات النظام العراقي خلال الأزمة فإن مما يستحق الخشية استعداد عدد من الأنظمة العربية أن تقدم على نفس الممارسات إذا ما ساقتها الأقدار إلى

نفس المأزق الذى أوقع فيه النظام العراقى نفسه ، ولا تأتى هذه الخشية من فراغ ..

فمن ناحية فان الادانة العربية للممارسات العراقية التى أسقطت من حسابها روح العصر ومتغيرات التاريخ انما صدرت عن « دوافع سياسية » وليس عن اعتبارات مبدئية .

والمبادئ هنا ليست مجرد لفظ ميتافيزيقى وانما هو لون من الممارسات اكتسب رسوخا حتى وصل الى مرحلة البدهيات فى سلوك الحكومات وفى علاقات الدول .

والقول انها صدرت عن « دوافع سياسية » يكشف عنه السجل الحافل للرئيس العراقى باغتيال الخصوم فيما وراء الحدود وانتهاك سيادة الدول التى جرت على اراضيها هذه الاغتيالات .. وحربه مع ايران التى انتهكت فيها كل الاعراف الدولية وتحولت الى حرب من حروب العصور الوسطى وان كانت قد جرت بأسلحة العصور الحديثة ، وضربه للثورات الداخلية ، خاصة حركة الأكراد الانفصالية ، من خلال اساليب الابادة اللاانسانية التى تقدم « حلابجة » التى شهدت عملية ابادة قاسية للأكراد بالغازات السامة .. تقدم نموذجا لها ، كل هذا ولم تصدر ادانة من أية جهة عربية لهذه الممارسات ، على عكس ما حدث خلال الأزمة وبعدها مما يكشف عن الوجه السياسى لهذه الادانة .

من ناحية أخرى فان الدول العربية المتعاطفة مع الرئيس العراقى انما تكشف عن وجه « شديد القبح » من خلال خيارها ، ومع أن الخيار الذى طرحته حكومات هذه الدول قام على أساس أنها تتبنى « الحل العربى » فى مقابل « الحل الأجنبى » فان الحقيقة تشي بأن هذا الخيار قد قام على الانحياز ضد « الشرعية التاريخية » ، وفى نفس الوقت ضد « روح العصر » ، وبالنسبة « لرجل الدولة » فانه يمكن أن يغفر له أى خطأ الا عدم استيعابه لمفردات العصر التى تكون فى النهاية الاطار الذى يقود بلاده فى داخله ، ولكن هذا ما حدث !

ولنستعرض فيما يلى بعض هذه المفردات ..

المفردة الأولى : متصلة بمفهوم الحرب ، فمن خلال تطورات اقتصادية وسياسية وعسكرية طويلة جرت بين نهاية العصور الوسطى وحتى النصف الأول من القرن العشرين الذى شهد الحربين العالميتين المعروفتين ، تغير هذا المفهوم بشكل يكاد يكون تاما .

باختصار تحول هذا المفهوم من « كسر رقبة » الأعداء الى « كسر ارادتهم » السياسية .

و « كسر الرقبة » كان مفهوما ومقبولا في ظل الوحدات السياسية المحدودة ، قبيلة كانت أو اقطاع ، وفي اطار مجتمع يدور الصراع فيه حول مناطق الكلاً وقطعان الابل والأغنام ، أو مجتمع ريفي يتعرض لموجات الهجرة المسلحة من أبناء مجتمعات الرعى ٠٠ وهو ما لم يعد موجودا ٠٠ فقد جرت في أنهار التاريخ مياه كثيرة منذ تلك العصور .

على المستوى الاقتصادي اختفت الكيانات الاقتصادية ذات الطابع « الصدفى » فى الاقطاع أو فى القبيلة والتي كانت تقوم على الاكتفاء الذاتى وأدوات الانتاج البسيطة ليحل محلها الاقتصاد الرأسمالى بكل أشكاله التجارية والصناعية والمالية ، وما واكب ذلك من بنايات شديدة التعقيد .

وبينما يجوز بالنسبة للكيانات من النوع الأول الذى ينتمى الى العصور الوسطى اتباع نهج « الغنيمة » على اعتبار أن كل ذى قيمة فى تلك العصور كان يندرج تحت توصيف « المنقول » فان هذا غير جائز ، بل ومستحيل ، فى اطار الكيانات الاقتصادية التى نشأت وتطورت فى العصور الحديثة ٠٠ وتم ابتكار لغة جديدة للمنتصرين تتواءم مع المتغيرات التاريخية ٠٠

فقد عرف العالم فى خلال الحروب التى جرت خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن الذى يليه ما أسماه « بالغرامات الحربية » التى كان على المهزم أن يدفعها صاغرا (١) .

وان كنا نسجل هنا مجموعة من الملاحظات حول هذا التغيير ٠٠

١ - ان « الغرامة الحربية » كانت لا تفرض الا بناء على نصر حاسم يحزره أحد الجانبين المتصارعين .

٢ - ان هذه « الغرامات » كانت تقنن فى العادة ، اما من خلال اتفاقية منفصلة أو ضمن بنود الاتفاقية التى تنهى الحرب بين الطرفين .

٣ - انه كان يحدث أحيانا أن يتقاضى المنتصر الغرامة التى فرضها عينا ، على شكل مواد يستخرجها من باطن الأرض ، كما حدث بعد الحرب السبعينية بين فرنسا وألمانيا (١٨٧٠ - ١٨٧١) أو آلات مصانع فيما حصل عليه الاتحاد السوفيتى من ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية .

٤ - انه فى عالم ما بعد الحرب الثانية ، عالم الأمم المتحدة ونمو المجتمع الدولى ، ونحن نصف قرن (١٩٤٥ - ١٩٩٠) لا يسجل التاريخ

أيا من حالات الحروب التي فرض فيها جانب ما ، مهما بلغ حجم انتصاره ،
على الجانب الآخر أية غرامات حربية .

بمعنى آخر أنه حتى منطق « الغرامات الحربية » أخذ في الزوال في
عالم القرن العشرين ، ناهيك عن الاحتكام الى نهج الغنيمة الذي تم تطبيقه
في الكويت مما ينم عن اتساع « الهوة التاريخية » التي تفصل بين ذلك
الذي جرى وبين فهم أبسط متغيرات العصر .

أما على « المستوى السياسي » فقد نشأت الدولة الحديثة بكل
مضامينها المختلفة عن مضامين دولة العصور الوسطى .

من هذه المضامين : السلطة المركزية ، التراب الوطني ، الحدود
السياسية ، الاعتراف الدولي ، مما جعل كيان هذه الدولة يتسم بقدر
كبير من الصلابة الذي لم تكن تتمتع به بالقطع دولة العصور الوسطى .

وبينما كان بالامكان في ظل الكيانات التي تنتمي الى تلك العصور
ادخال تغييرات متتالية ، بل ومتسارعة أحيانا ، على الخريطة السياسية ،
فقد أصبح ذلك بالغ الصعوبة ، ان لم يكن مستحيلا في العصور الحديثة ،
من خلال اجتياح سياسي لكيان آخر فيما كان يجري في العصور الوسطى .
فقد كان هذا الاجتياح في الغالب يحدث بين قبيلة وأخرى ، أو بين اقطاع
وأخرى ، وكان يقتصر في العادة على الطرفين المتصارعين .

وباستثناءات محدودة نتج عنها تغييرات على الخريطة السياسية في
العالم ، وهي تغييرات جرت اتساقا مع روح العصر ، فاتحاد الفيتناميتين
أو الألمانيتين ، والذي حدث أولهما حربا وثانيهما سلما ، إنما عبر عن
حقيقة الروح الوطنية التي عرفها هذا العصر .

ويختلف الأمر عندما يحدث العكس ، فالمحاولة العراقية ، وتحت أي
ادعاء ، باقتلاع « الوطن الكويتي » وبهذا الشكل من الفجاجة يتناقض تماما
مع كل معطيات العصر . الأمة ، الوطن ، الدولة ، الحدود السياسية ،
الاعتراف الدولي .

وإذا كان قد مر أكثر من أربعين عاما على المحاولة الاسرائيلية
لإلغاء « الوطن الفلسطيني » مورس خلالها كل امكانيات التفوق العسكري
والتواطؤات الدولية والألاعيب السياسية دون نجاح لهذه المحاولة ،
فما زال هذا الوطن موجودا بشكل أو بآخر بين فلسطينيي الداخل
وفلسطينيي الخارج ، فكيف يكون الموقف مع المحاولة العراقية ؟

يبقى « المستوى العسكرى » ، فان القوة الحربية التى نمت وتطورت خلال العصور الحديثة أصبحت شيئاً مختلفاً جد الاختلاف عن القوة الحربية التى كانت تعرفها العصور الوسطى ..

الاختلاف رقم (١) أنه بينما كانت هذه القوة خلال تلك العصور هى قوة الاقطاعى تدين له بالولاء وتحارب تحت أعلامه فانها قد تحولت فى العصور الحديثة لتصبح قوة الوطن تحارب دفاعاً عن كيانه أو تحقيقاً لسياساته .

وبينما كان بالإمكان فى الحالة الأولى انتهاء وجود هذه القوة العسكرية من خلال معركة حاسمة ، فان هذا أصبح مستحيلاً فى الحالة الثانية ، فقد ينهزم الجيش الوطنى مرة وممرات ولكنه يبقى ما بقى الوطن .

الاختلاف رقم (٢) أنه كثيراً ما كان الاقطاعيون يلجأون إلى تكوين قوتهم العسكرية من عنصر غير رعاياهم مما استتبعه انتشار استغلالهم « الارتزاق » فى تكوين هذه القوات ، وهو الأمر الذى أصبح مستحيلاً مع إضفاء الصبغة القومية على الجيوش الحديثة .

الاختلاف رقم (٣) بدأ فى انعكاس المتغيرات الاقتصادية والسياسية على القوة العسكرية بمفهومها الحديث ، فلم تعد هذه القوة مجرد مجموعة من الفرسان أو حملة الأقواس ورماة السهام ، وإنما تحولت إلى مؤسسة هائلة شديدة التعقيد عالية التكاليف قادرة على أحداث قدر من التدمير المخيف .

وبينما يصعب بالنسبة للقوة العسكرية بوضعها الذى كان قائماً خلال العصور الوسطى .. وضعها موضع التقنين ، فإنه يستحيل بالنسبة لهذه القوة فى « طابعها المؤسسى » أن تبقى دون تقنين .

والتقنين وإن كان قد بدأ بهدف ضبط حركة هذه الآلة الهائلة المعقدة فإنه امتد بعد ذلك لتنظيم العلاقة بين هذه الآلات فى حالة نشوب الصراع بين دولها حيث يسعى كل طرف إلى تعطيل آلة الآخر أو إعطائها على قدر ما يستطيع على اعتبار أنها فى النهاية تمثل إرادة هذا الطرف المطلوب تحطيمها .

والفارق بين كسر الرقبة ، مما كان سائداً فى العصور الوسطى ، وكسر الإرادة ، الذى عرفته العصور الحديثة ، ينعكس بشكل ظاهر فى إهدار الدماء ، وإخذ الرهائن ، وانتهاك الأعراض ، مما كان سائداً فى العصور الأولى ، وبين التفريق بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية وتنظيم معاملة الأسرى وتحريم استخدام بعض الأسلحة مما أصبح مقرراً

فى العصور الحديثة من خلال اتفاقات ثنائية تحولت بعد ذلك لتصبح بطابعها الدولى .

ومعنى تجاهل كل هذه الحقائق هو ببساطة تجاهل لكل المعطيات التاريخية التى صنعتها ، ولابد أن تصاب الانسانية بالهلع عندما تخرج من كهف التاريخ زعامات سياسية تحارب بأعتى الأسلحة التى ابتكرها التفوق العلمى الانسانى على مدى قرون عديدة والتى أصبحت لها قوانينها الخاصة .. تحارب بتلك الأسلحة باللاقوانين التى خرجت بها من الكهف!

المفردة الثانية التى تكشف تخلف « الموقع التاريخى » الذى أسفرت عنه الممارسات العراقية تتجسد فيما أسماه المعلقون السياسيون « بحرب الرهائن » ، وهى حرب ليست جديدة على أية حال !

عرفت هذه الحرب للمرة الأولى فيما جرى من حصار السفارة الأمريكية فى طهران فى الأيام الأولى للثورة الايرانية وإبقاء رجالها كرهائن بها لفترة غير قصيرة ، وإذا كان هناك ما يبرر الجولة الأولى من تلك الحرب فإنها قد حدثت فى ظروف « ايران الثورة » بعد سقوط « ايران الدولة » ، كما أنها قد جرت فى نطاق محدود .

الجولة الثانية من هذه الحرب جرت على الأراضى اللبنانية من خلال اختطاف بعض الجماعات المتناحرة فيها لعناصر أوربية والاحتفاظ بها لتحقيق مآرب سياسية ، ومع غياب سلطة الدولة فى الأراضى اللبنانية فقد كانت هذه الجولة أيضا مفهومة باعتبارها تجسد جانبا من حالة الفوضى العامة التى عاشها لبنان لنحو عقد ونصف !

ما حدث فى العراق كان مختلفا ..

فرغم وجود « مجلس ثورة » فى بغداد فإن نظام الحكم فيها أبعد من أن يقارن بوضع ايران فى أعقاب الثورة الاسلامية ، فالسلطة المركزية فى العراق موجودة .. بل وياطشة ، وهو الأمر الذى لا يصح معه أيضا مقارنة الوضع العراقى بالوضع اللبنانى !

من ثم فإن الجولة التى حدثت فى أزمة الخليج « لحرب الرهائن » هى جولة غير مسبوقة بكل المقاييس ..

مقياس وجود دولة مسئولة عن تصرفاتها ..

ومقياس الأعداد الكبيرة من الرهائن سواء من أولئك الذين كانوا

يعملون في الكويت أو أولئك الذين كانوا يعملون في خدمة الحكومة العراقية وهي نفس الحكومة التي حولتهم الى رهائن !

وأخيرا مقياس العمد في ايداء هؤلاء عندما وضعتهم قبل اطلاق سراحهم ، في مواقع استراتيجية ، أو فيما عمدت اليه من تجويعهم ردا على الحصار الذي تتعرض له أو توقيا للهجمة العسكرية التي تتوقعها .

وبعيدا عن « الاعتبارات الأخلاقية » التي قد ترى بعض الزعامات الميكيافيلية ان من العار الالتزام بها فان « حرب الرهائن » التي شنتها حكومة الرئيس صدام حسين وضعت نظامه وربما الحاضر العربي في موقع تاريخي شديد التدنى .

فهى في أضعف الايمان تقدم اعترافا عربيا صريحا « بقيمة » الانسان الأوربي وبـ « لا قيمة » الانسان العربي ، رغم كل ما ادعته الأجهزة العراقية أو الأنظمة الموالية لها بغير ذلك .

ويؤكد هذا الاعتراف ان السلطات العراقية والحكومات الغربية . . كل منها لم يقل حرصا عن الآخر في الحفاظ على ارواح هؤلاء الرهائن ، وان اختلفت الأسباب ، وهو ما لم تحظ به العناصر العربية التي كانت تعمل في الكويت أو في العراق ، وتقدم « النعوش الطائرة » للمصريين الذين كانوا يعملون في الدولة الأخيرة نمونجا على ذلك .

وليس من تفسير لذلك سوى ان العرب لم يلحقوا بعد بالعصور الحديثة بمفهومها الانساني ، وهو مفهوم بدأ قبل أكثر من أربعة قرون في أوروبا مع نشأة الحركة الانسانية Humanism والتي طرحت الفلسفات الانسانية بديلا عن الفلسفات الميتافيزيقية التي كانت سائدة خلال العصور الوسطى والتي كانت تجعل للحياة الانسانية دورا هامشيا ، بل وأحيانا جديرا بالاحتقار والتهوين . .

وبين الشك واليقين مما كان يساور جموع المفكرين بشأن هذه القضية فان الممارسة العراقية قد قطعت الشك باليقين ، ولم يعد أمام هؤلاء سوى أن يصححوا الموقع التاريخي للانسان العربي . . في مواجهة بعض حكامه ، وفي مواجهة الاستعلاء الغربي ، وقبل هذا وذاك في مواجهة ذاته !



تبقى المفردة الثالثة والتي مست ركنا من أهم أركان العلاقات الدولية في صميم . . فيما جرى على نطاق واسع من جانب السلطات

العراقية من انتهاك الحصانة التي تكفلها القوانين والاعراف الدولية
للدبلوماسيين ، وهو ارتداد آخر بالتاريخ !

وفكرة « الحصانة الدبلوماسية » نشأت وتطورت بدورها مواكبة
لمعطيات تاريخية بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية . .

وفيما كان معروفا حتى أواخر العصور الوسطى من التعامل مع
رسل الحكام الأجانب بحذر بالغ والنظر اليهم باعتبارهم جواسيس لهؤلاء
الحكام ، وهو الحذر الذي كان يتبدى في تقييد حركة هؤلاء ورصد كل
صغيرة وكبيرة من تصرفاتهم حتى تنتضي فترة زيارتهم الموقوتة . . .
هذا الذي كان معروفا أخذ في الاختفاء تدريجيا ليصل محله لون من
العلاقات الدبلوماسية تقوم على مجموعة من القواعد هي : التبادل
والديمومة والحصانة .

فبينما تقضى القاعدة الأولى بأن يتم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين
أي طرفين على نفس المستوى فقد كانت القاعدة الثانية تقضى بدوام
هذا التبادل من خلال وجود هيئة دائمة وليس على شكل زيارات متقطعة ،
أما القاعدة الثالثة فقد كانت تكفل لرجال هذه الهيئة لونا من الحصانة
التي تمنع التعرض لشخصهم أو لمواقع بعثاتهم باعتبارها تمثل جزءا
من أرض الوطن الذي يمثلونه (٢) . .

وهذه القواعد عندما نشأت وترسخت فإن ذلك لم يأت من فراغ ،
ذلك أن تشابك المصالح الاقتصادية في ظل نشأة نظام السوق وتطوره ،
وما استتبع ذلك من تعقد العلاقات السياسية ، وما ترتب على هذا وذاك
من حركة دائمة للمجموعات البشرية من دولة إلى أخرى ولسبب أو لآخر ،
مضافا إلى كل ذلك تقدم وسائل المواصلات مما أصبح يؤدي إلى أن يزداد
العالم صغرا يوما بعد آخر . . كل ذلك أدى في النهاية إلى أن تصبح
العلاقات الدبلوماسية بالشكل الذي ارتضاه المجتمع الدولي
وبالقواعد التي أرساها أحد أركان العلاقات الدولية .

وخطورة الممارسة العراقية في مخالفة هذه القواعد ليست على تلك
العلاقات فإن ما تصنعه الظروف والاحتياجات التاريخية يصعب تغييره
إلا بتغيير تلك الظروف أو الاحتياجات ، وإنما تتمثل هذه الخطورة فيما
تكشفه عن عجز بالغ في فهم كنه التاريخ لا يملك أي عربي إلا أن يتمنى
أن تقتصر على نظام صدام .

ويبقى بعد كل ذلك ومع كل ذلك السؤال معلقا . . إلى متى
العجز عن التعامل مع معطيات التاريخ والبقاء خارج دائرة
المعاصرة ! ؟

حواشي الفصل الثاني

(١) انظر ما جاء عن التعويضات في شروط صلح فرساي

G. P. Gooch ; History of Modern Europe Vol. III, pp. 683-684.

(٢) انظر د. يونان لبيب رزق ، الخارجية المصرية •

الموضوع الثانى

مصر وأزمة الخليج

الفصل الثالث :

قوات مصر خارج الحدود - الخروج الرابع :

الفصل الرابع :

اثر الأزمة على العلاقات مع السودان

النظام السودانى بين الخطا السياسى والخطيئة التاريخية •

الفصل الثالث

قوات مصر خارج الحدود

الخروج الرابع !

دون ما حاجة الى الدخول فى متاهات أصحاب « النظريات السياسية » فالتاريخ يقدم حقيقة بسيطة وهى أن الحكم بصحة خروج القوات المسلحة الوطنية عبر الحدود أو خطئه مرهون بطبيعة المهمة التى خرج من أجلها .. تحقيق مصلحة وطنية ، أو احراز أمجاد شخصية للحاكم ، أو خضوعا لمتطلبات دولية ..

والقول « بخروج القوات المسلحة الوطنية عبر الحدود » يتطلب توفر معطين ، الوطن والحدود ، وهما معطيان بدأ بشكل شاحب فى التاريخ المصرى الحديث خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بعد أن شرع باشا مصر المرموق محمد على فى بناء ما اصطلح المؤرخون على تسميته « بالدولة الحديثة » ، وازداد بروزا فى عهد الخديو اسماعيل ، واستقر تعاما بعد ثورة عام ١٩١٩ .

ومنذ ذلك الوقت عبرت القوات المسلحة المصرية الحدود الوطنية للقيام بأعمال قتالية فى عهود أربعة من الحكام .. محمد على ، اسماعيل ، جمال عبد الناصر ، ثم يأتى هذا الخروج الأخير فى عهد مبارك ، والذي صنعت له أزمة الخليج ، فيما نسميه « الخروج الرابع » !

وليس من السابق لأوانه اصدار حكم على هذا « الخروج الأخير »
بعد أن اتضحت أغلب قسماته ، وهو حكم يعوزه الدقة على وجه اليقين
إذا تم بمعزل عن السوابق التاريخية « لخروج » القوات المسلحة المصرية
فى المرات الثلاث السابقة !

غير أنه قيل استعراض ما جرى فى تلك المرات ينبغي التنبيه الى
بضع حقائق :

١ - استبعاد الحروب العربية الاسرائيلية من هذا السياق بحكم
أن تلك الحروب كانت فى عمومها حروبا دفاعية من الجانب المصرى أكثر
مما كانت خروجاً للقوات المصرية عبر الحدود الوطنية .

٢ - اغفال بعض الاشتباكات التى جرت فى بعض المناسبات على
الحدود . والتى لا تشكل بدورها خروجاً للقوات المصرية من التراب
الوطنى على الرغم من أنها قد عبرت بالفعل هذه الحدود ، ولعل أبرز
تلك المناسبات ما جرى فى عهد الرئيس السادات من اشتباكات على الحدود
المصرية - الليبية .

٣ - أثر اختلاف الوضعية التاريخية لمصر فى القرن التاسع عشر
عنها فى القرن العشرين ، فقد انعكست التبعية المصرية للدولة العثمانية
على شكل « الخروج المصرى » فى مرتبه الأوليين (محمد على واسماعيل)
وهو ما اختفى حين حلت « الرابطة العربية » محل « عالم العثملى » ،
والتي أصبحت العنصر الأكثر تأثيراً فى صنع عملية « الخروج » .

الخروج الأول ١٨١١ - ١٨٤٠ :

وهو الخروج الذى يقترن باسم محمد على كما يقترن فى نفس الوقت
ببناء أول « جيش مصرى » فى التاريخ الحديث ، وهو الجيش الذى حل
محل الحامية العثمانية ومحل قوات المالك « المصرية » التى اختفت
كقوة عسكرية بعد مذبحة القلعة الشهيرة .

وقد قاتلت القوات المصرية الحديثة البناء خارج الحدود فى أربعة
ميادين : شبه الجزيرة العربية ، السودان ، المورة ، بلاد الشام .

فى ميدانين من تلك الميادين الأربعة خرج المصريون استجابة لمطلب
الباب العالى ، شبه الجزيرة العربية وشبه جزيرة المورة .

وإذا كانت الاستجابة بالنسبة لشبه الجزيرة العربية تتفق مع
الصوالح المصرية الأمر الذى أدى الى طول البقاء المصرى فيها (نحو
ثلاثة عقود) ، فإنه لم يكن بالنسبة لشبه جزيرة المورة يتفق وهذه

الصوالج مما دعا محمد علي أن يسحب قواته منها في أول فرصة (١) .

في الميدان الثالث ، السودان ، جاء خروج القوات المصرية تلبية لمصلحة مصرية ملحة بدت بعد تلك التطورات التي عرفت بها البلاد في شبكة الري أصبح معها تأمين مورد مصر المائي على درجة كبيرة من الحيوية ، وإن تم هذا الخروج بمباركة من الدولة العثمانية (٢) !

الميدان الأخير كان في الشام وجاء الخروج المصري اليه رغم أنف الباب العالي ، بل وتحدياً له ، مما ترتب عليه أن جاءت الحرب في ذلك الميدان ضد القوات العثمانية نفسها !

وتتعدد الملاحظات حول هذا « الخروج الأول » :

فهو من ناحية قد أعاد إلى مصر مكانة الصدارة في المنطقة ، وهي مكانة ظلت تتمتع بها بامتداد الدول الإسلامية التي نشأت فيها والتي استمرت تهيمن على الشام وعلى مناطق واسعة من شبه الجزيرة العربية حتى سقطت تلك المكانة بسقوط القاهرة في أيدي السلطان سليم الأول عام ١٥١٧ ، وتحول مصر إلى مجرد ولاية من ولايات الدولة العثمانية .

وهو من ناحية أخرى قد مكن المصريين من حكم « بلاد الجوار » التي طالما حكموها ، ولفترات غير قصيرة . . شبه الجزيرة العربية لنحو ثلاثة عقود والشام لنحو عقد . .

الأهم من ذلك أنه استبقى لمصر الأراضي الجنوبية التي شكلت ما عرف لفترة غير قصيرة في التاريخ « بالسودان المصري » ، وهي أراض كانت تشكل أهمية حيوية بالنسبة لمصر (٣) .

وهو من ناحية ثالثة قد وضع مصر على خريطة « الصراعات الدولية » وهو وضع بدأ منذ قدوم نابليون إليها عام ١٧٩٨ ، ولكنه كان قد بدأ بالنظر إلى مصر باعتبارها ميداناً للصراع ، أما بعد « الخروج » فقد اكتسب بعداً آخر ، فوضع مصر على تلك الخريطة هذه المرة جاء من خلال تحولها إلى « قوة إقليمية » ينبغي أن توضع في حساب القوى الدولية التي تصنع الخريطة ، والحال هنا قد اختلف عن الحال في أعقاب القدوم الفرنسي في أواخر القرن الثامن عشر (٤) .

ولنا أن نشير هنا إلى قصة معروفة وهي أن دولة عظمى من دول ذلك العصر ، وهي فرنسا ، حاولت في تلك الحقبة التحالف مع مصر لضرب بلد عربي ، وهو الجزائر ، غير أن محمد علي رفض العرض

الفرنسي فلم يكن الرجل ليتصور أن يتحالف مع دولة أوربية ، مهما بلغت درجة صداقتها له ، لضرب بلد إسلامي ، المهم أن هذه القصة تشير الى ما أصبحت تتمتع به مصر كقوة اقليمية يمكن أن تسعى اليها قوى عظمى لتحقيق بعض سياساتها .

وهو من ناحية أخيرة قد كفل لمصر « وضعية خاصة » لم تتوفر لأية ولاية عثمانية أخرى ، وهو وضع كان أشبه بالاستقلال الذاتي وربما يفوقه في بعض المناحي (٥) .

وإذا كان « الخروج الأول » قد أسسهم في صنع تلك الوضعية الخاصة ، فإن تلك الوضعية بدورها هي التي كانت وراء صنع « الخروج الثاني » !

الخروج الثاني ١٨٥٣ - ١٨٧٦ :

تشمل هذه الفترة جانباً من عصر كل من عباس الأول وسعيد وأغلب منى عصر اسماعيل .

في عصر عباس وسعيد . عبرت القوات المصرية الحدود مرتين وكانت نتيجة الخروج في المرتين بالسلب .

المرة الأولى خرجت دعماً للقوات العثمانية في حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) ، ولنا أن نلاحظ هنا أن القوات المسلحة المصرية عملت في تلك الحرب في صفوف جيش « الدولة العلية » ولم تعمل أبداً باسم مصر أو تحقيقاً لمصالحها كما جرى بشكل ظاهر في أغلب مرات الخروج الأول !

كانت المرة الثانية الأكثر سوءاً ، فالقوات المصرية لم تعبر فحسب الحدود في تلك المرة ، بل عبرت المحيطات !

فبناء على مطلب من الامبراطور الفرنسي « نابليون الثالث » من صديقه باشا مصر « سعيد باشا » بعث هذا الأخير بالفصائل السودانية من القوات المصرية الى المكسيك لتحارب الى جانب القوات الفرنسية في صف « الامبراطور مكسمليان » الذي كانت تدعمه فرنسا (٦) .

ومع أن الخروج المصري في تلك المرة قد ذهب الى أبعد مما ذهب اليه في أية مرة من قبل أو من بعد ، ومع أنه استمر لأربع سنوات متتالية (١٨٦٣ - ١٨٦٧) فإنه كان الخروج غير المفهوم من وجهة نظر تحقيقه لأية مصلحة مصرية .

اختلف الموقف في عصر اسماعيل كما اختلفت التوجهات .

فهو قد ابتعد بالقوات المصرية عن عبور الحدود باتجاه الشرق بعد أن نال جده ما نال من عداء الدولة العثمانية أو عداء القوى الأوربية نتيجة للعبور في هذا الاتجاه .

من ثم جاء الخروج المصرى فى تلك الحقبة باتجاه الجنوب ، فتم استكمال ما أصبح يشكل السودان الحديث من خلال وصول القوات المصرية الى الغرب بانتهاء وجود سلطنة دارفور الشهيرة ، ومن خلال وصولها أيضا الى الجنوب بتكوين ما سمي وقتذاك بمديرية خط الاستواء التى أصبحت تشكل فيما بعد مديريات السودان الجنوبية .

عبرت القوات المصرية أيضا فى هذا « الخروج الثانى » الى سواحل البحر الأحمر . الى الصومال ومنطقة الساحل التى أصبحت تسمى بعد ذلك باريتريا (٧) .

وكان هذا « الخروج الثانى » فى عمومهِ وثيق الصلة بما شهدته مصر من تطورات فى عصر اسماعيل .

فاستكمال الهيمنة على السودان ، خاصة الوصول الى منابع النيل الجنوبية كان وثيق الصلة بالتطورات الاقتصادية الهائلة التى شهدتها مصر خلال النصف الأول من الستينات والتى تحولت بمقتضاها الى أكبر مزرعة للقطن الطويل التيلة فى العالم ، واكتسبت من خلال ذلك مكانة مميزة فى السوق العالمى .

والسعى للسيطرة على كل الشاطئ الغربى من البحر الأحمر كان وثيق الصلة بما جرى فى أواخر الستينات من افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية مما اكسب هذا البحر مكانة خاصة كان قد فقدها منذ أواخر القرن السادس عشر بعد اكتشاف واستخدام طريق رأس الرجاء الصالح .

صحيح ان اسماعيل قد فشل فى محاولته ضم الحبشة فيما جرى فى حروبه ضدها (١٨٧٥ - ١٨٧٦) الا ان هذا الفشل لا يؤثر كثيرا فيما نجح فى تحقيقه « الخروج الثانى » من أهداف استراتيجية . تأمين مصادر المياه المصرية وتأمين طريق الملاحة المار عبر القناة المصرية التى ربطت أرجاء العالم وهى مهمة رأت مصر انها المنوطة بها وليست أية قوة دولية أخرى .

الخروج الثالث ١٩٦٠ - ١٩٦٧ :

لما يقرب من قرن ، أو لخمسة وثمانين عاما على وجه التحديد ، توقف عبور القوات المصرية للحدود ، ولسبب ظاهر .

فقد وقعت مصر أغلب تلك الفترة (١٨٨٢ - ١٩٥٦) تحت الهيمنة البريطانية وأن اتخذت تلك الهيمنة مسميات مختلفة ، احتلال وحماية وتصريح ومعاهدة ، وكانت سياساتها بالتالى تصنع فى لندن قبل أن تصنع فى القاهرة ، ولم يكن منتظرا فى ظل تلك الظروف أن تلعب أى دور كقوة اقليمية ، وهو الدور الذى كان يتيح للقوات المصرية « الخروج » لوضع هذا الدور موضع التطبيق .

وبامتداد تلك الفترة الطويلة كانت قد تغيرت أوضاع كثيرة ، فقد اختفت المنظومة القديمة التى جمعت المنطقة لتحل محلها أكثر من منظومة جديدة . . . الجامعة العربية كتنظيم اقليمى ، الدائرة الافريقية التى لم تلبث أن عبرت عن نفسها بمنظمة الوحدة الافريقية ، مجموعة الدول الحديثة الاستقلال والتى عبرت عن نفسها بدورها فيما سمي بمجموعة « الحياد الايجابى » أو « عدم الانحياز » فيما بعد ، والملاحظ أن مصر قد لعبت دورا « تأسيسيا » فى كل مؤسسات المنظومة الجديدة .

وفى ظل هذه المنظومة جاء الخروج المصرى الثالث ، وهو الخروج الذى اقترن باسم « جمال عبد الناصر » فقد حدث فى عهده ، ونتيجة لسياساته ، وهى سياسات متعددة الجوانب . .

وقد تعرض الرجل منذ السبعينات لحملة ضارية تحت دعوى أنه لم يرسل القوات المصرية عبر الحدود الا لتحقيق أمجاد شخصية وانه قد تسبب فى افكار مصر نتيجة لهذا الارسال ، وهو أمر غير صحيح .

فالمرة الوحيدة التى كان على الرجل أن يرسل بتلك القوات عبر الحدود حفظا لهيئته الشخصية ، مع حدث الانفصال السورى فى سبتمبر عام ١٩٦١ ، نكص على عقبيه ولم يفعل !

المرات الأخرى كانت تنفيذا لسياسات ، وهى سياسات كانت فى مجموعها تنفيذا لاستراتيجية عامة تتفهم مكانة مصر فى المنطقة وضرورة أن تتصرف وفقا لهذه المكانة لمصلحتها ، ولصحة المنطقة .

وتأسيسا على هذا الفهم جاء الخروج المصرى الى الكنفو تحت راية الأمم المتحدة حفاظا على وحدة واستقلالية الجمهورية الافريقية الوليدة .
الأمم من ذلك الخروج المصرى الى الساحة العربية ، وقد حدث أكثر من مرة خلال الستينات . .

ربما تكون المرتان اللتان ذهبت فيهما القوات المصرية الى شسبه الجزيرة العربية أهم تلك المرات . .

المرّة الأولى عام ١٩٦١ الى الكويت في أعقاب الأزمة التي أثارها العراق في عهد عبد الكريم قاسم والتي جدد خلالها دعاويه القناريخية بتبعية الكويت للعراق ، وهي الأزمة التي ترتب عليها تواجد عسكري بريطاني في الامارة الحديثة الاستقلال ، وهو التواجد الذي انزاح بعد وصول القوات العربية التي تزعمتها مصر الى الكويت .

وقد حدث الخروج في تلك المرة على نطاق محدود ، سواء من ناحية القوة التي تم ارسالها أو من ناحية الفترة التي بقيتها ، والتي لم تتجاوز العامين ، فضلا عن أنها قد ذهبت تحت مظلة الجامعة العربية (٨) .

المرّة الثانية بعد قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ ، وقد اختلف الخروج هذه المرة فقد تم على نطاق أوسع من أي خروج سابق ، بالإضافة الى أنه استمر لأكثر من خمس سنوات ، ولم ينته الا كنتيجة من نتائج حرب يونيو عام ١٩٦٧ .

وقد لقي هذا « الخروج الكبير » انتقادات حادة من خصوم عبد الناصر في الداخل والخارج لما ترتب عليه مما اعتبره هؤلاء توضحيات مصرية جسيمة . بيد أن المدافعين عن سياسات الرجل يرون أنه بالرغم من أي شيء فإن ذلك الخروج قد وضع اليمن على خارطة العالم الحديث بعد أن كان غائبا عنها .

والحقيقة أن حسابات القيام « بالدور المصري » لا تتم على هذا النحو وإنما تتم على ضوء الحسابات بمدى تحقيق الاستراتيجية الوطنية ونظن أن الحساب من هذا المنطلق كان صحيحا ، فعبد الناصر لم يرسل المصريين الى شبه جزيرة القرم للدفاع عن عرش آل عثمان كما لم يبعث بهم الى المكسيك حبا في سواد عيون امبراطور فرنسا وإنما أرسلهم سواء لمعاونة اليمنيين على التخلص من أكثر الأنظمة تخلفا في العالم أو من الوجود البريطاني في الجنوب ، وهو ما تحقق ، وهو ما تقاضت مصر بعض ثمنه عام ١٩٧٣ باغلاق مضيق باب المندب في وجه الملاحة الاسرائيلية خلال الحرب .

الخروج الرابع ١٩٩٠ :

ما جرى من عبور القوات المصرية للحدود في اغسطس الماضي بانجاه شبه الجزيرة العربية يقدم المرة الثالثة من مرات خروج تلك القوات في ذات الاتجاه ، ورغم ما يبدو من أن هذا الخروج في مرحلة « الصناعة التاريخية » الا أنه يمكن تشخيص هذا الخروج على ضوء سوابق التاريخ ا

أول ملاحظة فى اتجاه هذا التشخيص أنه يفصل بين هذا الخروج والسابق عليه نحو ربع قرن (١٩٦٧ - ١٩٩٠) ، ويعزى ذلك فى تقديرنا فى جانب منه الى انشغال مصر بقضية التحرير الوطنى فى أعقاب حرب ١٩٦٧ ثم انه يعزى فى جانب آخر الى ما حدث بعد كامب ديفيد من انعزال مصرى عن الشئون السياسية العربية ، وهو انعزال بقدر ما أثر فى مكانة مصر العربية فقد أثر فى نفس الوقت فى درجة الاستقرار العربى .

الملاحظة الثانية مترتبة على سابقتها فقد أدى الغياب المصرى الى سعى حثيث من قوى عربية عديدة لاحتلال المكانة الخاصة التى خلت من جراء هذا الغياب ، كان أظهرها العراق تحت حكم الرئيس صدام حسين الذى لم يأل جهدا فى سبيل تحقيق هذا الهدف ، بدءا من دوره النشط فى مؤتمر بغداد الذى جمد عضوية مصر فى الجامعة العربية ، وانتهاء بمحاولة تحييدها من خلال انشاء « مجلس التعاون العربى » الذى قام واستمر بمبادرة عراقية .

الملاحظة الثالثة متصلة بما شهدته السبعينات والثمانينات من تخلخل واضح فى المنظومة العربية تبعه انشاء مجموعة من « المجالس » خليجية ومغاربية وعربية ، وهى وان عبرت عن شعور بانحسار المظلة التى حافظت على الحد الأدنى من العمل العربى المشترك فقد تبعها قدرة الطامعين فى الزعامة على الحركة لتحقيق المطامع .

ونرى أن المناخ الذى صنفته تلك الملاحظات هو الذى أغرى القيادة العراقية على القيام بعملها العسكرى الساعى الى محو الكويت من على الخريطة ، وهذا العمل وان كان قد وضع العالم فى جو الأزمة فهو يقينا قد وضع القيادة المصرية فى موقع « الخيارات الصعبة » .

فهذه القيادة فى عهد الرئيس مبارك قد اتسمت فى جانب منها بعوقف بالغ الحذر بكل ما يتصل بارسال قوات مصرية عبر الحدود ، وهو موقف بدا فى أكثر من مناسبة . . . بالرفض القاطع لمطلب أمريكى متكرر بالقيام بعمل عسكرى ضد ليبيا رغم توتر العلاقات بين البلدين ، وبالاكتفاء بتقديم السلاح والمستشارين للعراق فى حربه الطويلة مع ايران .

وهذه القيادة كانت تؤثر إعادة مصر الى مكانتها الطبيعية داخل المنظومة العربية بالوسائل الدبلوماسية دون غيرها من الوسائل ، خاصة الوسائل العسكرية ، وبالرغم من أن هذا النهج يتطلب وقتا وصبرا إلا أنه يبدو أن الإدارة المصرية فى عهد الرئيس مبارك كانت مستعدة أن تبذل الاثنين !

بيد أن ما أحدثه الاجتياح العراقي للكويت قد وضع هذه الإدارة في موقف يصعب معه استمرار الالتزام بالحذر .

والقول بأن مصر قد بادرت للتحرك من أجل « حقنة دولارات » متمثلة في اسقاط جانب من الديون أمر يستحيل تصديقه ، ثم ان القول بأنها قد أرسلت أبناءها خارج الحدود لأول مرة من ربيع قرن بسبب المبادئ وحدها أمر يصعب تصديقه !

والحقيقة ، فيما نراه ، أنه كان على القيادة المصرية أن تصنع « الخروج الرابع » أو أن تقبل بواقع يقوم على :

١ - انهيار سياستها العربية التي اتبعتها بصبر وأناة طويلين بامتداد الثمانينات .

٢ - القبول بتقزيم دورها العربي ، وهو تقزيم لن تنصرف آثاره على مصر وإنما ستسحب تلك الآثار على مستقبل الاستقرار العربي بحكم أن الدور المصري كان دائما صانع هذا الاستقرار .

٣ - توسيع الرقعة التي يتحرك فيها « الآخرون » لصناعة مستقبل المنطقة سواء كان الآخرون من القوى الدولية الطامعة أو من قوى اقليمية غير عربية .

ونعتقد أنه تأسيسا على هذه الاعتبارات جاء القرار المصري بالخروج الرابع ، ونرى أنه حتى هذه اللحظة تشير كل الايماءات أن هذا الخروج يسير في الطريق الصحيح ، للحساب المصري والعربي بالأساس ، مما يتأكد من جملة التصريحات المصرية في هذا الشأن .

أهم هذه التصريحات متصل بالرفض المصري المشاركة في أي قتال على أرض العراق ، وبالتحذير المصري من أي تدخل اسرائيلي في الأزمة لأنه سيكون لمصر في هذه الحالة « موقف مختلف » ، وأخيرا برفض القيام بدور شرطى المنطقة وهو الدور الذى تتوق أمريكا أن تجسد من يقوم به ، وهى كما أشرنا بتصريحات تؤكد أن « الخروج الرابع » استمر في طريقه الصحيح رغم كل الضغوط والاغراءات !

حواشي الفصل الثالث

- (١) د. جوزف حجار : (ترجمة بطرس الحلاق ، ماجد نعمة) : أوروبا ومصر المشرق العربي - حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية ، الفصل الأول .
- (٢) ن. لطيفة محمد سالم : الحكم المصري في الشام (١٨٣١ - ١٨٤١) .
- (٣) د. محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان - تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩ .
- (٤) Ghorbal, Shafik; The Beginings of the Egyptian Question and the Rise of Mohammed Ali.
- (٥) معاهدة لندن ١٨٤٠ ، فرمان فبراير ١٨٤١ - انظر ملحق رقم (١) .
- (٦) رايت ، لينور تشامبرز ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ازاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤ (ترجمة د. فاطمة علم الدين عبد الواحد) ص ٩٦ - ٩٩ .
- (٧) عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل - الجزء الأول ص ١٠٤ - ١٩٢ .
- (٨) انظر قرار الجامعة العربية بارسال قواتها الى الكويت - ملحق رقم (٢) .

الفصل الرابع

أثر الأزمة على العلاقات مع السودان

« النظام السوداني »

بين الخطأ السياسي والخطيئة التاريخية !

في غيبة المؤسسات الرقابية أن يرتكب أى من الأنظمة العربية أخطاء سياسية فهو أمر وارد ، بل كثير الحدوث ، أما أن ينزلق إلى الوقوع فى مستنقع الخطيئة التاريخية فهو الأمر الذى يتوجب التنبيه إليه بحكم ما يترتب على ذلك الانزلاق من مخاطر مستقبلية لا تقتصر على عمر هذه الأنظمة مهما طال ، ونخشى أن يكون حكم « جبهة الانتقاذ » القائم فى الخرطوم قد انزلق إلى المستنقع !

و « الخطأ السياسى » فى العلاقات بين الأنظمة العربية شائع ، بل ومعتاد ، وهو ينتهى فى العادة بلقاء الرؤساء أو الملوك ، بدون سبب مقنع للناس ، وربما يكون قد بدأ بدون سبب مفهوم لهؤلاء !

يختلف الأمر بالنسبة « للخطيئة التاريخية » التى تتجاوز فى العادة شخوص الحكام وتلحق بمناطق مفروض أنها محرمة فى العلاقات العربية .. مناطق مصالح الشعوب ومستقبلها !

وإذا كان يوم ٢ أغسطس الحزين قد أرخ لحقبة جديدة .. حقبة دخول العلاقات العربية - العربية فى المناطق المحرمة بكل مضاعفاتها التى تمخضت عن هذا الدخول ، فإن هناك مخاوف لها ما يبررها أن يكون

نظام « جبهة الانتقاد » فى الخرطوم لديه ما يغريه على هذا الولوج بالنسبة للعلاقات المصرية - السودانية ، وهو ولوج محفوف بالمخاطر على وجه اليقين ! ، ثم انها خطوة ، وعلى امتداد تاريخ العلاقات المصرية - السودانية ، التى توصف « بالأزلية » ، لم تجرؤ أية سلطة ، مهما كان كنهها ، وسواء فى الخرطوم أو فى القاهرة من خطوها ! ، ويحفل تاريخ العلاقات بين البلدين بالأمثلة .

اهالى الجهات البحرية !

فقد لا يعلم الكثيرون أنه فى الفترة التى عسرفت فى التاريخ السودانى بدولة « المهديّة » (١٨٨٥ - ١٨٩٨) ، وهى الفترة التى شهدت أشد أنواع التوتر بين السلطتين فى الخرطوم والقاهرة ، كان قادة الدولة الثورية فى السودان أنكى كثيرا من اللجسول الى المنطقة المحرمة ، هاجموا حكام مصر وأتذروا محمد أحمد المهدي الخديو توفيق بالويل والثبور حتى أنه كتب اليه يتوعد به بأن الله « كم أهلك من قبلك من الملوك أهل الحصون المنيعه من هو أشد منك قوة وأكثر جمعا (١) ، ولكن وصلت هذه القيادة عند المنطقة المحرمة وتوقفت !

فالمهدي والخليفة عبد الله يبعثان برسائل ودية لقطاعات عدة من الشعب المصرى ٠٠ الى « من بمصر من العلماء على اختلاف طبقاتهم وتقافات درجاتهم وخصوصا مشايخ الاسلام ذوى العقول والأحلام » ! ، والى « الأعيان المصريين وزعماء القبائل فى الصعيد » (٢) ، والى والى ٠٠ فقد رأت الزعامة المهديّة فى أبناء الشعب المصرى أنهم « اهالى الجهات البحرية » ، ولم تعتبرهم فى أى وقت عنصرا معاديا ، مما ينم عن فهم ، ربما قطرى ، ولكنه عميق ، بحدود المنطقة التى لا ينبغى الاقترب منها ! .

وقد لا يعلم الكثيرون أيضا أنه فى ظل وجود سلطة استعمارية فى كل من القاهرة والخرطوم ، وهى سلطة لم تال جهدا فى تقطيع الروابط المصرية - السودانية ، فإن هذه السلطة لم تجسروا على الاقتراب من المنطقة المحرمة !

تشير الى هذه الحقيقة قصة اخراج شخصية من أهم شخصيات الاستعمار البريطانى من مصر ٠٠ الفيلد مارشال اسموند اللنبى ، أشهر القادة العسكريين خلال الحرب الأولى ، والرجل الذى أرسلته لندن الى مصر لمواجهة الأحداث الدامية لثورة ١٩١٩ ، والشخصية التى كانت وراء صدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ٠٠ كل ذلك لم يشفع للرجل عندما اقترب من المنطقة المحرمة من العلاقات المصرية - السودانية ، ولم

تجد السلطات البريطانية مناصبا من سحبه من القاهرة نتيجة لارتكاب
الخطيئة !

تبدأ هذه القصة فى أعقاب حادثة اغتيال سردار الجيش المصرى ،
الانجليزى الجنسية ، السير لى ستاك ، فى أحد شوارع القاهرة فى ١٩
نوفمبر عام ١٩٢٤ . وقد جعلت دار المندوب السامى الحكومة المصرية
برئاسة سعد باشا زغلول مسئولية الحادث ، على اعتبار أن سياساتها
التهيبجية هى التى أدت فى النهاية الى دفع أولئك الذين ارتكبوا الحادث
على القيام بفعلتهم .

وقرر الفيلد مارشال اللبى توجيه اذار للحكومة الزغلولية تضمن
عدة مطالب بالإعتذار والتعهد بالبحث عن الخناة ودفع تعويض ، ثم
الأهم من كل ذلك ما جاء فى المطلب السادس من الاذار بتبليغ « المصلحة
المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى
الجزيرة من ٣٠ ألف فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه
الحاجة » .

وكان المندوب السامى فى القاهرة فى عجلة من أمره فلم ينتظر
وصول موافقة لندن على الطلبات التى تضمنتها اذاره .

وبالرغم من أن الخارجية البريطانية كانت مشوقة للتخلص من الوزارة
الزغلولية ، وبالرغم من كل ما كان للفيلد مارشال اللبى من مكانة هائلة
سواء فى دوائر الحكومة او فى مصر ، فإن رجال الخارجية فى لندن
قد رأوا أنه قد تجاوز « المسموح » ، وسخل فى المنطقة المحرمة من
العلاقات المصرية - السودانية .

وتقدم قراءة الوثائق البريطانية فى هذا الصدد الفهم الكامل من
جانب هؤلاء لطبيعة تلك العلاقات ، وهو الفهم الذى لم يخطئه
رجال الدولة المهدية قبلهم .

تقول المذكرة الطويلة التى وضعها رجال الإدارة المصرية فى
الخارجية البريطانية انه كان على اللبى انتظار رد لندن قبل تقديم
اذاره ، وانه لو كان قد انتظر لما تقدم بهذا الاذار وقد جاء فيه
هذا التهديد المستتر بالانتقاص من « موارد مصر المائية » ، وهى مسألة
شديدة الحساسية فى مصر ، ويمكن أن تؤلب جميع المصريين ضد صانع
أى سياسات تقترب منها » ١ (٣) .

وقد كلف هذا الخطأ اللبى منصبه فى القاهرة ، فقد تقرر ارجاعه
الى لندن بعد شهور قليلة من تقديمه لاذاره المشؤم ، ثم أن الحكومة

البريطانية قررت بعد شهرين فقط من تقديم الانذار سحب هذه المادة التي اثارت الخلاف مما تم فى رسالتين متبادلتين بين أحمد زيور باشا رئيس الوزراء المصرى الجديد وبين المندوب السامى فى القاهرة ، طلب الأول فى رسالته بالآلا يكون توسيع نطاق الرى فى السودان من شأنه بحال من الأحوال الاضرار بالرى فى مصر ولا المساس بما يتوقع انفاذه من المشاريع التى تدعو اليها الضرورة .

وجاء فى رد المندوب السامى أن الحكومة البريطانية سوف تصدر التعليمات لحكومة السودان « بأن لا تنفذ ما سبق ارساله اليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسيعا لا حد له » ، وخرج البريطانيون بذلك من المنطقة المحرمة !

صناعة المنطقة المحرمة :

المناطق المحرمة فى العلاقات بين الشعوب لا تصنعها الحكومات ولكن تتم صناعتها على مدى طويل ومن خلال عملية شديدة التعقيد ، ومن هنا تكتسب عمقها التاريخى ، وتكتسب فى نفس الوقت صلابتها ، كما تكتسب حرمتها !

وتتداخل عناصر صناعة المنطقة المحرمة فى العلاقات المصرية - السودانية على نحو غير مألوف فى العلاقات بين الشعوب ، الأمر الذى دعا الى اطلاق توصيفات خاصة عليها . . ازالة وابدية وما الى ذلك من توصيفات .

بعض هذه العناصر لا يمكن تحديد بدايتها التاريخية ، فمنذ وقت غير معروف كانت تأتي من السودان ، من سنار وكردفان على وجه التحديد ، القوافل الى أسبوط محملة بالمنتجات السودانية وقافلة فى طريق عودتها بالسلع المصرية ، ومنذ وقت غير معروف أيضا كان أبناء الصعيد ، وخاصة أبناء « نقادة » يوسلون ا ثواب التى اعتاد السودانيون على ارتدائها فى أعراسهم والمعروفة باسم « الفرقة » .

وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وبعد الانتقال من عصر الزراعة الاقطاعية الى عصر الزراعة الرأسمالية فى مصر ، وما استتبع ذلك من بذل عناية خاصة بمشاريع الرى ، أخذت العلاقة بعدا

آخر ، وهو البعد الذى صنعه محمد على من خلال ما يمكن تسميته «تنظيم العلاقات المصرية - السودانية» .

وبينما يجنح الخصوم التاريخيون لهذه العلاقة ، خاصة من أبناء المدرسة الانجليزية فى كتابة تاريخ السودان ، الى توصيف هذا التنظيم مرة بالفتح ومرة بالغزو ، فان الحقيقة التاريخية تشير الى غير ذلك .

فالفتح أو الغزو يتم لحساب من يقوم به ، وهذا لم يحدث عام ١٨٢٠ ، واذا كان هناك من مستفيد فهو الطرفان ، الجانب المصرى الذى أمن على موارده المائية ، والجانب السودانى الذى أنفق المصريون عليه أموالا طائلة لاقامة بنيته الحديثة ، والذى أمكن للمة أطرافه ليتشكل لأول مرة فى التاريخ ما أصبح يكون دولة السودان الحديث .

وبدون أى افتراضات على الحقيقة التاريخية فان كثيرا مما فى السودان بدأ مصرية . المدن والطرق والسكك الحديدية والرى والتعليم والثقافة والصحافة ، بل والجيش والتجمعات الشعبية ، ولنا منا وقفة .

فقد لا يعلم الكثيرون ان الجيش السودانى الحديث فى أصله كان فرعا من الجيش المصرى ، فان هذا الجيش الذى اكتسب وجوده المنفصل بعد حادثة السير لى ستاك عام ١٩٢٤ تحت اسم « قوة دفاع السودان » قد تشكل وقتئذ من الفرق السودانية فى الجيش المصرى ، وذلك بعد اخراج هذا الأخير من السودان على أيدي الانجليز .

اما بالنسبة « للتجمعات الشعبية » فالمعلوم ان « العمل السياسى » فى السودان منذ نشأته أوائل القرن ، وربما حتى يومنا هذا ، يصنع قبل أى شئ « موقفه المصرى » ، فالنظام الطائفى عندما ارتقى ثوبا سياسيا ، فقد كان يحكم طبيعة هذا الثوب « موقفه المصرى » ، مع مصر أو ضدها ، والأحزاب الوطنية التى نشأت أولا فى كنف النظام الطائفى كان يحدد مدى قبولها فى الشارع السودانى نفس الموقف ، أكثر من ذلك أن التجمعات الايديولوجية ، مثل الشيوعيين والاشوان المسلمين ، عندما تشكلت فقد قامت امتدادا للتجمعات الايديولوجية المصرية ! (٤) .

يسهم فى صنع « المنطقة المحرمة » وجود سودانى قوى فى مصر ووجود مصرى قوى فى السودان ، ويجمع هذا الوجود بين طابعيه الشعبى والرسمى ، وبينما يقدر عدد السودانيين الموجودين فى مصر بنحو ٢ مليون نسمة ، فان أعدادا كبيرة من المنحدرين من أصول مصرية ، خاصة

من أقباط الصعيد ، قد استوطنوا في السودان وكونوا طبقة بورجوازية متميزة ، بالإضافة الى ألوف من العاملين في حقل الري وفي مؤسسات التعليم المصرية المنتشرة بطول السودان وعرضه ، ومعلوم أن حجم التعليم المصري ، الذي يقبل عليه السودانيون ، لا يقل عن حجم التعليم الحكومي . ومعلوم أيضا أن الفرع الوحيد لجامعة مصرية في الخارج هو فرع جامعة القاهرة في الخرطوم (٥) .

ثم انه يسهم في صنع قداسة نفس المنطقة الاعتبارات الاستراتيجية، فبينما تمثل السودان عمقا استراتيجيا اصر بدا في مناسبات تاريخية متعددة ، فان مصر كانت وستبقى النافذة السودانية الى عالم البحر المتوسط ، وان اغلاق هذه النافذة يؤدي الى لون من ألوان الاختناق السوداني !

العمق الاستراتيجي بدا في مناسبات متعددة لعل أقرها التفكير في انتقال الحكومة المصرية الى الخرطوم عندما احدثت بمصر قوات المحور خلال الحرب العالمية الثانية ، والانتقال الفعلي لبعض مؤسسات الجيش المصري الى الأراضي السودانية في أعقاب حرب ١٩٦٧ استعدادا لمواجهة الخطر الاسرائيلي المهدق بأراضي شمال الوادي !

الخطيئة:

تشير السوابق التاريخية الى حقيقتين ..

أولاهما : ان أية سلطة في القاهرة قد تقبل بالهجوم عليها من جانب أي نظام في الخرطوم ، وفي كثير من الأحيان قد تتسامح أو تتغافل عن مثل هذا الهجوم وذلك حتى لا يستفحل الخلاف ويتحول الهجوم من الخطأ الى الخطيئة بالاقتراب من « المنطقة المحرمة » !

ولعل الرئيس مبارك كان يعبر عن هذه الحقيقة في تصريحاته المتكررة بأنه يتسامح فيما يخصه ولكنه لا يتسامح فيما يهدد الأمن المصري .

والثانية : ان اقتراب أي نظام سوداني من « المنطقة المحرمة » كان يتم في العادة على حساب المصالح المصرية - السودانية ويتم على الأرجح بفعل قوى خارجية أو بوسوسة من الآخرين !

وتأسيسا على هاتين الحقيقتين تتوالى الشواهد التاريخية ..

يشير شاهد من هذه الشواهد الى أن سببا من أهم الأسباب التي دفعت محمد علي باشا الى ارسال القوات المصرية الى السودان عام

١٨٢٠ كان الخطر الذى بدأ يمثله المماليك الهاريون الى الجنوب والذين بدأوا يشكلون قوة عسكرية يستعدون بها للانقضاض على مصر .

يشير شاهد آخر الى أن الدافع الأساسى وراء القرار بتقديم الجيش المصرى الى السودان عام ١٨٩٨ فيما سعى « بحملة الاستعادة » كان ما نبه اليه المسيو برومت المهندس الفرنسى بوزارة الأشغال المصرية .

ففى محاضرة ألقاها الرجل فى القاهرة ذكر أن أية قوة تستطيع أن تسيطر على إحدى المناطق الضيقة فى أعالي النيل تتمكن من الإمساك « برقية مصر » بكمية صغيرة من الأحجار تعترض مجرى النهر وكان معلوما أن فرنسا مرشحة للقيام بهذا العمل ، وهو ما حدث بالفعل من خلال تقدم حملة مارشان المشهورة فى اتجاه فاشودة ، الأمر الذى عجل بإرسال « حملة الاستعادة » وانتهى بالمواجهة الشهيرة بين القوتين المصرية والفرنسية حول هذه البقعة مما صنع أزمة كبيرة لم تنته إلا بجلاء الفرنسيين (٦)

ولعل ما يصنع « مناخ الأزمة » فى العلاقات بين حكومتى الخرطوم والقاهرة فى الوقت الحالى ليس بعيدا عن هاتين الحقيقتين .

ونظن ، ونرجو أن نكون مخطئين ، أن النظام القائم فى السودان، والذى أسمى نفسه « بجبهة الانقاذ الوطنى » ، والذى لقي دعما واضحا من القاهرة مع قيامه ، قد بدأ بالفعل يعبر فى نطاق العلاقات بين البلدين من مجال الخطأ السياسى الى مستنقع الخطيئة التاريخية !

والتمييز بين الخطأ والخطيئة فى سياسات حكومة الخرطوم يبدو من خلال التمييز بين سياسات الحكومة الحزبية التى كان يرأسها السيد صادق المهدي وحكومة الانقلاب العسكرى التى يرأسها الفريق عمر البشير .

قالزعم بأن العلاقات المصرية - السودانية كانت جيدة على عهد الحكومة الأولى هو زعم غير صحيح ، إلا أنه يمكن القول أن المسئولين فى هذه الحكومة من « السياسيين » كانوا مدركين بطبيعة « المنطقة الحرام » التى لا ينبغى الوصول اليها .

فقد كان أقصى ما وصل اليه هؤلاء اتهام الحكومة المصرية بالتدخل فى الشئون السودانية ، أو الاعراب عن عدم الرضاء من تقاعس سلطات القاهرة عن تقديم المعونات الكافية لضرب حركة جون قرنق ، أو بعض الهجمات الصحفية ، ومع ذلك فقد كانت قنصوات الحوار مفتوحة بين الجانبين المصرى والسودانى طول الوقت حتى أن الصادق عندما أراد

إقْدوم إلى العاصمة المصرية اختار نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة للحديث ، وهو فى هذا أراد أن يؤكد على أن علاقته الفاترة بالحكومة المصرية لا تنصرف إلى الشعب المصرى !

اختلف الأمر بالنسبة لزعامات الحكومة الحالية من «العسكريين» التى يبدو أنها لا تملك نفس القدر من الإدراك ، سواء لنقص الخبرة السياسية أو للوقوع تحت تأثير الجبهة الإسلامية المتصلبة ، أو اغراءات خارجية !

ومع أنه كان يطيب لكثير من الحكومات السودانية تحميل مصر أسباب بعض المتاعب الداخلية التى تواجهها فان حكومة «البشير» تواجه قدرا من المتاعب ربما لم تواجه حكومة سودانية سابقة بدءا بحركة «جون قرنق» فى الجنوب التى اتخذت طابعا سودانيا عاما ، وانثناء إلى أزمة اقتصادية طاحنة وصلت بالسودان إلى حافة المجاعة ، ووصولا إلى تجمع قوى المعارضة الوطنية فى جبهة تهدف إلى الإطاحة بحكومة الإنقاذ التى لم تفعل فى رأيهم أى شئ للإنقاذ ! ، ومع تضخيم المتاعب تزداد الرغبة فى تحميل القاهرة «المسئولية» ، ولكن ليس إلى حد الدخول للمنطقة المحرمة !

وقد اتخذ هذا الدخول أشكالا عدة ، بمضايقات شديدة للمصريين العاملين فى السودان ، وبتشجيع لبعض العناصر التى تقوم بأعمال تخريبية فى مصر ، وعلاقات مشبوهة مع بعض القوى الخارجية المعادية لمصر ، ثم أخيرا بتهديدات خفية «باعتداء ما» على المنشآت الحيوية المصرية ، وعلى وجه التحديد السد العالى ، وهو أمر تحول من مجال الإشاعات إلى نطاق التقارير إلى هتافات المتظاهرين فى شوارع العاصمة السودانية المدعومين بتأييد الحكومة السودانية . وقد غاص النظام السودانى بهذا الفعل فى بئر الخطيئة إلى الأعناق !

وليس من شك أن قرارات حكومة القاهرة بإغلاق المؤسسات التعليمية فى السودان ، فرع جامعة القاهرة ومدارس البعثة التعليمية ، وبوقف رحلات مصر للطيران إلى الخرطوم إنما جاءت كرد لفعل لوقوع النظام السودانى فى البئر ، وهو ما عدلت عنه القاهرة بعد فترة قصيرة ، بحكم أن الجميع يسعون إلى إخراج العلاقات المصرية - السودانية من بئر الخطيئة وليس انزلاق الجميع إليه !

حواشي الفصل الرابع

- (١) نص كتاب المهدي الى توفيق . ابراهيم فوزي ، السودان بين يدى غوردن وكتشنر ج ٢ ص ٤٦ - ٥١ .
- (٢) د. يونان لبيب رزق ، العلاقات الخارجية للدولة المهدية - رسالة ماجستير غير منشورة .
- (٣) د. يونان لبيب رزق ، السودان في عهد الحكم الثنائي الاول ١٨٩٩ - ١٩٢٤ ص ٤٧٤ - ٤٨١ .
- (٤) د. يونان لبيب رزق ، قضية وحدة وادي النيل ١٩٣٦ - ١٩٤٦ ص ١٦٩ - ١٧٦ .
- (٥) د. يونان لبيب رزق ، التعليم المصري في السودان الهلال - سبتمبر ١٩٦٥ .
- (٦) Langer, William ; The Diplomacy of Imperilism.

الموضوع الثالث

الحرب

الفصل الخامس : الحرب الملعونة

الفصل الخامس

الحرب الملعونة !

نظن أنه في التاريخ العربي المعاصر سيحتل ما جرى بين أغسطس ١٩٩٠ ويناير ١٩٩١ على الساحة العربية مكانة متفردة لسبب بسيط وهو أنه خارج عن السياق العام لهذا التاريخ ، وهو خروج يستحق اللعنة !

واللعنة هنا ليست تعبيراً عاطفياً فحسب ، ومن الصعب إبراء النفس في مواجهة ما جرى من قدر من التأثير العاطفي ، وإنما هي قبل ذلك توصيف لحادثة تاريخية تخلف أثراً سلبية على مستقبل الشعب العربي في كل مكان ولستقبل غير منظور !

وفي رأينا أن الرئيس العراقي عندما استولى على الكويت على هذا النحو ، وما ترتب على ذلك من مضاعفات ساهم في صنعها من خلال رهانات مرجحة الخسران .. في كل ذلك فهو لم يراهن على مستقبله السياسي أو حتى على مستقبل العراق ، بل راهن على المستقبل العربي كله ، وهو رهان تؤكد كل الدلائل أنه في غير صالح هذا المستقبل وفي صالح خصوم العرب التاريخيين !

ماذا قبل ! ؟

يقتضى ذلك التذكير بمفردات الحركة التاريخية للشعب العربي خلال ما يقرب من نصف القرن الأخير ..

وقد تعددت هذه المفردات ..

أولى هذه المفردات متصلة بالعلاقات العربية - العربية .

فقد استمرت هذه العلاقات وتحت أى ظروف تتمتع بحد أدنى مما يمكن أن نسميه « خط الرجعة » سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو على مستوى العلاقات الجماعية ، بمعنى آخر فقد حرصت جميع الأطراف على الإبقاء على « شعرة معاوية » .

وإذا نحينا جانبا « حرب الميكروفونات » ، وهى حرب لا تكاد نتوقف إلا لتبدأ مما يجعل من الصعوبة بمكان « التأريخ » لها فإنه تبقى جملة من الحوادث السياسية التى تدهورت فيها العلاقات العربية - العربية نختار منها هنا أكثرها حدة فى التدهور ، ما صاحب حرب اليمن وما ترتب على الاتفاق فى كامب دافيد .

جاء التدهور فى حرب اليمن على المستوى الثنائى ، بين الجمهورية العربية المتحدة وبين المملكة العربية السعودية ، بكل ما صاحبه من حرب إعلامية كثيفة ومحاولات من الجانبين لضرب التدخل فى شئون اليمن .. الرياض التى رأت أن وجودا عسكريا مصرية فى تلك البلاد يمثل تهديدا للمملكة ، والقاهرة التى رأت أن دعم السعودية للعناصر اليمنية المحافظة يمثل خطورة على الثورة اليمنية الوليدة .

وقد وصل هذا التدهور الى مداه عندما قامت طائرة مصرية بالقاء بعض قنابلها على العاصمة السعودية ، وكان مفهوما أن الهدف من وراء هذا العمل أحداث فرقة سياسية قبل استخدام القوة العسكرية .

رغم هذه الحدة فى تدهور العلاقات الثنائية بين البلدين فقد بقيت شعرة معاوية دون انقطاع الأمر الذى بدا بعدما ترقب على هزيمة يمنية عام ١٩٦٧ من آثار ، وما جرى فى مؤتمر قمة الخرطوم من إسقاط الخلافات بين الدولتين تماما وعودة التكاثر العربى لمواجهة التهديد الاسرائيلى .

أما فى كامب دافيد فقد اختلف الأمر ، فلم يكن الخلاف ثنائيا هذه المرة وإنما جاء بين مصر وبين غالبية المجموعة التى تشكل الجسامعة العربية والتى اجتمعت فى مؤتمر بغداد الشهير فى مارس عام ١٩٧٩ ، فان قرارات هذا المؤتمر ، رغم قسوتها ورغم حملة الكراهية العنيفة التى شنت على مصر وقتذاك ، قد أبقت على شعرة معاوية .

بدا هذا الإبقاء فى قراراتين من القرارات التى اتخذت فى هذا المؤتمر ..

القرار الأول الخاص (بتجميد) عضوية مصر في جامعة الدول العربية
الأمر الذي يبدو معه أن المجتمعين في بغداد ، ورغم كل مشاعر المرارة
لدى بعضهم ، والاحباط لدى البعض الآخر ، والخوف من الابتزاز
من البعض الثالث ٠٠ أن هؤلاء لم يستطيعوا الوصول بقراراتهم الى (طرد)
مصر من الجامعة .

والفارق بين الطرد والتجميد كبير هو الفارق بين اجراء نهائى
واجراء مؤقت ، وهو الفارق بين قطع شعرة معاوية والابقاء عليها !
القرار الثانى الخاص باختيار تونس (كمقر مؤقت) للجامعة
العربية ، وهو قرار يتحدث عن نفسه ويسير في نفس الاتجاه . فقد كان
يعنى ان المجتمعين لا يمارون في حقيقة أن القاهرة ستبقى «المقر الدائم»
بكل ما يعنيه ذلك من الحفاظ على الشعرة ! (١) .

واذا كانت قواعد التاريخ في العلاقات العربية - العربية تسمح
بالذهاب في اتجاه التوثيق الى ما شاء الله ٠٠ الى حد الوحدة أو
الاتحاد ، فانها لا تسمح بالسير في الاتجاه المضاد الا لحد محدود ، فلن
يجد السائر في هذا الاتجاه الا أبوابا موصدة ، أو مفتوحة الى جهنم !
مما يكسب شعرة معاوية متانة مستمدة من تلك القواعد !

★★★

المفردة الثانية خاصة بالموقف العربى من الوجود الاسرائيلى في
المنطقة ولا نظن أن قضية لقيت اجماعا عربيا في التاريخ المعاصر بقدر
ما لقيته قضية الاستشعار بالخطر الاسرائيلى ، وهو استشعار بدأ في
اعقاب حرب ١٩٤٨ وتزايد في اعقاب حرب ١٩٥٦ واستفحل بعد حرب
١٩٦٧ .

ويلاحظ ان هامش الاختلاف العربى - العربى حول تلك التسمية
استمر محدودا ان لم يكن منعدما ، فعند التعامل مع هذا الخطر كان
يختفى الحديث عن المحافظين والتقدميين ، وتتوارى المصالح التطرية
وراء المصلحة القومية ، فقد كان ، وما زال ، هذا الخطر في عمومته
أكبر كثيرا من حصر ضرره في قطر واحد

وتشير ألف باء الدراسات الاستراتيجية أن عدو الوطن هو الذى
يمثل خطرا قائما على مقومات الوطن وأمنه ، وتأسيسا على هذه الحقيقة
فقد استمرت اسرائيل ، ورغم أية تطورات ، تمثل بالنسبة للعرب
العدو الاستراتيجى رقم (١) .

وقد استمر هذا الفهم يحكم تصرفات الحكومات العربية كما استمر
في نفس الوقت يحكم علاقات هذه الحكومات بعضها ببعض أو علاقاتها

بأنفعالم الخارجى ، مهما تباينت سياسات تلك الحكومات ومهما تغيرت
مواقعها سواء بالنسبة لأنظمتها الداخلية أو بالنسبة لسياساتها مع العالم
الخارجى .

المفردة الثالثة فى المنظومة العربية فى فترة ما قبل الاجتياح
العراقى الكويت متصلة بتأثير الوضع الدولى فى العلاقات بين الدول
العربية وهو ميدان شهد اختلافات عربية محسومة !

نبيح هذا الاختلاف من حقيقتين ..

الحقيقة الأولى ذات بعد تاريخى ، فعصر الاستعمار قد خلف ما
يمكن توصيفه بالمخاوف التاريخية من الدول الاستعمارية ، خاصة وأن
حركات التحرر فى البلدان العربية قد اختلطت فى غالب الأمر بالدماء
وتنير من مشاعر الكراهية .

ومن الصعب القول أن تلك المشاعر قد غاضت بعد رغم بعد الشقة
بين انتهاء العصر الاستعماري فى العقد التالى لانتهاى الحرب الثانية
وبين مطلع التسعينات .

ولا شك أن الوجود الاسرائيلى وما ترتب عليه من احباطات عسكرية
وسياسية ، فضلا عما توافر لهذا الوجود من أسباب الدعم من الغرب ،
المصدر الدائم لدعم اسرائيل ، قد ادى الى استمرار الشكوك وتزايد
شعور المرارة من الدول الغربية صاحبة السجل السابق فى العصر
الاستعماري .

الحقيقة الثانية : ما عرفته نفس الفترة من ظهور الكتلتين واحتداد
الحرب الباردة مما ادى الى توجه عديد من الدول العربية على رأسها
مصر الى توثيق علاقاتها بالاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا .

وقد استتبع ذلك أشكال من الانقسام العربى - العربى ، وبينما كان
الاتجاه فى صف الدول العربية المتجهة الى الكتلة الشرقية قبل عام
١٩٦٧ فإنه قد أخذ يرجح الى الاتجاه الآخر بعد ذلك ، وإن استمرت
الخلافا قائمة وحادة فى المرحلتين .

وماذا بعد ؟

يلجأ المؤرخون الى حيلة قديمة لتبيان حجم المتغيرات غير المتصورة
التي تحدث فى مرحلة قصيرة لا يسهل استيعابها !

يمكن أن نطلق على هذه الحيلة حيلة « اهل الكهف » ، وهى تقوم
بتجلى تصور أن هناك شخصا ما دخل الكهف ، وفى هذه المرة لفترة قصيرة

لا تزيد عن بضعة شهور ، ولدى خروجه من الكهف فان ما شاهده من تغييرات لم تكن لتخطر لأكثر المتشائمين على بال !

فسوف يجد صاحبنا مجموعة من الأحداث غير المسبوقة كان يصعب على أى عاقل تصور حدوثها مهما اشتطت التصورات .

سوف يجد أولا ، ولأول مرة فى تاريخ العالم المعاصر ، مجموعة من قرارات مجلس الأمن الصادرة باجماع الدول الأعضاء بما فيها الاتحاد السوفيتى والصين ، وهى قرارات تدین دولة عربية عضو بالجامعة العربية باحتلال دولة عربية أخرى عضو بنفس الجامعة ! ثم انها قرارات وصلت الى حد السماح باستخدام القوة لانهاء هذا الاحتلال (٢) .

ولعل أخطر ما فى هذا الاجماع أن الاحتلال العراقى للكويت قد اتاح الفرصة للتأكيد أن ما حدث من متغيرات على صعيد العلاقات الدولية خلال النصف الثانى من الثمانينات قد صنع نظاما جديدا قائما على « وحدانية القطبية » بعد تلك القطبية الثنائية التى استمرت لما يزيد عن أربعين عاما بعد الحرب العالمية الثانية .

وسوف يجد أنه لأول مرة فى التاريخ تقف دولة صغيرة ، مهما بلغ شأن قوتها العسكرية أمام ارادة عالمية يصنعها القطب الوحيد مما يصلح تسمية مسرحية مأسوية تحت عنوان « رجل ضد العالم » وهو موقف انتحارى أكثر منه موقف بطولى !

سوف يجد ثانيا ، وكأمر غير مسبوق فى التاريخ العربى المعاصر أرضا عربية وقد تحولت الى مياادين للاقتتال بين جيوش عربية ، وسماء العرب تحوم فيها صواريخ عربية لتضرب أهدافا عربية أو طائرات وصواريخ غير عربية ولكنها تضرب أيضا أهدافا عربية !

سوف يجد ثالثا العدو الاستراتيجى وقد تهمش مكانه فى صف العداء فبعد أن استمرت اسرائيل لاكثر من أربعين عاما تقوم بدور « المعتدى » فى التاريخ العربى تخلت عن هذا الدور لتتركه لآخرين يحققون نفس أهدافها ، بل ويزيد .

والتخلى (المؤقت) والتكلف عن دور المعتدى تقاضت اسرائيل من العالم ثمنا باهظا له ، ونعتقد أنها لن تفوت الفرصة وستقضى ثمنها آخر .. من العرب هذه المرة !

وسوف يجد رابعا شعبا عربيا يتعرض لهجمة عسكرية شديدة الشراسة تقوض ليس فقط قوته العسكرية ، وانما الأخطر من ذلك « البنية

الأساسية، التي يفترض أنها ثمرة جهود طويلة وأموال طائلة مطلوب إعادة بذلها وانفاقها .

وسوف يجد خامسا انقساما عربيا لا نظن أن تاريخ العرب المعاصر قد شهد مثله من قبل ، والكارثة التي يصنعها مثل هذا الانقسام أن ما تعود عليه العرب من قبل من « انقسامات الأنظمة » قد حل محله هذه المرة انقسامات الشعوب ، وبينما كانت تنتهى الانقسامات من النوع الأول من خلال الوساطات أو لقاءات الحكام وتبادل القبائل العربية المعروفة فن هذا النوع من الانقسامات يتطلب وقتا طويلا للتخلص من آثاره ، خاصة عندما تكون تلك الآثار ملوثة بدماء العرب ، وهي أيضا قد بذرت شكوكا بين الشعوب العربية لا نعتقد ، ومهما بلغت درجة التسامح العربي أنها ستتزاح بسهولة ، باختصار فإن الانقسام العربي هذه المرة قد انقطعت معه شعرة معاوية الشهيرة .

ومما قد يثير ذعر صاحبنا ملاحظة أن الانقسام هذه المرة قد دخل البيت العربي فاختلف الناس فيما بينهم بين ادانة الغزو العراقي للكويت وبين رفض التدخل الغربي لضرب العراق ، بل لعل هذا الانقسام تسلسل داخل كل انسان عربي فأصبحت تتنازعه مشاعر الرفض المتناقضة .. رفض الاستيلاء العراقي على الكويت ورفض ضرب العراقيين حتى النخاع فيما حدث خلال الحرب الجوية والبرية .

ولابد أن هذا « الخارج من الكهف » ستجتاحه كل مشاعر الصزن وهو يرى ما صنعه التخلف العربي ..

فهذا التخلف قد صنع أغلب قسَمات الحرب .. الحرب الملعونة .. « فالبطل » فى التاريخ صناعة بشرية قديمة على أن يكون هذا البطل استجابة حقيقية لمتطلبات عصره ، مما يجعله اضافة صحيحة لتاريخ الشعب الذى خرج منه ولتاريخ الوطن الذى قاده .

يقتضى هذا أن يكون « البطل » صاحب قضية عادلة ، ولابد أن صاحبنا سوف ينزعج أشد الانزعاج عندما يشاهد هذا الخلط الهائل السائد على الساحة العربية الذى أصاب مفهوم البطولة فى التساريخ ، فالفارق كبير عندما يحارب « البطل » من أجل التحرير أو أن يزوج آخر ببلاده والمنطقة فى حرب من أجل تحقيق أطماع اقليمية صغيرة أو كبيرة .. باختصار فإن البطل التاريخى يجب أن يكون صاحب « قضية وطنية عادلة » ليدخل من بوابة الأبطال .. أما الرئيس العراقى فنظن أنه سيدخل من بوابة أخرى .. « بوابة أبطال اللاقضية » !

وسيحزن صاحبنا عندما يقرأ هذا « الاتفاق غير المكتوب » ، والذى ..

لما استمر لفترة غير قصيرة في تلك الحرب الملعونة بين الطرفين المتحاربين ، وهو الاتفاق الذي يقوم على اخفاء حقيقة الخسائر العراقية ..

القيادة الأمريكية وكان يدفعها الى ذلك مخاوف من اثاره الرأي العام سواء في دول التحالف أو لدى بقية شعوب العالم ، فان كم النيران الهائل التي اسقطت على العراق والكويت خلال أسابيع الحرب لابد ان يكون لها ألفة الضحايا .

و « الزعامة التاريخية » للعراق كانت تخشى الافصاح عن حجم الخسائر حتى لا يفت ذلك في عضد أبناء الشعب ، من المحاربين أو من المدنيين ، وليس مهما بعد ذلك ان تقود هؤلاء وأولئك الى الجحيم .

وسياسة التجهيل التي استمرت تتبعها القيادة العراقية سمة أخرى من سمات التخلف التي يجب أن تحاسب الشعوب قياداتها عليها لأن تلك السياسة تعنى أن يبقى الشعب العراقي منوما حتى وهو في حالة حرب الى أن يستيقظ على حجم الكارثة .

ويندرج تحت التوصيف بالتخلف هذه القرحة التي تملكت بعض الدوائر العربية بالتدخل الأمريكي لضرب صدام ، ان ينبغي الادراك أن هذا التدخل تحت أي مسمى ، تحالف أو قوة الجنسيات المتعددة هو شر ، حتى لو كان شرا لا بد منه ، فالتاريخ يعلمنا أن مثل تلك التدخلات يكون لها في العادة ثمن ، وهو ثمن لن يدفعه سوى العرب ، من حاضريهم ومن مستقبلهم !

ونعتقد أيضا أنه من قبيل التخلف ما عمد اليه البعض في المنطقة من توصيف الحرب الملعونة « بالحرب العالمية » الأمر الذي قد أدخل لونا من السعادة الزائفة في قلوب بعض العرب الذين قد يرضيهم أننا قد نجحنا أخيرا في اثاره حرب .. وحرب عالمية !

ومن يقرأون التاريخ ويعرفون الف باءه يعلمون أن « الحرب العالمية » لها مواصفات لا تتوفر بحال للحرب الملعونة ، الذي يمكن قوله في هذا الصدد ان الحرب التي دارت جر بفيها بعض الأسلحة التي كان مفترضا استخدامها في الحرب العالمية التي لم تقم أبدا ، وكانت القدرة التدميرية العالية لهذه الأسلحة من أهم أسباب منعها ، وهي الأسلحة التي وجدت في المنطقة العربية حقلًا مناسبًا لتجاربها .

ولو أدرك السعداء بقولة الحرب العالمية التي أثارها الرئيس صدام

هذه الحقيقة لحلت الأحزان بدلا من مشاعر التفاخر الكاذبة ، ولكنها يقينا
سمة أخرى من سمات التخلف .

وتظن أن « الخارج من الكهف » لن يجد مناصا بعد كل تلك المشاهد
الأسوية المحيطة من التعجيل بالعودة إليه !

حواشي الفصل الخامس

- (١) انظر قرارات مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ (ملحق رقم ٣) -
- (٢) انظر قرارات مجلس الأمن بإدانة الاحتلال العراقي للكويت (ملحق رقم ٤) -

الموضوع الرابع

الحدود - اللغم المدفون في العلاقات العربية - العربية •

الفصل السادس : صناعة الحدود العربية - العربية •

الفصل السابع : الحدود الكويتية - العراقية - اللغم الذي تفجر !

الفصل الثامن : الحدود المصرية - السودانية - خصام الأخوة !

الفصل التاسع : الحدود المغربية - الجزائرية - لغم يهدد الوحدة
المغربية !

الفصل السادس

(١) صناعة الحدود العربية - العربية

تلك الخطوط المستقيمة أحيانا كالسيف القاطع والمتعرجة أحيانا أخرى كالثعبان المتلوى والتي تظهر على خريطة الوطن العربي لتصنع الحدود السياسية بين الدول العربية ، خطوط حديثة لم يكن يعرفها العرب قبل مطلع القرن العشرين ، وعلى وجه التحديد قبل بدايات تداعي الامبراطورية العثمانية التي كانت تحكم القسم الأكبر من هذا العالم .

والتشبيه بالسيف القاطع صحيح في مجمله لأن هذه الخطوط ظلت في كثير من الأوقات مصدر فصل للعلاقات العربية - العربية قبل أن تكون أداة وصل ، أما التشبيه بالثعبان المتلوى فهو أكثر واقعية بحكم ما تملكه من صفات الثعابين ، فالمشاكل حولها تظل كامنة لوقت طويل ثم لا تلبث أن تخرج ، وفي أوقات غير مناسبة على الأرجح ، لتلدغ الاستقرار العربي ، وكثيرا ما تكون هذه اللدغة في مقتل ، الأمر الذي يتطلب عقد دراسات ، ليس حول الحدود العربية فهذه قصة يطول شرحها وإنما حول الحدود العربية - العربية ، والتي تشكل لغما مدفونا في العلاقات بين الحكومات العربية .

وقبل التعرض لقصة صناعة الحدود العربية - العربية يجدر تسجيل عدد من الملاحظات :

١ - بينما كان مفروضا أن تلتهب خطوط الحدود بين العرب من

جانب وبين القوميات المحيطة من جانب آخر ، خاصة أن تلك الحدود قد رسمت بدورها في عهود الاستعمار ، وتم خلالها اقتطاع مناطق عربية أو على الأقل ذات أغلبية عربية كبيرة ، فإن الحكومات المعنية قد اكتفت بالبكاء على المناطق السليبية ، مثل عريستان أو الاسكندرونة (١) ، أو لم تعد تذكرها أصلا ، كما حدث في بعض مناطق شرق السودان التي حصلت عليها اثيوبيا ، بينما كانت مستعدة في كل لحظة بأن تشمر عن سواعدها لتثير قضية الحدود مع نظام عربي آخر ، مع العلم أنه يترتب على الحالة الأولى تغير في هوية مناطق الحدود المقطعة ، وهو ما حدث بالفعل بالنسبة لحالتى عريستان والاسكندرونة .

٢ - ان قضية الحدود العربية - العربية في هذا الاطار تثيرها الأنظمة لتحقيق مكاسب سياسية صغيرة دون النظر الى ما يترتب على اثارها من أحداث اضرار بالغة في العلاقات بين الشعوب العربية .

والمفروض في التعامل مع هذه القضايا وضع المصلحة القومية فوق أى اعتبار آخر ، أما أن يحاول نظام من الأنظمة اخفاء اخفاقاته في الداخل أو في الخارج باثارة قضايا مع حكومة عربية مجاورة فهو ما يمثل ، في تقديرنا ، قمة الخيانة القومية ، وهى خيانة استمرارتها بعض الأنظمة الأمر الذى حان التنبيه اليه .

ويقدم الموقف المصرى خلال الثمانينات نموذجا لفهم هذه الحقيقة ، فمصر لديها مشاكل حدودية مع السودان فى المنطقة الشرقية من الحدود، حلايب وما حوالىها ، ومصر أيضا لديها مشاكل حدودية مع ليبيا من خلال اثارة قضية واحة جغبوب التى اعتبر بعض المصريين ما جرى من تنازل حكومة زيور عنها فى اتفاقية ديسمبر عام ١٩٢٥ بمثابة « سرقة واحة مصرية » (٢) ، وهى اتفاقية لا زال كثيرون يشككون فى شرعيتها . . رغم كل ذلك ، ورغم أن أيا من تلك المناطق المتنازع عليها تصل فى مساحتها الى بضع مئات من الكيلومترات المربعة ، فإن حكومة القاهرة لم تتوان عن أن تقاتل فى حرب قانونية وتاريخية وجغرافية حول ما لا يزيد مساحته عن كيلومتر واحد على الحدود المصرية - الاسرائيلية فى معركة طابا الشهيرة (٣) بينما تركت قضايا الحدود الأخرى لتحل من خلال « الاتصال بين الاخوة » ! ، وهو موقف لم يقتصر فحسب على عهد الرئيس مبارك ، وإن كان قد برز فيه بحكم قضية طابا ، ولكنه كان موقفا مصريا دائما تؤكد سياسات الرئيس عبد الناصر من الأزمة الشهيرة التى تفجرت حول الحدود المصرية - السودانية عام ١٩٥٨ ، والتى أثرت مصر وقتهما الالتزام بسياسة التهدئة ، رغم كل ما كانت تملكه من أسباب القوة السياسية والقانونية فى مواجهة الطرف الآخر .

٣ - يكتسب النزاع حول بعض مناطق الحدود العربية - العربية حساسية خاصة ، وهى المناطق ذات الأهمية الاقتصادية المتميزة ، وليس من شك فى أن النزاعات على الحدود فى المناطق النفطية ، خاصة فى الخليج تتعاظم خطورتها بحسب ما تمثله كل بضعة كيلومترات من تلك الحدود من عشرات الملايين من البراميل التى تترجم الى مئات الملايين من الدولارات (٤) .

ويتحول النزاع فى العادة حول مثل تلك المناطق من نزاع بين طرفين الى نزاع متعدد الأطراف ، وفى كثير من الأوقات يكون بعض هذه الأطراف من غير العرب !

٤ - يلاحظ أنه فى العالم الذى نشأت نتيجة لتطورات التاريخية فكرة الحدود السياسية Political Boundaries ، وهو العالم الذى دخل أرضية « القوميات » فى غرب أوربا ، والذى أصبحت الحدود فيه لها وظيفة معروفة وهى أن تكون إطارا للدولة التى تضم قومية بعينها . . . فى هذا العالم ، ونتيجة للتطورات الاقتصادية وقيام السوق الأوربية المشتركة وما ترتب عليها من أشكال من الارتباطات السياسية أخذت هذه الحدود تكتسب بقدر كبير من المسامية ، وصار اجتيازها لا يشكل عقبة تذكر أمام شعوب هذا العالم .

سار الأمر فى اتجاه معاكس بالنسبة للحدود العربية - العربية إذ كلما مر الوقت اكتسبت قدرا من الصلابة ، حتى أن عبورها فى بعض الحالات أصبح مغامرة محفوفة بالمخاطر ، بالرغم من أن القائمين على الجانبين عرب ، وقد يرفعون فى كثير من الأحوال شعارات العروبة الملتهبة . . . ولعل الشريط السينمائى الذى قام ببطولته الفنان السورى الساخر « دريد لحام » باسم « الحدود » كان يجسد هذه الحقيقة أصدق تمثيل وأكثرها مدعاة للحزن !

عالم اللاصدود :

« الحدود السياسية » حقيقة من حقائق التاريخ الحديث ، فما كان يفصل بين الدول قبل ذلك هو « التخوم » ، وهى شئ مختلف جد الاختلاف عن الصدد .

فبينما تمثل التخوم « منطقة فاصلة » فإن الحدود تمثل « خطا » .
حجينا ومعلما ، أى تحدد مساره مجموعة من العلامات .

والحدود هى اطار للدولة بمعناها الحديث ، بكل ما يصنع الدولة

من مفاهيم الوطن والأمة ، وهي أمور قد صنعتها عملية تطور طويلة في التاريخ الحديث بدأت في أوروبا .

بعض هذه التطورات (سياسية) . وهي التطورات التي بدت في جانب منها في قيام «الحكومة المركزية» التي كان مطلوبا أن تفرض سلطانها على كل شبر من الأراضي التي تحكمها ، وكان مطلوبا بالتالي أن تحدد تلك الأراضي .. بالشبر أيضا !

وتمثلت في جانب آخر في بروز «الطابع القومي» لهذه الدولة بكل ما صاحب هذا الطابع من تعميق فكرة الوطن والتمسك بترابه . وكان معنى ذلك وجوب تحديد إطار هذا التراب وعدم التفريط فيه ، الأمر الذي قد يصل إلى خوض القتال «دفاعا عن كل حبة رمل» ، كما يقال ، ولو على سبيل المبالغة !

وبعض هذه التطورات (استراتيجية) ، فكلما توفر لهذا الخط إمكانات دفاعية طيبة ، فهو ادعى للتمسك به والدفاع عنه ، وهي إمكانات تتفاوت بين مرتفعات مانعة ووديان عميقة وأنهار عريضة !

تطورات أخرى (اقتصادية) ، وهي تطورات ارتبطت بنشوء الرأسمالية ، وما تبع ذلك من قيام «السوق الوطني» الذي يشمل كل الوطن بديلا عن السوق الإقطاعي القديم المحدود . كما أنها ارتبطت في جانب آخر بما يحويه باطن الأرض من ثروات تكون محل نزاع بين الرأسماليات الوطنية التي نجحت في الوصول إلى السلطة في دول أوروبا .. الدول التي نشأت فيها فكرة «الحدود» .

بيد أن كل هذا تأخر في الوطن العربي في ظل «عالم العثماني» ، فقد بقيت دولة الخلافة في استنبول تنتمي بشكل أو بآخر إلى عالم العصور الوسطى الإقطاعي أكثر مما تنتمي إلى عالم العصور الحديثة الرأسمالي بكل قيمه ونظمه .. عالم (التخوم) لا عالم (الحدود) .

فلم تكن هناك ثمة حاجة للحدود السياسية بين مجموعة الولايات التي تشكل الامبراطورية ، ليس فقط لأسباب قانونية ، بحكم أنه لا يصح أن تفصل بين ولايات دولة واحدة هذا النوع من الحدود وإنما لأنه كانت هناك أسباب تمنع قيام مثل هذه الحدود ..

كان هناك وحدة الانتماء التي جمعت بين أولئك المنضمين تحت راية الدولة ، وهو الانتماء الديني .. فقد استمرت الدولة العثمانية منذ أن حكم العثمانيون العالم العربي ابتداء من القرن السادس عشر يحرصون على التأكيد على أنها دولة الإسلام الكبرى

وفى هذه الظروف كانت فكرة « الوطن » غائبة ، ولم يزد مسمى
أى بلد من البلاد العربية عن كونه مسمى جغرافيا ، أو عن كونه «موطننا»
لبعض فئات الدولة الاسلامية الكبرى .

والاختلاف كبير بين الوطن والموطن مما يتأكد من أن كثيرا ممن لم
يكونوا ينتمون لأوطان عربية اكتسبوا مسمى هذا الوطن بمجرد أنهم
عاشوا فيه لفترة قصيرة أو طويلة .

نستخرج هذه الحقيقة من كتابات الشيخ عبد الرحمن الجبرتي
المؤرخ المصرى الذى قدم شهادة بقيقة للعصر العثمانى ، وفى جانب من
هذه الكتابات يتحدث عن « الأمراء المصرية » ، ويقصد بذلك المماليك
الذين جاءوا الى مصر واستوطنوها وحكموها رغم أنه لا تربطهم بمصر
أية صلة ، وفى جانب آخر يتحدث عن المغاربة البلديين ، ويقصد بهم
أبناء المغرب الذين جاءوا الى مصر واستقروا فيها ، رغم أن أولئك كانوا
يعيشون فى حارات منفصلة (٥) .

من الوجهة الاقتصادية فمن جانب كان الوطن العربى يوسف فى ظل
النظام الاقطاعى بمواصفاته المعروفة ، اكتفاء ذاتى لكل وحدة مهما بلغت
ضالة حجمها ، واحتياجات محدودة لا تسوخ البحث عن أسواق الا فى
اضيق الحدود !

ومن جانب آخر كانت القوافل المعروفة التى تتحرك بين البلاد
العربية تكفى وتزيد . قوافل من المغرب الى مصر والحجاز ، وقوافل
من السودان والشام الى مصر ، ومن أنحاء أخرى من الدولة العثمانية
الى سائر المناطق العربية ، وكانت هذه الصيغة تمنع من التفكير فى
وضع الصواجز بين أجزاء الدولة . سواء على شكل حدود أو
غيرها . فضلا عن ذلك فقد كان نظام الحكم فى كل ولاية يعتبر نفسه
مستولا عن تأمين الحركة التجارية بين أنحاء الدولة ، رغم كل أسباب
الاضطراب التى كانت تحوط بالولايات العربية ، خاصة فى القرن الثامن
عشر (٧) .

وتتعدد الاشارات فى هذا الصدد ، ربما كان أهمها ما جرى فى
مصر حين تقرر اعدام أحد الأمراء المماليك الذى كان مستولا عن حماية
التجار المغاربة فى طريقهم الى الأراضى المقدسة الاسلامية فأهمل فى تلك

المهمة مما عرض هؤلاء لمخاطر شديدة من العريان مما أدى الى احتجاج شديد من قبل سلطان المغرب على هذا الامل ، وهو الاحتجاج الذى اودى بحياة « خليل بك قطامش » عام ١٧٤٥ ! (٨) .

تبقى الوحدة الدينية التى كانت تقف بدورها حائلا تجاه صناعة الحدود ، فقد كانت مواكب الحجيج تذهب وتغدو من اقاصى العالم العربى الى الاراضى المقدسة دون ما أى عائق . . . وكان أداء هذه الفريضة بالاضافة الى طابعها الدينى تخلق مناسبة سنوية لتلاقى المسلمين بكل ما يترتب على هذا التلاقى من حالة انتعاش ثقافى واقتصادى ظاهرة .

غير أن كل هذا العالم قد أخذ فى الانهيار وأخذت تنهار معه موانع صناعة الحدود !

صناعة الحدود العربية - العربية :

ادعاء المعرفة التاريخية الذين يتحدثون عن أن الحدود العربية - العربية صناعة استعمارية انما يقدمون رؤية قاصرة للعوامل التى صنعت تلك الحدود .

فظاهرة على هذا القدر من الاهمية لا يمكن أن تكون نتاجا لعنصر واحد من عناصر صناعة التاريخ مهما كانت اهميتها ، حتى لو كان الاستعمار الأوروبى للعالم العربى ، وانما تكون نتيجة لمجموعة من الخيوط المتشابكة التى يمكن أن نستخرج منها ثلاثة خيوط أساسية . . ظهور الوطنيات ، وانهيار الامبراطورية العثمانية ، الاستعمار الأوروبى الذى جاء ليقرر واقعا أكثر مما يصنعه !

ظهور الوطنيات فى العالم العربى بدأ على استحياء خلال القرن التاسع عشر ، وهو ظهور قد صنعتة عوامل عديدة ، لعل أهمها كان ما نتج عن الانفتاح تجاه أوربا ، وما استتبع ذلك من سياسات تحديثية عرفت لها أوطان عديدة فى شتى الأرجاء العربية ، فى مصر والعراق ولبنان وتونس والمغرب حيث تعددت أسماء الحكام الذين لعبوا الأدوار البارزة فى صنع تلك السياسات ، محمد على وإسماعيل فى مصر ، داود باشا فى العراق بشير الشهابى فى لبنان ، محمد الصادق فى تونس والحسن الأول فى المغرب .

وكان من أولى ثمار هذه السياسات التحديثية خلق حكومات مركزية فى تلك الأنحاء عمر بعضها طويلا وانقضت الأخرى بعد فترات قصيرة لكنها مع ذلك تركت أثرا .

وإذا كان الملوك في أوربا هم الذين بنوا وطنياتها في مطلع العصور الحديثة من خلال تحد ظاهر للبابوية والأمبراطورية الرومانية المقدسة ، فإن هؤلاء الحكام في العالم العربي قد قاموا بنفس الدور وبشكل من التحدي أيضا للأمبراطورية العثمانية التي كانت تجمع بين السلطتين المدنية والدينية !

أدى التحديث أيضا الى تسلل عديد من الأفكار التي لم تكن ضمن شواغل الذهن العربي في ظل دولة الخلافة الإسلامية ، حتى لو كانت عثمانية ! ، وقد جاءت الفكرة الوطنية كواحدة من أهم تلك الأفكار .

يقدم رفاعة رافع الطهطاوي الفكر المصري باعتباره رائدا في هذا الميدان . . يقدم تلك الحقيقة في كتاباته العديدة التي جاء في أحداها : « لا يشك أحد أن (مصر) وطن شريف ، أن لم نقل إنها أشرف الأمكنة ، فهي أرض الشرف والمجد في القيم والحديث ، وكم ورد في فضلها من آيات بينات وآثار وحديث » (٩) .

ولقد كان لرفاعة قراء عرب عديدون تغنوا « بحب الوطن » وإن كانوا قد تأخروا عنه قليلا ، بحكم سبق مصر في الاتجاه الى سياسة التحديث ليس أكثر !

وبينما كان الشعور بالوطنية يزيد على هذا النحو كانت مشاعر الانتماء العثماني على الجانب الآخر تغيض ، ولأسباب عديدة ربما يكون أهمها تلك الصدمات التي تفجرت بين دولة الخلافة من جانب وبين حكام الأوطان الجديدة ، والتي وصلت في أكثر من مناسبة الى الاحتكام للسلاح ، خاصة في أوطان المشرق العربي التي كانت تقع تحت الحكم المباشر للباب العالي ، وهو صدام عرفته مصر ولبنان والعراق ، بل بعض المشيخات المطلة على الخليج !

ولا شك أن ما أصاب دولة الخلافة من تضعضع نتيجة للهزائم العسكرية التي أخذت تلاقيها خلال ذلك القرن في حروبها مع أوربا قد دفع العرب الى الاعتقاد بأن حكومة استنبول لم تعد قادرة على تقديم الصيغة المناسبة لحمايتهم ، وأخذوا في البحث عن صيغة جديدة ، وقد فهم عديدون منذ وقت مبكر أن هذه الصيغة كانت « الوطن » بديلا عن دولة الخلافة ، وهو ما عبر عنه الأستاذ أحمد لطفي السيد بمجموعة المقالات التي وضعها تحت عنوان « سياسة المنافع لا سياسة العواطف » !

بيد أن الحقيقة التاريخية تقرر في نفس الوقت أنه لفترة غير قصيرة تداخلت مشاعر الانتماء الوطني مع مشاعر الولاء الديني ، الأمر الذي

تجسد في كثيرين من زعماء تلك الحقبة من أمثال مصطفى كامل في مصر وعبد الرحمن الكواكبي من سوريا وغيرهما كثيرون .

على أي الأحوال فقد ارتبط هذان الخيطان على نحو ظاهر ، فان تآكل الدولة العثمانية وحلول الأوطان محلها كان يتطلب بالضرورة تأطير هذه الأوطان ، أو بمعنى آخر صناعة حدودها !

وجاء الاستعمار الأوربي ليستكمل المهمة ، سواء بهدف الاجهاز الكامل على ما بقي للدولة العثمانية من وجود أو سعيًا وراء تحصيد مناطق النفوذ أو استجابة لمتطلبات إدارية .

الشكل الأول بدا في حالتين على الأقل ٠٠ اتفاقية عام ١٩٠٦ التي عينت خط حدود مصر الشرقية مع الأملاك العثمانية الواقعة على الجانب الآخر ، ولاية جدة ومترقية القدس ، وهي الاتفاقية التي أبرمت بعد أزمة سياسية كانت تؤدي إلى حرب بين بريطانيا والدولة العثمانية واضطرت حكومة استنبول في النهاية إلى الخضوع لانذار انجليزى شهير في هذا الشأن ، واتفاقية عام ١٩١٣ الخاصة بالحدود الكويتية ، وهي الاتفاقية العثمانية - البريطانية والتي وقعت الدولة لتعيين حدود انشيخة مع سائر أراضي الدولة العثمانية المحيطة بها (١٠) .

الشكل الثانى جاء لتحديد مناطق النفوذ ، ولعل خطوط الحدود التي رسمت في أعقاب الحرب بين مناطق الانتداب البريطانى في العراق وفلسطين والأردن ومناطق الانتداب الفرنسى في سوريا ولبنان تقدم نموذجا على ذلك .

الشكل الأخير نتج عن أسباب إدارية ، ففي داخل كل منطقة انتداب رسمت خطوط وخطوط ، على الجانب البريطانى الخطوط بين العراق وشرق الأردن وبين هذا الأخير وفلسطين ، وعلى الجانب الفرنسى خطوط عديدة استقرت أخيرا على الخط بين سوريا ولبنان .

وحول تلك الخطوط دارت معارك ومعارك !

حواشي الفصل السادس

- (١) انظر - مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لامارة عربستان العربية (القاهرة ١٩٧١) .
- مجيد خدوري ، قضية الاسكندرونة (دمشق ١٩٥٣) .
- (٢) انظر كتاب محسن محمد تحت هذا العنوان .
- (٣) انظر كتاب د- يونان لبيب رزق ، طابا - قضية مصر (القاهرة ١٩٨٩) .
- (٤) مثال على ذلك النزاع حول حقل الرميثة على الحدود العراقية - الكويتية ، والنزاع على المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت .
- (٥) انظر - عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار الجزء الثاني .
- (٦) انظر - جب وباون ، المجتمع الاسلامي والغرب - ترجمة د- أحمد عبد الرحيم مصطفى جزء أول .
- (٧) د- يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، العلاقات المصرية - المغربية حتى عام ١٩١٢ .
- (٨) رفاعه رافع الطهطاوى ، المرشد الأمين للبنات والبنين ، الباب الرابع .
- (٩) نص اتفاقية ١٩٠٦ - انظر الملحق رقم (٥) .
- (١٠) انظر ملحق رقم (٦) نص اتفاقية ١٩١٣ .

الفصل السابع

(٢) الحدود العراقية – الكويتية اللغم الذي تفجر !

هذا الحدث المأسوي الذي بدأ فجر يوم الخميس ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ بالغزو العراقي للكويت ، والذي خلف مضاعفات على الواقع العربي ربما لم يخلفها حدث مماثل منذ حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ٠٠ هذا الحدث يقدم نموذجاً مثالياً للمخاطر التي يمكن أن يواجهها الحاضر والمستقبل العربيين من جراء تفجر أحد الألغام المدفونة في العلاقات العربية – العربية .

والتوصيف « بالحدث » مقصود الأمر الذي يختلف عن « الحادثة » ، فبينما تجرى الأخيرة بشكل مفاجيء وقدرى في أغلب الأحوال ، فإن الحدث يشكل واحداً من مجموعة من « الأحداث » التي تصنع وضعاً تاريخياً .

وتأسيساً على هذا الفهم فإن هذا الحدث كان الفصل الأخير من قصة طويلة بدأت عام ١٩١٣ وقت تعيين Delimitation الاتفاقية البريطانية العثمانية لخط حدود بين الكويت والأملاك العثمانية المحيطة بها ، وهي قصة لا نستطيع أن نزعم أنها قد انتهت بالهزيمة العسكرية لنجيش العراق أو حتى باختفاء نظام صدام حسين ، على فرض حدوثه ، وإنما سوف تنتهي فقط عندما يضع ممثلو حكومة بغداد توقيعهم على خريطة تعليم Demarcation الحدود الكويتية – العراقية ، والشرع في

بناء علامات الحدود الدولية بين الجانبين ، وهو الأمر الذي لم يحدث حتى هذه اللحظة !

ومرور ما يقرب من ثمانين عاما (١٩١٣ - ١٩٩١) على تعيين خط الحدود بين دولتين دونما تعليم هذا الخط ، وبمعنى آخر عدم وضعه على الأرض ، انما يمثل سابقة فريدة في تاريخ خطوط الحدود بين الدول ، وهي سابقة قد يكون لها ما يبررها !

المعركة حول خط ١٩١٣ :

في يوم ٢٩ يوليو عام ١٩١٣ وقع مندوبون عن الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية اتفاقا حول « منطقة الخليج الفارسي » خص الكويت منه عشر مواد وحصلت مائتان من تلك المواد العشر حدود الكويت ، احدهما وهي المادة الخامسة عينت الحدود البحرية والآخرى ، وهي المادة السابعة عينت الحدود البرية (١) .

وإذا كان المجال لا يسمح هنا بإيراد « النصوص » فإنه يتطلب على الأقل التعرف على محتوى هاتين المادتين ..

المادة الخامسة اقرت بتبعية عدد من الجزر للكويت أهمها جزر وربة ويوبيان وفيلكة ، وهو الأمر الذي كان محلا لرفض طويل من الجانب العراقي .

المادة السابعة التي حددت الخط البري والذي يبدأ من « خور الزبير » ، وهو الخور الذي رآه العراقيون حيويا لخروجهم الى الخليج ويمر جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام ، وهي الأماكن التي تقرر تتبعها لولاية البصرة ، ويستمر الخط حتى الباطن ويتجه منها الى الجنوب الغربي ليصل الى حفر الباطن لتضم الكويت عددا من الآبار حتى يصل الى البحر بالقرب من جبل منيفة . وقد أرفق بالاتفاق خريطة مبينا عليها هذا الخط باللون الأخضر (٢) .

وحول ما تقرر في اتفاقية عام ١٩١٣ دارت المصاركة ..

الجانب العراقي رفض الاتفاقية بمرمتها ، وقد تذرع في هذا الرفض بحجتين :

الحجة الأولى : ان هذا الاتفاق الذي وقع عليه الجانبان بالأحرف الأولى لم يتم التصديق عليه ابدا ، ولهذا قصة ..

فقد نصت الاتفاقية في مادتها الثانية عشرة على أنه سيجرى تبادل

التصديق عليها في لندن حالما يتسنى ذلك ، على أن يتم التصديق في غضون ثلاثة شهور من توقيعها على أقصى تقدير .

على الرغم من هذا النص فقد ألبى حقي باشا ، ممثل تركيا في المفاوضات ، بتصريح له في نفس يوم الاتفاقية جاء فيه أنها لن تصبح سارية ما دامت الحكومة البريطانية متمسكة بالتحفظات التي كانت قد تقدمت بها والتي علقت موافقتها على الاتفاقية بقيام الدولة العثمانية ببعض الإصلاحات الضريبية وتوقيعها على اتفاقية السكك الحديدية . وبعد محاولات من الجانبين للتغلب على الصعاب التي تعوق التصديق على الاتفاقية تم تحديد يوم ٣١ أكتوبر عام ١٩١٤ تاريخاً لتبادل وثائق التصديق وهو ما لم يتم أبداً نتيجة لانجراف الطرفين للحرب العالمية الأولى . كل في جانب !

الحجة الثانية : ان الخط على هذا النحو قد صنعه البريطانيون ، ولاسيباب تتعلق بالسياسات الاستعمارية ، وهو بذلك لا يحقق أية مصلحة عربية !

وتكتسب هذه الحجة « وقعا خاصا » على ضوء أن كل ما فعله الاستعمار شر ، وهو وضع استثماره الجانب العراقي على نحو ملحوظ . بالمقابل فقد فند الكويتيون هذه الحجج ، وقد اعتمدوا في هذا التقنيذ على ما اعتبروه مجموعة من حقائق التاريخ .

اعتمدوا أولا على أن توقيع البريطانيين على الاتفاقية لا يقلل بحال من فاعليتها ، فهذه كانت روح العصر ، وانه لو طبق هذا المنطق لتهافت الغالبية العظمى من خطوط الحدود ، ليس في العالم العربي فحسب ، بل بين أغلب دول العالم الثالث ، بكل ما يستتبع ذلك من حالة من الفوضى الدولية .

واعتمدوا ثانيا على أن عدم التصديق على اتفاقية عام ١٩١٣ لا يجردها من فاعليتها ، وذلك لأكثر من سبب .

فمن ناحية ، وبعد سقوط الامبراطورية العثمانية تم الاعتراف بهذا الخط من السلطة التي كانت على الجانب الآخر ، في بغداد ، ولأكثر من مرة .

مرة عام ١٩٢٣ ، بعد فرض الانتداب البريطاني على العراق وتنصيب فيصل الأول ملكا عليه ، فقد طلب الشيخ أحمد الجابر شيخ الكويت من النظام الجديد في العراق الاعتراف بخط حدود عام ١٩١٣ ، وحصل عليه على شكل خطاب موجه من السير برسي كوكس المندوب

السامي البريطاني في بغداد الى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، وهو الخطاب المؤرخ في ١٩ ابريل عام ١٩٢٢ والذي جاء فيه « ان الحدود الكويتية العراقية معترف بها من قبل حكومة صاحب الجلالة » بصفتها الحكومة التي اوكل لها الانتداب على العراق :

ومرة أخرى عام ١٩٣٢ بعد اعلان استقلال العراق ، وقد جاءت الموافقة العراقية هذه المرة على شكل مذكرة وجهها نوري السعيد رئيس وزراء العراق الى المتدوب السامي البريطاني في بغداد في ٢١ يوليو من ذلك العام (٣) .

ومن ناحية أخرى فقد رأى الكويتيون ان الطرفين قد اجترما الخط الذي اقرته اتفاقية عام ١٩١٣ ؛ وأنه رغم الانتهاكات العراقية لهذا الخط في مناسبات عديدة الا ان القوات التي كانت تنتهكه كانت لا تلبث أن تنسحب وراءه مما أعطى له اعترافا ضمنيا من الجانب العراقي ، خاصة خلال فترة السبعينات .

هذا عن الحجج وعن تنفيذ الحجج ، فماذا عن الحقيقة التاريخية .

الحدود والوجود !

بعد استقلال العراق عام ١٩٣٢ وحتى ازمة صيف عام ١٩٩٠ بكل ما ترتب عليها من مضاعفات سارت قضية تعليم الحدود الكويتية - العراقية في دائرة شبه مفرغة ..

الجانب الكويتي يسعى الى اتمام هذا التعليم والحكومة العراقية تنتحل اعدارا لا أول لها ولا آخر لابقاء الوضع على ما هو عليه .. مجرد تخط على خريطة ! ، وكان لكل من الجانبين اسبابه .

اما الأسباب العراقية للتمنع الذي كان كثيرا ما يتحول الى امتناع فيمكن ترتيبها على النحو التالي :

١ - ان الحدود على النحو الذي رسمت به عام ١٩١٣ كانت تحول الى حد كبير من ان تصبح العراق دولة خليجية نتيجة لضيق الشرفة التي كانت تطل منها على الخليج ، ويرى الكويتيون ان هذا الضيق قد حدث لأسباب لا ذنب لهم فيها ، فهو قد حدث نتيجة لاتفاقيات وقعها العراق مع الجانب الفارسي ، مرة عام ١٩٣٧ حين وقعت في طهران في ٤ يوليو من ذلك العام اتفاق حدد كثيرا من الاطلالة العراقية على الخليج ، ومرة أخرى في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ، ومرة ثالثة بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية في الثمانينات بلا منتصر ولا منهزم !

وكان يستتبع التضييق على الجانب الشرقي من الخليج اتجاها
حكومة بغداد الى الجانب الآخر ٠٠ الجانب الكويتي ، وكان معنى (تعليم
الحدود) أن يفقد العراقيون ورقة هامة للضغط أو للمساومة بهدف
توسيع الشرفة !

٢ - ما اتضح في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبعد أن بدأ تدفق
النفط الكويتي ، من أن الامارة الصغيرة أصبحت أغنى بقعة على
الخليج ، الأمر الذي رأت معه حكومة بغداد على اختلاف عهودها أن
« تعليم » الحدود مع هذا الجار الصغير الغني سوف يحرمها من أكثر من
مزية ٠٠ فهو سيحرمها من فرصة اقتطاع بعض الأراضي الواقعة على
الحدود التي قد يتواجد فيها النفط ، ويقدم بئر الرمييلة نموذجا لذلك ،
كما أنه قد يحرمها من فرصة الضغط على الحكومة الكويتية للحصول
على المال كلما احتاجت اليه .

٣ - فضلا عن كل ذلك فقد كان (تعليم الحدود) يعنى بالنسبة
للحكومة العراقية أن تتخلى تماما عما اعتقده بعض العراقيين من أن
ثمة حقوقا تاريخية لبلادهم في هذه الامارة الصغيرة ، وقد تحولت
القضية لدى هؤلاء من قضية حدود الى قضية وجود ! (٤) :

وفي تقديرنا أن أولئك الذين وضعوا هذا الاعتبار في حساباتهم
وغلّبوه في بعض الأحيان إنما كانوا يشكلون الجناح المتطرف في دوائر
صنع القرار في العراق ، وأنهم كانوا يلجأون اليه في أوقات بعينها
من قبيل التهديد وتحقيق الهدف الثاني من أهداف الامتناع العراقي
عن « تعليم » الحدود ٠٠ هدف الحصول على مزيد من الأموال الكويتية ،
وإنم يجرؤ أي نظام على تحويل التهديد الى « فعل » لا في المحاولة
الصدامية الأخيرة بكل ما ترتب على هذا « الفعل » من مضاعفات .

وكما كان للعراقيين أسبابهم في عدم اتخاذ الخطوة المنتظرة ٠٠
الخطوة التي تنقل خط الحدود من على الورق الى خط حدود معلّم على
الأرض كان للكويتيين أيضا أسبابهم لسير هذه الخطوة ، بل الدفع اليها
وهي أسباب بديهية . فبالإضافة الى ما كان سيترتّب على بناء الخط
من تأمين دولتهم الصغيرة من دعاوى الجار الكبير فإن هذا البناء كان
سيوقف في نفس الوقت الانتهاكات للخط التي دأب العراقيون على
ارتكابها ، وهي انتهاكات كانت تنتهي في العادة بالانسحاب العراقي
ولكن بعد دفع ثمن هذا الانسحاب !

ومن الموقفين المتناقضين للجانبين تتالت الفصول المتعاقبة في
تاريخ الحدود العراقية - الكويتية .

نهاية غير سعيدة ١

صاحب حصول الكويت على استقلالها عام ١٩٦١ أزمة عنيفة مع بغداد هي الأزمة التي فجرها النظام العراقي على عهد عبد الكريم قاسم والتي ارتبطت باسمه .

ولتلك الأزمة كثير من ملامح أزمة التسعينات ، فقد جاوزت الدعاوى العراقية خلالها مسألة الحدود الى قضية الوجود . .

قبع أسبوع واحد من عقد الاتفاق الكويتي الانجليزي بالغشاء اتفاقية عام ١٨٩٩ عقد قاسم مؤتمرا صحفيا أشار فيه الى « عدم وجود حدود بين البلدين » وان الجمهورية العراقية قررت « حماية الشعب العراقي في الكويت » ، واستتبع ذلك تصاعد الأزمة الى حد الاحتكام للمنظمات الدولية ، مجلس الأمن ، وتدخل الجامعة العربية التي قبلت عضوية الكويت فيها .

وبالرغم من أن عبد الكريم قاسم لم يقرن القول « بالفعل » فان جو الأزمة بين البلدين الذي صنعه البيانات التي استمر النظام العراقي في إصدارها ، ولو حتى من قبيل حفظ ماء الوجه . . هذا الجو لم ينحسر الا بعد سقوط الرجل .

ويمكن القول ان الكويت قد خرج من هذه الأزمة مع العراق ووضعها الدولي أكثر قوة ، فبالإضافة الى استقلاله الذي سلمت به الحكومة البريطانية أصبح عضوا في الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة مما وفر له وضعا يمكنه من الدخول في اتصالات مع حكومة بغداد لاتخاذ الخطوة المنتظرة . . خطوة تعليم الحدود .

ضاعف من أهمية هذه المتغيرات تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين في نفس السنة ، وبدا وكأنه لم يعد ثمة ما يعوق من اتخاذ الخطوة الأخيرة ، الأمر الذي لم يحدث أبدا !

جرت خلال السنوات الممتدة بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٧ مباحثات بين الحكومتين « التعليم » خط الحدود على الطبيعة غير أنه تبين من سير تلك المباحثات أن العراق لم يكن متحمسا لانجاز هذا العمل متذعرا بأنه لم تتوفر بعد الدراسات الفنية اللازمة فضلا عن الافتقار الى خرائط مسحية يمكن الاعتماد عليها .

حسما لتلك المشكلة قام شيخ الكويت بزيارة بغداد عام ١٩٦٦ وتم الاتفاق خلال تلك الزيارة على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتعليم الحدود بين البلدين .

وبدلاً من تشكيل اللجنة المزمعة طلبت بغداد من الجانب الكويتي في مارس ١٩٦٧ الاذن بدخول فرق المسح العراقية الى المناطق الواقعة على الحدود لتنفيذ مهامها ، رافضة القيام باجراءات المسح المشترك لما يكتنف خط الحدود من غموض ، على حسب تعبير المذكرة العراقية !

نتج عن ذلك توقف عملية « الشروع في التعليم » ، وهو الامر الذي لم يكتف به الجانب العراقي الذي بدأ بعد ذلك في القيام بمجموعة من الانتهاكات للخط غير المعلم !

من تلك الانتهاكات اجتياح فرقة عراقية لجزيرة بوبيان التابعة للكويت عام ١٩٦٦ احتجاجاً على المباحثات التي دارت بين الكويت وايران والمملكة العربية السعودية حول تقسيم مناطق الجرف القاري دون اشارك العراق .

منها ايضاً اجتياح قوة عراقية في ابريل عام ١٩٦٧ لجماعة من البدو التابعين للكويت في المنطقة الواقعة بين العبدلي وصفوان على الحدود المشتركة ، وكانت المنطقة التي اجتاحتها القوات العراقية تقع في حقل « الرتبة » المجاور لحقل « الرميطة » ، وهي منطقة غنية بالمياه العذبة والنفط .

ويربط المراقبون بين اثاره العراق لمشكلات الحدود مع الكويت وبين مطالبه المستمرة بقروض اضافية منها ، الامر الذي يبدو في انه في اعقاب هذا الاجتياح الأخير ، وبعد ان قدمت الكويت للعراق قرضاً كبيراً لتمويل مشروع كهربية سد سامراء ، صدر بيان مشترك للمباحثات التي اجرتها اللجنة الفنية المكلفة بتسوية الحدود اعلان عن اتفاق الطرفين على مباشرة اجراء عملية مسح شاملة للحدود الكويتية - العراقية .

ولكن فيما يبدو ان الحكومة العراقية لم تكن مستعدة للتفريط في هذه الرميطة ، مسألة الحدود ، التي يمكن ان تثيرها كلما تطلب الامر مزيداً من القروض .

ويؤكد ذلك ان اعتذار الكويت عن تقديم قرض للعراق اواخر ١٩٧٢ اعقبه اجتياح عراقي آخر في مارس عام ١٩٧٣ لمركزين من مراكز الحدود في الركن الشمالي الشرقي من الكويت ، أحدهما في « الصامنة » وتوغلت القوات العراقية لمسافة ثلاثة اميال في الاراضي الكويتية .

وقد اقترنت تلك الازمة بخطط عراقية لانشاء قاعدة بحرية بمساعدة الاتحاد السوفيتي ، وبروز الحاجة الى ميناء يطل على الخليج مما تسبب في ذلك الحوادث .

ذلك ان وجهة النظر التي قدمها الجانب العراقي أن الوصول الى ميناء « أم القصر » العراقي لا يتطلب المرور بالأراضي الكويتية عند « الصامته » وان ما فعله العراق لا يتعدى مجرد اعداد دفاع عن ميناء أم القصر الذي سيصبح ميناء للكويت كما هو للعراق مما لا يبرر كل هذه الضجة التي أثارها الكويتيون .

وقد رفضت الحكومة الكويتية اقتراحا تقدمت به الحكومة العراقية بسحب كل من الحكومتين لقواتها الى مسافة عشرة كيلو مترات وراء الحدود المتنازع عليها ، وطلبت من الجامعة العربية انسحاب العراق قورا الى ما وراء خط الحدود الذي كانت ترابط فيه قوات الجامعة العربية عام ١٩٦١ .

ونتيجة للوساطة العربية أعريت الحكومة العراقية عن استعدادها لأرسال وفد الى الكويت لاستكمال بحث قضية الحدود ، وتعهدت الحكومة العراقية بالانسحاب من المواقع التي احتلتها في الصامته ، ووفت بتعهداتها بالفعل بعد الحصول على قرض كويتي كبير !

مع ذلك لم يسفر استئناف البحوثات عن تقديم ملموس ان رفضت الكويت عرضا بمنح العراق حق بناء وانشاء والاحتفاظ بأنبوب أو أكثر تخترق حدود الكويت لتصل الى المياه العميقة في جزيرة بوبيان التابعة للكويت ، وكان الكويتيون يعلمون أنهم اذا ما قبلوا العرض ونفذ المشروع فلن يمضي وقت طويل حتى تصبح جزيرة بوبيان وجزيرة وربما المجاورة لها جزيرتين عراقيتين .

وقد أفصحت الحكومة العراقية عن حقيقة نواياها عام ١٩٧٣ عندما أبدت استعدادها لتعليم الحدود مع الكويت مقابل التنازل لها عن هاتين الجزيرتين ، وهو ما رفضته الحكومة الكويتية .

جددت العراق مطالبها في نفس الاتجاه بعد توقيعها على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ مع ايران وما تضمنته من تنازلات للأخيرة عن المناطق المتنازع عليها في شط العرب ، وكانت المطالب هذه المرة تقضى بأن تدفع الكويت فاتورة اتفاق الجزائر بأن تؤجر للعراق نصف جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ عاما وان تتنازل لها عن جزيرة وربما ، ولكن الكويت رفض المطالب العراقي متمسكا بسيادته على الجزيرتين .

واذا كانت الأمور قد اشتعلت في الخليج كله في أعقاب قيام الحرب العراقية - الايرانية بامتداد سنواتها الثماني (١٩٨٠ - ١٩٨٨) ، فان قضية الحدود بين الكويت والعراق قد هدأت تماما خلال تلك الفترة ، الا أنه كان يقينا الهدوء الذي يسبق العاصفة التي لم تتأخر أكثر من حامين !

حواشي الفصل السابع

- (١) نص اتفاقية ١٩١٣ - ملحق رقم (٦)
- (٢) خارطة حدود الكويت - ملحق رقم (٧)
- (٣) نصوص الخطابات المتبادلة عام ١٩٣٢ - ملحق رقم (٨)
- (٤) انظر كتاب د. مصطفى التاجر وآخرين ، الهوية العراقية للكويت (بغداد ١٩٩٠)

الفصل الثامن

(٣) الحدود المصرية - السودانية (١) خصام الأخوة !

الحدود المصرية - السودانية لها وضع خاص في التاريخ الحدودي للبلدين ، فهي ليست ككل الحدود التي أطرت التراب الوطنى لمصر ، أو للسودان .

وبالنسبة لمصر فإن حدودها البرية في الشرق صنعتها اتفاقية مشهورة ، وقعها ممثلون عن مصر وعن الدولة العثمانية في أول أكتوبر عام ١٩٠٦ ، وحدودها البرية في الغرب صنعتها اتفاقية أخرى وقعها ممثلون عن مصر وإيطاليا في ٦ ديسمبر عام ١٩٢٥ ، وهو الأمر الذى لم يحدث فيما يخص حدودها مع السودان .

وبالنسبة للسودان تقرر حدوده الشرقية من خلال اتفاقات مع حكام إريتريا الإيطاليين عام ١٩٠١ ومع إمبراطور إثيوبيا عام ١٩٠٢ ، وفي الجنوب باتفاقات مع البلجيك من حكام الكنفو في مايو ١٩٠٦ ، ومع حاكم أوغندا البريطانى في نوفمبر عام ١٩٠٠ ، وفي الغرب باتفاقية مع الفرنسيين عينت خط الحدود مع إفريقيا الاستوائية الفرنسية في سبتمبر عام ١٩١٩ ، وهو ما لم يحدث فيما يخص حدوده مع مصر !

وضعية متفردة !

العلاقات الشديدة الخصوصية بين مصر والسودان خلفت بصماتها على أمور كثيرة منها طبيعة الحدود بين البلدين .

احدى هذه البصمات بدت فيما يمكن توصيفه بأنه لم يكن هناك خط للحدود بين البلدين حتى أول يناير عام ١٩٥٦ .

يعزى ذلك لسببين : ان مصر حتى هذا التاريخ كانت من الناحية القانونية على الأقل تشارك فى حكم السودان ، وهو حكم بدأ منذ عام ١٨٢٠ ولم ينقطع الا لفترة قصيرة ، وهى فترة الدولة المهدية التى لم تعمر سوى ثلاثة عشر عاما (١٨٨٥ - ١٨٩٨) وانه على الجانبين - مصر والسودان - استمرت المطالبة بوحدة وادى النيل أحد المطالب الأساسية للحركة الوطنية ، وبالطبع لم تكن قضية الحدود لتدخل أبدا فى حسابان. دعاة الوحدة ، وان دخلت فى حسابات آخرين ! (٢) .

بصمة أخرى ان دخول طرف ثالث فى العلاقات المصرية - السودانية فيما حدث نتيجة لاتفاق ١٩ يناير عام ١٨٩٩ لم يؤد بالضرورة الى صنع حدود سياسية بين البلدين .

كل ما حدث أن المادة الأولى من هذه الاتفاقية قد ميزت بين الأراضى الخاضعة للإدارة المصرية وتلك الخاضعة لإدارة النظام الجديد الذى قرره الاتفاقية والتى جاء فيها : « ان لفظة السودان تطلق على جميع الأراضى الكائنة الى جنوب الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض ، (٣) .

ويقول اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر - الذى وقع الاتفاقية وكان وراء صياغتها - ان هذا التمييز قصد منه أمران ، أولهما : استبعاد نظام الامتيازات الأجنبية عن السودان بعهد أن ثبتت لسلطات الاحتلال ان هذا النظام يعرقل هيمنتها على البلاد ، وثانيهما : إبعاد التدخل العثمانى فى الشئون السودانية بعد أن سبب هذا التدخل فى الشئون المصرية صداعا مستمرا لحكومة لندن ، ولم يكن أبدا فى ذهن الرجل أو فى بال المسئولين المصريين الذين قبلوا بالاتفاقية ان هذه المادة ستضع حدودا بين الأراضى المصرية والأراضى السودانية . . وحدودا سياسية !

البصمة الثالثة بدت فى تلك الخطوة التى اتخذت بعد ما يزيد قليلا على شهرين من عقد الاتفاقية والتى تثير جدلا قانونيا شديدا الآن بين المعنيين بقضية الحدود على الجانبين .

هذه الخطوة جاءت من مصطفى باشا فهمى « رئيس مجلس النظار » فقد أصدر الرجل ، وبصفته « ناظرا للداخلية » أمرا فى يوم ٢٦ مارس من نفس العام ، وكان أمرا عجيبا بالنسبة للمتحدثين عن قضية الحدود

السياسية غير أنه كان مقبولا في إطار السياق التاريخي للعلاقات المصرية
- السودانية .

جاء في هذا الأمر : « أنه بناء على طلب جناب قومندان حلفا . فقد
تقرر بين حضرة القومندان المومى اليه وضابط بوليس التونجيتي من جهة
وبين مأمور فرقة أملاك الميرى ومعاون بوليس مركز حلفا من جهة أخرى
على جعل نهاية حدود بلاد السودان شمالا من الجهة الغربية على مسافة
٢٠٠ متر شمالا من البرية بناحية فرص ومن الجهة الشرقية على البرية
الكائنة بناحية اندان وأنه وضع هناك علامتان مكتوب على وجه كل منهما
الشمالية (مصر) ، والجنوبية (السودان) (٤) .

حدد الأمر المذكور بعد ذلك أن هذا التعديل قد أدخل في حدود
السودان عشرة بلاد زمامها ٤٠٩٤ فدانا ، و ٨٢٢٠٦ نخلات ، و ١٢١٢٨
نفسا ! وقد استهدف هذا التحديد اعطاء مدينة حلفا السودانية امتدادا
زراعيا الى شمالها .

في نفس السياق . . سياق التعديلات الادارية لتحقيق اهداف حماية
وبعد أقل من أربع سنوات ، في يوم ٤ نوفمبر عام ١٩٠٢ على وجه
التحديد ، أصدر ناظر الداخلية المصري قرارا آخر بتشكيل لجنة أو
قرومسيون بلغة العصر ، بناء على اتفاق بين نظارتي الداخلية
والحربية . .

تشكلت هذه اللجنة من ثلاثة مفتشين ، واحد من الداخلية والثاني
من خفر السواحل والثالث من حكومة السودان .

وبناء على قرار القومسيون المذكور صدر أمر من ناظر الداخلية
بتحديد آبار البشاريين وآبار وعيسون المليكاب وآبار العبوديين والشناتير
الى آخره .

وكان الهدف من الأمر الجديد توحيد القبائل ذات الأصول الراحدة
واخضاعها لنظام ادارى خاص ، فقد أقر هذا الأمر اخضاع قبائل العباددة
التي تعيش الى الجنوب من خط ٢٢ للنظام الادارى المصري الذي تخضع
له كتلتهم الرئيسية التي تعيش على الجانب المصري من الخط ، وأن تخضع
قبائل البشارية المصرية للادارة السودانية .

وقد شغلت المنطقة التي استئنيت من تطبيق الادارة المصرية عليها
بناء على هذا الأمر رقعة واسعة تشكل ما يشبه المثلث متساوى الساقين
وتتميز تلك المنطقة المعروفة بمنطقة علبة بثرواتها الطبيعية ، فضلا

عن أنها أضافت للساحل السوداني على البحر الأحمر امتدادا خصما من حساب الساحل المصرى على هذا البحر .

وكان مفهوما ان هذه البصمات التى تصنع وضعا خاصا للعلاقات بين البلدين لا تخلق حدودا بينهما . . ولكن ما حدث بعد ذلك اثبت خطأ هذا الفهم !

خصام الاخوة !

جيل أواسط القرن العشرين من المصريين صدم مرتين فى أهم ما تربى عليه من اقتناعات سياسية ، وفى المرتين كانت تأتى الصدمة من الجنوب .

كان أهم ما تربى عليه هذا الجيل أن مصر والسودان بلد واحد وان الاستعمار هو الذى يعمل على تدمير « وحدة وادى النيل » غير أن جماهير المصريين من أصحاب هذا الاقتناع صحوا خلال النصف الثانى من الخمسينات على أنباء غير سعيدة !

المرّة الأولى فى يناير عام ١٩٥٦ حين قامت فى السودان جمهورية مستقلة عن مصر ، والمرّة الثانية فى فبراير عام ١٩٥٨ حين نشبت أزمة الحدود للمشهوره بين البلدين والمعروفة « بأزمة حلايب » ، وكأنه لم يكف أبناء هذا الجيل تهاوى الحلم الذى تربوا عليه . . حلم وحدة وادى النيل ، وانما تبع ذلك نشوء خصام مع اخوة الجنوب حول الحدود !

وان كانت قصة تهاوى الحلم أصبحت معلومة فان قصة نشوء الخصام تحتاج الى ازاحة ستار !

ويمكن القول ان الأمرين الصادرين من مصطفى فهمى باشا بصفتة ناظرا للداخلية المصرية عامى ١٨٩٩ و ١٩٠٢ كانا وراء خلق هذا الخصام فقد صنع هذان الأمران خطين للحدود المصرية - السودانية . . خطأ مستقيما بامتداد خط عرض ٢٢ أقره اتفاق عام ١٨٩٩ تمسك به المصريون وخطا متعرجا صنعه الأمران الإداريان لناظر الداخلية المصرى يتمسك به السودانيون ، ويسوق كل من الجانبين أسبابه لهذا التمسك !

الجانب السودانى شدد على ما جام فى الأمر الأول المؤرخ فى ٢٧ مارس عام ١٨٩٩ من كونه « تنفيذا للوافق بين حكومة جلالة ملكة انجلترا والحكومة المصرية بتاريخ ١٩ يناير ١٨٩٩ » ، ومن ثم فان ما ينطبق على خط عرض ٢٢ الذى تضمنه هذا الوافق ينطبق بنفس القدر على أمر ناظر الداخلية المصرى . . .

تشير سلطات الخرطوم أيضا الى أن ما ترتب على التعديلات الإدارية من حيازتها لأراضى شمال خط ٢٢ وأن السودان استمر يدير تلك المناطق لأكثر من نصف قرن دون منازعة من الجانب المصرى يعطيه حقا على تلك المناطق ، وأن مصر بالتالى قد تنازلت عن حقوقها « السيادة » عليها .

كما يتمسك السودانيون بالمبدأ الذى أقرته منظمة الوحدة الإفريقية بالمحافظة على الحدود الموروثة من عهد الاستعمار ، فالسودان قد ورث حدوده الحالية ومنها حدوده مع مصر عن دولتى الحكم الثنائى .

المصريون لا يوافقون على هذا الفهم ويميزون بشكل صارم بين خط عرض ٢٢ الذى سلموا أنه قد أصبح فعلا بمثابة حدود سياسية بين أراضى البلدين بعد اعلان قيام الجمهورية السودانية أول يناير عام ١٩٥٦ ، أما ما دون ذلك من تعديلات جرت على هذا الخط فإنها لا تعدو أن تكون تعديلات إدارية تنتهى فعاليتها باختيار السودانين طريق الانفصال عن شمال الوادى .

ويؤسس الجانب المصرى موقفه على مجموعة من الأسس :

أول هذه الأسس أن الأمرين المذكورين قد صدرا عن طرف واحد وليس من خلال علاقة « تعاقدية » كما كان الأمر بالنسبة لاتفاقية عام ١٨٩٩ التى ميزت بين الأراضى المصرية والسودانية بخط عرض ٢٢ ، وبالتالي افتقدت هذه الحدود أهم عناصر قانونيتها ... العلاقة التعاقدية !

الأساس الثانى أنه بينما وقع اتفاقية ١٩ يناير عام ١٨٩٩ بطرس باشا غالى بصفته ناظرا للخارجية المصرية ، مما يعطى لها طابعها الدولى ، فقد وقع الأمرين مصطفى فهمى باشا بصفته ناظرا للداخلية مما ينم عن الطبيعة المحلية لهذين الأمرين .

الأساس الثالث متصل بسابقه وهو أن الأمر الأول قد صدر من ناظر الداخلية المصرى بناء على طلب قومندان بوليس حلقا وضابط بوليس التوفيقية وأمور فرقة أملاك الميرى بنفس المحافظة ، وهى فى مجموعها أطراف مصرية .

واصطبح الأمر الثانى بنفس الطابع ، ويرفض المصريون فى هذا الصدد القول بأن القومسيون الذى شكله ناظر الداخلية المصرى كان يمثل الجانبين ، الحكومة المصرية والحكومة السودانية ، على أساس أن

المفتش الذى كان يمثل الحكومة الأخيرة كان موظفا فى وزارة المصرية المصرية .

الأساس الرابع أن الأمرين قد صدرا من ناظر الداخلية المصرى الى جهات ادارية مصرية ، الأول الى محافظة النوبة ، والثانى الى « حضرة مدير أسوان » ، وهى بذلك تكتسب طابعها الادارى .

ويرفض المصريون الحجة السودانية القائلة باكتساب حق على المناطق الواقعة شمال خط ٢٢ بحكم التقادم ، لأن هذا الحكم يمكن أن يسرى على كيانين سياسيين منفصلين ، وهو الأمر الذى لم يكن قائما طوال الفترة بين عامى ١٨٩٩ و ١٩٥٦ ، الأمر الذى بدا فى الطابع الادارى لتنظيم الحدود بينهما أو بالأحرى بين أول الأقسام الادارية شمالى السودان وآخر الأقسام الادارية جنوبى مصر .

يؤسس المصريون أيضا رأيهم القانونى فى التمسك بخط عرض ٢٢ على أنه لم يبدر من مصر فى أى وقت ما يفيد النظر الى الخط المتعرج الذى يتمسك به السودانيون باعتباره خطا سياسيا ، العكس هو الصحيح ، وهو ما حدث فى مناسبات عديدة نختار أهمها :

المناسبة كانت مناسبة دولية ، وهى مناسبة توقيع اتفاقية الحدود الغربية لمصر فى ديسمبر عام ١٩٢٥ .

فقد أصدرت الخارجية المصرية بهذه المناسبة كتابا أخضر متضمنا الاتفاق وخريطة للحدود المصرية جاءت فيها الحدود الجنوبية متطابقة مع خط عرض ٢٢ درجة شمالا ، وقد كتب عليها « الحدود السياسية Political Boudary » ، تمييزا لها عن الخط الادارى (٦) .

ويلاحظ هنا أن الحكومة البريطانية باعتبارها الطرف الثانى فى حكم السودان ، أو حكومة الخرطوم ، لم تعترض فى أى وقت على هذا المفهوم المصرى فى التمييز بين الحدود الادارية والحدود السياسية .

وبين الحجج والحجج المضادة نشبت اول أزمة على الحدود المصرية السودانية .

أزمة حلايب وأثارها :

حقيقة يتوجب الاعتراف بها وهى أنه اذا كان الخلاف على الحدود المصرية السودانية بمثابة لغم آخر مدفون فى العلاقات العربية - العربية ، فإن محاولات أشعال هذا اللغم كانت تأتى فى العادة من مصدرين ، أما بعض القوى الحزبية فى السودان التى تزايد على العلاقات بين البلدين ،

وأما أيد خارجية تسعى الى تدمير تلك العلاقات وراءها قوى داخلية ،
فى السودان أيضا لتحقيق مصالح ضيقة وأنية !

يتأكد ذلك من طبيعة الأزمة الحدودية الشهيرة بين البلدين التى
نشبت فى شتاء عام ١٩٥٨ ، فقد تفجرت من جراء مبادرة قامت بها
حكومة السيد عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة التى وضعت قانونا
انتخابيا ادخلت بمقتضاه المنطقة الواقعة شمال مدينة حلفا ، كذا المنطقة
التي تحيط بحلايب وشلاتين الواقعتين على ساحل البحر الأحمر ضمن
الدوائر الانتخابية السودانية .

دفع ذلك الحكومة المصرية الى تقديم مذكرة الى حكومة الخرطوم
فى ٢٩ يناير عام ١٩٥٨ أشارت فيها الى مخالفة هذا القانون لاتفاق
١٨٩٩ الذى عين خط الحدود بخط عرض ٢٢ درجة شمالا ، وقد أبدت
الحكومة المصرية استعدادها لتسليم السودان المناطق التى تديرها جنوب
الخط المذكور فى مقابل عودة الادارة المصرية للاراضى الواقعة شمال
الخط .

وكانما كانت تنتظر حكومة السيد عبد الله خليل الفرصة ، فبدلا من
الرد على المذكرة المصرية أخذت الصحف الناطقة باسم حزب الأمة تشن
حملة على ما أسمته أطماع مصر فى السودان ، وان قوات مصرية فى
طريقها الى المنطقة المتنازع عليها مما دفع وزير الخارجية السيد محمد
أحمد محجوب ، الى استدعاء السفير المصرى فى الخرطوم ، اللواء
محمود سيف اليزل خليفة ، وأبلغه « أن حكومة السودان تأمل أن تكون
المعلومات التى وردت بشأن القوة العسكرية غير صحيحة » دون رد على
المطلب الأساسى الذى جاء فى المذكرة المصرية .

دفع ذلك حكومة القاهرة الى توجيه مذكرة أخرى فى ١٣ فبراير جاء
بها أنها اعمالا لحقوقها المعترف بها فى المناطق التى تديرها السودان
ستقوم بدعوة سكان تلك المناطق للمشاركة فى الاستفتاء المقرر إجراؤه
على قيام الجمهورية العربية المتحدة .

وبدلا من الرد على المذكرتين المصريتين أخذت الحكومة السودانية
فى تصعيد الأزمة على نحو غير مألوف .

فقد بادرت الى عرض الخلاف على المنظمات الدولية ذات الصلة
ليصبح بذلك أول نزاع بين دولتين عريقتين يصل الى هذا الحد .

ويلاحظ أنه بينما قامت حكومة الخرطوم بإحاطة جامعة الدول
العربية علما بالموضوع قامت فى الوقت نفسه بطلب عقد اجتماع طارئ

مجلس الأمن لمناقشة ما وصفته « بالوضع الخطر » القائم على الحدود نتيجة لتحريك مصر « اعدادا كبيرة » من قواتها ، صوب المناطق المتنازع عليها .

وامام ما استشعرته الحكومة المصرية من اصرار من جانب حكومة حزب الأمة على تصعيد الأزمة وتأليب الشارع السوداني يساعدها في ذلك المندوب البريطاني في مجلس الأمن أعلن مندوب مصر في المجلس أنه حفاظا على الروابط التي تربط بين الشعبين المصري والسوداني ، فقد قررت الحكومة المصرية تأجيل تسوية مسألة الحدود حتى الانتهاء من الانتخابات السودانية . . الأمر الذي دعا المجلس الى تأجيل نظر القضية . لاعطاء الفرصة للطرفين المعنيين لحلها عن طريق المفاوضات الثنائية .

ومنذئذ تم دفن اللغم وان لم يتم نزع فتيله رغم مضي نحو ثلث قرن . . الأمر الذي يلفت النظر . .

وفي تقديرنا ان ذلك التجديد يعزى لاعتبارات عديدة بعضها مصرى . واغلبها سوداني . .

على الجانب السوداني فان حالة عدم الاستقرار التي عرفها جنوب الوادي خلال تلك الفترة (ثورتان شعبيتان وثلاثة انقلابات عسكرية) لم تمنح أية حكومة في الخرطوم الفرصة او حتى الجراءة لتسوية المسألة على النحو الذي اوصى به مجلس الأمن .

فضلا عن ذلك فان هناك قوى حزبية في السودان يهملها ابقاء هذا اللغم الذي يمنحها فرصة دائمة للتهديد باشعال الفتيل بهدف تحقيق مكاسب سياسية .

اضافة الى كل ذلك فان الوضع الحالي على خط الحدود أكثر مناسبة للسودان منه لمصر ، حتى وان كان وضعها متفجرا !

اما بالنسبة للجانب المصري فان حالة عدم الاستقرار في السودان تضعه امام موقف مريب ، فهو لا يريد أن يضع حكومة الخرطوم اذا كانت صديقة موضع الهجوم من خصومها في حالة المطالبة بتسوية المسألة . وهو لا يرغب في أن يتيح لهذه الحكومة اذا لم تكن كذلك الفرصة للمزايدة على العلاقات بين البلدين .

وفي انتظار الوقت الملائم تبقى قضية الحدود بين البلدين مصدر خطر في العلاقات بينهما وميدانا لعمل اطراف متعددة لتحويل الاخوة المتخاصمين الى الاخوة الأعداء !

حواشي الفصل الثامن

(١) لما كانت هذه الدراسة نشرت في بعض الصحف المصرية والعربية فقد بادر أحد الأساتذة السودانيين وهو د. فيصل عبد الرحمن علي طه بالرد عليها في جريدة الخليج التي تصدر بامارة الشارقة بدولة الامارات العربية المتحدة في ١٩٩١/٤/٥ ، وقد رأينا توخيا للموضوعية افراد الملحق رقم (٩) لنص هذا الرد .

(٢) د. يونس لبيب رزق ، قضية وحطة وادي النيل ١٩٣٦ - ١٩٤٦ .

(٣) نص الاتفاقية - ملحق رقم (١٠) .

(٤) نص أمر ١٨٩٩ - ملحق رقم (١١) .

(٥) نص أمر ١٩٠٢ - ملحق رقم (١٢) .

(٦) صورة للخريطة المرفقة باتفاقية عام ١٩٢٥ (ملحق رقم ١٣) .

الفصل التاسع

(٤) الحدود المغربية – الجزائرية لغم يهدد الوحدة المغربية !

لا وحدة مغربية دون المغرب والجزائر ، فبينما تلعب كل من تونس وموريتانيا دور الكومبارس في مثل هذه الوحدة بالانضمام الى هذا الطرف أو ذاك فان ليبيا العضو الخامس فيها ظلت في موقع التنازع بين الاتجاه الى المشرق أو الانضمام الى المغرب !

وقد استمرت قضية الحدود تلعب دورا مؤثرا في العلاقات المغربية – الجزائرية ومن ثم في قضية الوحدة المغربية ، فبينما كان يرى الطرفان ان تلك الوحدة تقدم البديل عن نزاع حدودي مرير بينهما ، فان هذا النزاع كان يترك بصماته السلبية على هذه الوحدة .

وقصة هذه الحدود قد بدأت قبل أكثر من قرن ولا نستطيع أن نزعم انها قد انتهت حتى هذه اللحظة مما يشكل لغما مدفونا في أعماق العلاقة بين البلدين الشقيقتين ، ومما يهدد أية مشاريع وحدوية للمنطقة ، الأمر الذي يتطلب الغوص في الأعماق للتعرف على طبيعة هذا اللغم مهما ترتب على ذلك من مخاطر !

البداية في لالا مارنيا !

المغرب الأقصى أو المملكة الشريفة استمرت الكيان السياسي العربي الوحيد الذي احتفظ باستقلاله عن الامبراطورية العثمانية ، وقد نجح حكام هذه البلاد بعد أن بدأ العالم العربي يواجه الهجمة الامبريالية

أن يحتفظوا باستقلالهم لفترة غير قصيرة ، ولكن كان عليهم أن يواجهوا
فى نفس الوقت أشكالا من الانتهاكات من جانب القوى الاستعمارية ،
خاصة من فرنسا بعد استيلائها على الجزائر عام ١٨٣٠ .

فقد نشأ بعد هذا الاستيلاء موقف أدى الى الاحتكاك بين الفرنسيين
وبين المغاربة ، ذلك أن المقاومة الجزائرية التى قادها الأمير عبد القادر
فى مواجهة التغلغل الفرنسى فى البلاد كان لا بد أن تخلف
مردوداتها ، وهى مردودات طالت من بين ما طالته الحدود بين
البلدين .

فمن ناحية كان الأمير يحصل على مدد واضح من المغاربة من وراء
الحدود ، ومن ناحية أخرى كان يعبر تلك الحدود متوجها الى المغرب
كلما ثقلت يد المطاردة الفرنسية .

وبعد سنوات طويلة من الكر والفر كان الفرنسيون قد نجحوا خلالها
فى تقوية قبضتهم على الجزائر بدأوا فى تعقب الثوار الجزائريين عبر
الحدود ودخول الأراضى المغربية .

ولا نستطيع أن نزعّم أنه كان هناك خط حدود مرسوم بين البلدين فى
ذلك الوقت ، إنما كان التمييز بين أراضى كل منهما قائما على أساس تبعية
القبائل المقيمة فى مناطق الحدود ، مما أدى الى أن يكون مفهوم
الانتهاكات مرهون بمدى تعدى أى طرف على مناطق قبلية تدين
بالولاء لطرف آخر ، وهذا ما حدث من جانب الجنرال بيجو مهندس
الاستعمار الفرنسى فى الجزائر .

بدأت سياسات هذا الاستعمار الشهير بإقامة الحصون على الحدود
دون احترام لأراضى المملكة الشريفة كان أظهرها حصن فى لالا مغنية
التي تقع داخل المغرب مما أدى الى أن بدأت قبائل المنطقة فى مقاومة
توغل « الفرنسيين » فى أراضيتهم وتدافعت الأحداث التى وصلت الى
احتلال مدينة وجدة المغربية ، ولم يعد أمام السلطان عبد الرحمن سوى
أن يخوض الحرب دفاعا عن حدود مملكته ، وكانت الفرصة التى انتظرها
بيجوبل وعمل على خلقها .

والقصة طويلة ونقتصر منها على رواية الجانب الخاص بصناعة
خط الحدود الجزائرية - المغربية .

فقد تطورت الأمور الى حدوث المعركة المشهورة فى وادى أسلى فى
أغسطس عام ١٨٤٤ التى انتهت بهزيمة مغربية قاسية أعقبها توقيع

اتفاقية فى أكتوبر كان أهم ما جاء فيها خاصا بالحدود بالاتفاق على تخطيطها بدقة !

والقول ان أهم ما جاء فى الاتفاقية خاصا بالحدود له أسبابه ..

فمن جانب لم يكن بيجو يستطيع أن يفعل أكثر من ذلك بحكم أن تطوير الهجوم الفرنسى على المغرب كان سىلقى معارضة شديدة من بريطانيا ، وهو الأمر الذى لم تكن حكومة باريس على استعداد لتحمله .

من جانب آخر فان السيطرة على مناطق على الجانب المغربى من الحدود كانت ستمكن الجانب الفرنسى من وقف استمرار عمليات المقاومة التى تشنها القبائل المغربية .

ومن جانب أخير فان اقتطاع مناطق من الحدود المغربية الصحراوية سيؤدى الى حصار المغرب وقطعها عن امتداداتها الأفريقية التى كانت دائما مصدرا أساسيا من مصادر قوتها مما يمهّد للسيطرة عليها عندما يأتى الوقت المناسب ، ثم انه يقرب بين الوجود الفرنسى فى الجزائر والوجود الفرنسى الذى أخذ يتعاظم فى أفريقيا الغربية .

ومن ثم فانه يمكن القول ان الاتفاقية التى وقعت بين الطرفين فى لالا مارنيا فى يونيو عام ١٨٤٥ كانت بالأساس اتفاقية حدود ..

قسمت هذه الاتفاقية الحدود الجزائرية - المغربية الى ثلاثة أقسام، انقسم الأول يمتد من البحر بطول ١٥٠ كيلو مترا حتى ثنية الساسى ، وقد رسمت الحدود فى هذه المنطقة على شكل مستقيم يتفق الى حد كبير مع ذلك الخط الذى كان يفصل بين المملكة الشريفة وبين نيابة الجزائر العثمانية .

القسم الثانى يمتد جنوب ثنية الساسى حتى الصحراء الكبرى ، وقد روعى تخطيط الحدود فى هذا القسم على أساس التوزيع القبلى، وكالعادة هى التقسيمات التى تتم على مثل هذا الأساس ، فقد أصبحت بطون القبائل موزعة بين المنطقتين الفرنسية والمغربية ، الأمر الذى كان مثار خلافات مستمرة بين الجانبين (١) .

القسم الأهم هو القسم الثالث وهو الذى ضم مناطق الصحراء الكبرى التى تركت مشاعا دون تحديد ، وكان الغموض فى هذا القسم مقصودا من الجانب الفرنسى ، فالغموض ينتهى دائما لصالح الجانب الأقوى ، وهذا ما اثنتته الأيام فعلا !

المسيرة الصفراء !

عدم تعيين خط فى المنطقة الصحراوية من الحدود الجزائرية - المغربية أدى الى تحجيم نفوذ السلطان فى منطقة لم يكن يملك فيها سوى سلطة اسمية بحكم طبيعة الدولة المغربية ، الأمر الذى مكن الجانب الآخر من التوغل الى مسافات بعيدة فى تلك المنطقة مما يمكن توصيفه بالمسيرة الصفراء !

وقد تعددت خطوات هذه المسيرة ، فتارة بمنح الحماية لزعماء تلك المناطق والتدخل فى صراعاتهم المحلية الأمر الذى كثيرا ما كانت تعجز عنه الحكومة السلطانية فى فاس أو مكناس ، ويقدم منح الحماية لعبد السلام الوزانى الذى كان من أكبر الزعماء الدينيين فى المنطقة نموذجا لذلك ، وتارة أخرى بإرسال حاميات صغيرة للمرابطة فى الواحات الواقعة جنوبى الصحراء مثل فجيج وعين صلاح وتوات مما حدث عند نهاية القرن التاسع عشر .

وليس من شك ان احتلال فرنسا لمجموعة واحات توات عام ١٩٠٠ قد طرح قضية الحدود بقوة ، فبينما كان المغاربة موقنين من وقوع هذه الواحات فى أراضيهم كان الفرنسيون يتذرعون بأن حكومة فاس لا تمارس أية سلطة عليها ، هذا من ناحية ، كما أنهم كانوا من ناحية أخرى مطمئنين أنهم لن يواجهوا ثمة مقاومة من الجانب البريطانى ، وهو ما كانوا يعملون حسابه ، وذلك بعد عقد اتفاقية مع حكومة لندن عام ١٨٩٩ تركت بمقتضاها الصحراء الكبرى بأكملها كمنطقة نفوذ فرنسية .

ورغم محاولات السلطان عبد العزيز الاستنجاد بالجانب البريطانى الا أن حكومة لندن التى كانت منشغلة آنذاك فى حرب البوير لم تعط له اذنا صاغية الأمر الذى مكن الحكومة الفرنسية من أن تضغط على الجانب المغربى لارغامه على توقيع بروتوكول فى باريس فى ٢٠ يوليو عام ١٩٠١ أعقبه اتفاق محلى فى ٢٠ ابريل من العام التالى .

حددت هذه الاتفاقيات القبائل ذات الأصول المغربية وتلك ذات الأصول الجزائرية وقسمت مناطق الصحراء بينها ، وقد تحولت بمقتضى تلك الاتفاقيات مناطق واسعة الى الجانب الجزائرى .

ولما كانت الاتفاقيات المذكورة قد اعترفت باستمرار العمل باتفاق لالا مارنيا فقد قطعت بذلك السبيل على المغاربة فى تعيين خط الحدود جنوب ثنية الساسى .

وتأسيسا على ما تضمنته الاتفاقيات الجديدة مما عرف «بسياسة التعاون» لاشاعة السلام فى منطقة الحدود فقد أخذ الفرنسيون فى اقامة المراكز العسكرية على طول الحدود ، كولب بيشار ، وعلى الطرق المؤدية الى واحة فجيج ، وعمدوا الى الاكثار من المستشفيات والأسواق حول تلك المراكز لتكون أداة اجتذاب واغراء مما قوى بالفعل من القبضة الفرنسية مما سمح للفرنسيين بالتوغل حتى وصلوا الى حدود الساقية الحمراء (٢) ، الصحراء الاسبانية ، واستتبع ذلك الامساك برقبة المغرب نفسه مما مهد ، مع اسباب اخرى ، لاعلان الحماية الفرنسية على المغرب عام ١٩١٢ خاصة بعد أن تم التخلص من المعارضة البريطانية بعد عقد الوفاق الودى عام ١٩٠٤ .

وكان المعتقد أنه بعد أن أصبحت الأراضي على جانبي الحدود واقعة فى نطاق الهيمنة الفرنسية فإنه لم تعد ثمة حاجة لحكومة باريس أن تعيد تشكيل الحدود لصالح طرف دون طرف آخر ، غير أن هذا الاعتقاد لم يكن صحيحا !

ذلك أن طبيعة العلاقة مع الجزائر ، حتى عام ١٩٥٤ على الأقل ، كانت مختلفة عن طبيعة العلاقات مع المغرب ، فبينما كانت الجزائر قسما من « الأراضي الفرنسية » فيما وراء البحار كانت المغرب على علاقة تعاقدية مع فرنسا ، وهى علاقة من المعلوم أنها مؤقتة على أى الأحوال .

واستمر الموقف يضطرب على هذا النحو حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تلا ذلك من تنامي حركات التحرير الوطنية فى بلاد المغرب العربى ، وهو التنامي الذى بلغ مرحلة متقدمة خلال منتصف الخمسينات سواء باستقلال المملكة المغربية أو بقيام الثورة الجزائرية ، وبدأ أن خريطة المنطقة فى طريقها الى اعادة التشكيل ، الامر الذى بدأ معه كل طرف فى اعادة حساباته ، وكانت حسابات شديدة التعقيد .

جانب من هذه الحسابات كان استراتيجيا ، فقد كانت حكومة الرباط تضع حساباتها على ضم موريتانيا فى مرحلة ما بعد الاستقلال ، وكان معنى أن تبقى الحدود المغربية - الجزائرية على ما خططت عليه فى العهد الاستعماري فصل المغرب عن موريتانيا .

جانب آخر كان اقتصاديا اذ كان قد تم عام ١٩٥٢ اكتشاف مناجم غنية بالحديد فى منطقة كارا جبيالات التى تقع على بعد ٨٠٠ كيلو مترا غربى كولب بيشار و ١٥٠ كيلو مترا جنوبى تندوف ، وقد قدر المخزون من خام الحديد الجيد فى تلك المناجم بما يزيد عن ٣ مليار طن مما يعد ثروة قومية كبيرة لا تحتاج الا الى منفذ للمحيط الاطلاطى .

فضلا عن ذلك كانت هناك الحقوق التاريخية للمملكة المغربية والتي كان للسلطات في الرباط ما يثبتها ، وان الجانب الفرنسي قد انتهك هذه الحقوق على نحو لا شك فيه !

على الجانب الآخر كان الجزائريون منهمكين في مقاومة الوجود الفرنسي في بلادهم في أعنف وأطول الثورات الشعبية ضد الاستعمار في التاريخ العربي المعاصر .

وابان تلك الفترة التي ناهزت الثمانى سنوات جرت اتصالات فرنسية مغربية استهدفت من ورائها حكومة باريس أن يكف المغاربة أيديهم عن تأييد الثورة الجزائرية ، وهو الأمر الذي لم تقبله حكومة الرباط التي فضلت التفاهم في هذا الشأن مع الجانب الجزائري ، وهو التفاهم الذي تمخض عن توقيع « بروتوكول سرى » في ٦ يوليو عام ١٩٦١ بين كل من الحكومة المغربية و « الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية » نص على أن تتم تسوية مشكلة الحدود بين البلدين من خلال « مفاوضات تجرى بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة » ، وانتظر الجميع استقلال الجزائر الذي أعلن يوم ٥ يوليو عام ١٩٦٣ ، ولكن ما حدث بعد ذلك لم يكن في الحسبان !

حرب تندوف !

صباح يوم الثلاثاء ٨ أكتوبر عام ١٩٦٣ صحا العالم على أخبار الاشتباكات المسلحة على الحدود بين المغاربة والجزائريين ، وكانت أول اشتباكات عربية - عربية بسبب مشكلة حدودية . وقد اتهم كل طرف الآخر بأنه المتسبب لهذه الحرب القصيرة التي دارت حول تندوف .

الملك الحسن الثانى فى مذكراته التى وضعها تحت عنوان «التحدى» يقول : « مرة أخرى رفضنا العرض الفرنسى لاستعادة الأراضى المغربية على الحدود الشرقية . غير أنه لم يتبع هذا التسوية الأخوية مع الجزائر ، على العكس من ذلك فان المغاربة الذين لم يرغبوا فى الاشتراك فى الاستفتاء الذى اقترحته الحكومة الجزائرية المؤقتة هاجمهم جيش التحرير الجزائرى وتحرش بهم . ووصل الى تندوف ٦٠٠ من قوات الجندرمة الجزائرية حيث كان رئيس القبيلة ورجاله يتمسكون بمغربييتهم . . . وهاجم الجزائريون تندوف وقتلوا ١٢٠ من مواطنينا » ، ويرتب الملك على ذلك أسباب تدخل الجيش المغربى فى معركة تندوف (٣) .

بالمقابل يشرح الأستاذ محمد حسنين هيكل وجهة النظر الجزائرية فى مقال له تحت عنوان « ما هى الحكاية بين ملك المغرب والجزائر » ، أنه كان وراء ما اعتبر عدوانا مغربيا على الجزائر المؤسسات المالية

الفرنسية التي كانت تتطلع الى استغلال حديد تندوف ، فضلا عن ذلك كانت هناك أزمة داخلية تواجهها الرباط تقتضى صرف النظر الى حدث خارجي ، وأخيرا الهواجس التي بدأت تنتاب الطبقة الحاكمة في المغرب من انتصار الاشتراكية في الجزائر واحتمالات العدوى ! (٤) .

على أي الأحوال كانت الحرب قصيرة وانتهت بعد وساطة افريقية من الامبراطور هيلاسلاسي وتم بعد ثلاثة أسابيع فحسب ، يوم ٣٠ أكتوبر على وجه التحديد ، التوقيع في ياماكو على اتفاقية بين الجزائر والمغرب تنص على تشكيل لجنة للتحكيم تابعة « لمنظمة الوحدة الافريقية » لتحديد مسئولية الأطراف في النزاع ، وعلى انسحاب القوات على الجانبين ، مع تولى عسكريين اثيوبيين وماليين المحافظة على الأمن والحياد داخل المنطقة الفاصلة .

ورغم قصر حرب تندوف الا أنها تركت ندوبا ظاهرة في العلاقات المغربية - الجزائرية نخشى أن تكون آثارها لا زالت موجودة حتى يومنا هذا !

فقد تشابكت في المرحلة التي أعقبت حرب تندوف مجموعة من الاعتبارات صنعت لمشكلة الحدود المغربية - الجزائرية مذاقا خاصا ، ولم تبقها في إطار الخلاف على بضع مئات من الكيلومترات في الصحراء الغربية !

أول هذه الاعتبارات ما ترتب على قيام منظمة الوحدة الافريقية في نفس عام تندوف من محاولة اقرار خلافات الحدود في القارة السوداء على ضوء المبدأ الذي أرسته المنظمة الجديدة والقائل بالابقاء على الحدود الموروثة من المرحلة الاستعمارية .

ورغم أن المغرب قد وقع ميثاق المنظمة الا أنه أبدى تحفظا حول مشكلة حدوده مع الجزائر وأن « توقيع الميثاق لا يمكن أن يفسر على أنه اعتراف - علني أو ضمني - بالأمر الواقع الذي يرفضه المغرب ، أو أنه تخلى عن مواصلة السعي لنيل حقوقه بالوسائل الشرعية التي يمتلكها » .

الاعتبار الثاني أن إيقاف حرب تندوف لم يؤد الى حل المشكلة وإنما أدى فحسب الى تجميدها ، رغم اعتراف الطرفين أن هناك مشكلة، وهو الأمر الذي دفع المغرب الى قبول وقف إطلاق النار ، فالحرب في حد ذاتها بغض النظر عن نتائجها كانت من وجهة النظر المغربية تؤكد على « وجود المشكلة » التي ينبغي تسويتها .

لاعتبار ثالث تمثل فيما ترتب على نشوء مشكلة جديدة منذ منتصف السبعينات ، وهى مشكلة الصحراء الاسبانية التى ضمتها المغرب ، والتى لم تكن بعيدة عن مشكلة الحدود المغربية - الجزائرية .

فـ « المسيرة الخضراء » التى دبرها المغرب فى اكتوبر عام ١٩٧٥ والتى اتجهت الى العيون بكل ما ترتب عليها من ضم الصحراء الى المغرب قد صنعت وضعا جديدا لقضية الحدود الجزائرية - المغربية اختلف عن وضعها الذى كان قائما عام ١٩٦٣ .

فالوضع القديم كان قائما على أساس أن موريتانيا جزء من المغرب وأن الحدود بوضعها القائم تمنع اتصال المغرب بموريتانيا ، أما الوضع الذى أصبح قائما بعد ضم الصحراء الى المغرب فقد كان يعنى بالنسبة للجزائر اغلاق الطريق بين حديد تندوف وبين موانئ التصدير على المحيط الأطلنطى ، مما شكل سببا من أهم أسباب تشجيع الجزائر لجهة البوليساريو التى قادت المقاومة الصحراوية ضد الوجود المغربى ، والتى اتخذت من منطقة الحدود المتنازع عليها مرتكزا لشن العمليات التى تقوم بها ضد القوات المغربية .

بيد أن هذا الوضع قد صنع من جانب آخر منفذا لتسوية أزمة الحدود وهو العمل على حل المشاكل القائمة فى إطار مغربى ، سواء ما اتصل منها بالحدود أو بالصحراء ، ومن هنا صاحب مشاريع الوحدة المغاربية قدر من هدوء المشكلتين .

غير أن ذلك لا يعنى أن نار أيهما قد انطفأت وان كان يمكن القول انها قد خبت ..

يشير الى ذلك ، فيما يتصل بالحدود ، أنه بعد توقيع اتفاقية فى الرباط فى ١٥ يوزية عام ١٩٧٢ بين الجزائر والمغرب تخلت فيها الأخيرة عن المطالبة بالصحراء الجزائرية ، خاصة تندوف ، واعترفت بأن « وادى دراع » يشكل الحدود الفاصلة بين الدولتين ، فى مقابل تعهد الجزائر باشتراك المغرب فى عملية استخدام الحديد المستخرج من « كارة جبيالت » .. هذه الاتفاقية لم يصدق عليها المغرب أبدا ! (٥) .

حواشي الفصل التاسع

- (١) د. صلاح العقاد ، المغرب العربي .
- (٢) انظر الخريطة المرفقة (ملحق رقم ١٤) .
- (٣) Hassan II ; The challenge
- (٤) الأهرام في ١٠/٢٥/١٩٦٢ - مقال تحت عنوان - ما هي الحكاية بين ملك المغرب والجزائر ؟
- (٥) حرب الصحراء في المغرب العربي - ملف وثائقي - الخلفية التاريخية والسياسية لقضية الصحراء - السياسة الدولية - العدد ٤٤ - ابريل ١٩٧٦ ص ٢١٥ - ٢٢٥ .

الموضوع الخامس

حصار العاصفة

- الفصل العاشر : حول التفسير التأمري للتاريخ !
- الفصل الحادي عشر : من « النظام الدولي الجديد » الى « الباكس امريكانا » !
- الفصل الثاني عشر : ديبلوماسية القاذفات والتدخل لأسباب انسانية !

الفصل العاشر

حصاد العاصفة

(١)

التفسير التأمري للتاريخ !

حتى الكوارث لها قيمة في حصيلة الخبرة التاريخية للشعوب ولكن بشرط واحد هو أن تتعلم منها تلك الشعوب !

وتقود هذه الحقيقة البسيطة الى النظر فيما يمكن أن نسميه « حصاد العاصفة » ، عاصفة الصحراء التي أطاحت بالكثير من مفردات الحياة السياسية التي درج عليها التاريخ العربي المعاصر لتحل محلها وقائع جديدة لم نستوعبها بعد . . . وربما لا نستوعبها أبدا طالما استمررنا على ايمان ما كنا نتعاطاه من أفكار قديمة لم يعد لها مكان في عالم ما بعد العاصفة . . . ويبدو ، لمزيد من الأمل ، أن ايمان القديم يشكل جانبا لا فكاك منه من جوانب النفسية العربية .

تبدو تلك الحقيقة مما أخذت تروج له بعض الأوساط السياسية العربية من أن ما حدث في مجمله ليس أكثر من « مؤامرة دولية » حيكت ضد الحاضر والمستقبل العربيين ، وهو الأمر الذي قد يلقي هوى في نفوس البعض ولكنه في نفس الوقت الأمر الذي يتطلب دراسة من جموع الباحثين حتى لا نحصد من العاصفة سوى الحنظل !

أصل تفسير المؤامرة :

المؤامرة كان بإمكانها أن تصنع تاريخا ، ولكن ليس فى هذا العصر الذى اختفت إبانته مقدراتها ..

ومقدرات صناعة المؤامرة ، فيما عرفتة الحياة السياسية فى العصور .. عصور الدور المؤثر للمؤامرة فى تلك الحياة تمثلت فى حياة القصور ، وشرذمة قوى السلطة ، وتقطع العلاقة بين هذه القوى وبين ما أصبحنا نسميه « الرأى العام » الذى لم يكن موجودا أصلا نتيجة لنمط الحياة الذى كان سائدا ، وأخيرا تسطح العلاقات الدولية فى تلك الحقبة التاريخية .

المفردة (الأولى) الخاصة « بحياة القصور » يؤكدما ، سواء على مستوى العصر الإقطاعى فى الغرب أو فى الشرق ، أن تلك الحياة قد حفلت بالمؤامرات والديسائس بين أفراد الأسر الحاكمة لنقل السلطة من يد تستحقها شرعيا الى يد لا تستحقها بنفس المفهوم !

وكان من الطبيعى أن تشيع فى تلك العصور وسائل التخلص من أفراد الأسر الحاكمة بدس السموم أحيانا وبإلخناق ليلا أحيانا أخرى وبغرس الخناجر فى الظهر أحيانا ثالثة ، وكان أى عمل من تلك الأعمال كفيلا بنقل السلطة من شخص الى آخر ، أو بالأحرى كفيلا بتغيير موقع النفوذ من مركز من المراكز المتصارعة فى القصر الى مركز آخر بكل ما يصحب هذا التغيير من انتقال الامتيازات ! .

وقوة احتمال حدوث مثل هذه الأفعال فيما كان يسمى « بانقلابات القصر » هو الذى أدى الى ظواهر تاريخية نندمش لها الآن ، كأن يقوم أحد الملوك أو الأمراء الإقطاعيين بقتل كل المستحقين لولاية العرش من بعده ، أو كأن يقوم آخر بوضع كل هؤلاء فى سجون حتى يتوقى احتمالات المؤامرة ..

ومع كل ما كانت تكفله مثل تلك الإجراءات من استقرار نسبى للحاكم ، فإن محصلتها النهائية كانت تفضى الى إضعاف ملحوظ للأسر الملكية ، وهو إضعاف أدى الى بروز ظاهرة الوزراء الأقوياء ، أو فيما أسمى أحيانا « بالوزراء العظام » ، وهى ظاهرة لم تنتج منها الأنظمة الحاكمة سواء فى الغرب أو فى الشرق .

المفردة (الثانية) تتمثل فى شرذمة قوى السلطة ، والمعلوم أن العصر الإقطاعى كان عصر « اللامركزية السياسية » ، فقد كان هناك الى جانب شخص الحاكم جماعات الأشراف من رؤوس الأسر الكبيرة ، وجماعات

الفرسان التي كانت تكون القوة العسكرية الضامنة لاستمرار السلطة والتي كانت تتشكل في نفس الوقت من عصبية بعينها أو من مجموعة من العصبيات ، وكان لكل من هذه الأطراف الثلاثة مصالحها !

وقد استمرت العلاقة بين تلك الأطراف تقوم على حالة من التوازن يسعى كل طرف منها الى تغييرها لصالحه ، بمعنى آخر حالة من التوازن غير المستقر !

وبينما كانت عملية ترجيح كفة شرنمة من تلك الشرائع تتم في بعض الأحيان من خلال صراعات علنية فيما بينها فانها كانت تحدث في أغلب الأوقات سرا ومن خلال مؤامرات لا تلبث أن تتكشف نتائجها مع انتقال السلطة من شرنمة الى أخرى .

ويحفل تاريخ تلك العصور بمثل تلك المؤامرات خاصة في تلك الفترة التي ظهر فيها حكام أقوياء يسعون الى الاستئثار بالسلطة ، بينما يقدم الملك هنري الثامن في إنجلترا نموذجا لهذا في الغرب من خلال مؤامراته لضرب قوة الأشراف والكنيسة ، فان محمد علي باشا في مصر يقدم نموذجا لنفس الظاهرة من خلال ضربة لقوة المماليك في المؤامرة المشهورة المعروفة باسم « مذبح القلعة » ومن خلال تخلصه من الزعامة الدينية ممثلة في السيد عمر مكرم في مؤامرة أخرى أوقع بواسطتها بين العلماء وارسل في نهايتها الرجل منقيا الى دمياط وبمباركة هؤلاء ! (١) .

نأتي بعد ذلك للمفردة (الثالثة) المتمثلة في غياب رأى عام قادر على صنع الأحداث السياسية ، فان جو المؤامرات لا ينتعش الا في مثل هذا الغياب !

وبينما يتراوح هذا الرأى العام بين القوة في البلاد المتقدمة في عصرنا هذا والضعف في البلاد المتخلفة فانه لا يمكن الزعم انه غائب أو غير موجود في هذه البلاد الأخيرة على عكس ما كان عليه الحال في عصور الاقطاع !

وغياب الرأى العام في تلك العصور كان نابعا من الطبيعة التي غلبت على تنظيماتها الاجتماعية . . الطبيعة الطائفية !

فالمجتمع الاقطاعي قام على أساس صدفى ، أى أن كل طائفة منغلقة على نفسها مثل الصدفة ، سواء في الخارة بالمدينة ، أو في النجوع والكفور بالريف ، لا يعنيه من أحداث البيئة المحيطة الا ما يوخزها بشكل مباشر ، ولم يكن هذا الوخز يجيء من أى تغيير في السلطة ، فقد كان الجميع يستوون طالما تمتعوا بالشرعية الدينية ، مباركة من البابوات

الكرادلة فى الغرب وفتاوى شيوخ الاسلام فى الشرق ، وانما كان
يجىء من تصرفات بعض شرانم السلطة التى كانت تنزل بهم أحيانا مظالم
قاسية ، ومثل هذا الفراغ الذى كان يحدث فيه التغيير كان يشجع على
استئصال دور المؤامرة ! (٧) .

تبقى المفردة (الأخيرة) المتصلة بالعلاقات الدولية ، فتعبير العالم
« المتراعى الأطراف » تعبیر ينتمى الى العصور الوسطى بحكم تقطع أوصال
هذا العالم الناتج عن كيانات اقتصادية واجتماعية منفصلة عن بعضها
البعض وطرق مواصلات شديدة الوعورة ، مما كان يصعب معه التعرف
على ما يجرى فى بقعة بعينها الا بعد حدوثه بشهور طويلة تكون المؤامرة
خلاله قد أفرخت والوضع الذى تمخض عنها قد استقر !

أضف الى ذلك أن المصالح الاقتصادية لم تكن قد تشابكت الى الحد
الذى يدعو أى طرف الى التدخل فى شئون الطرف الآخر دفاعا عن مصالحه
فيما أصبح يحدث فى العصر الرأسمالى مما كان يترك بدوره لأى طرف
هامشا واسعا لتغيير السلطة من خلال المؤامرة دون ما خوف من تدخل
أية جهة أخرى .

غير أن مجموع هذه المفردات التى كانت تصنع التغيير من خلال
المؤامرة ، وتغرى البعض على تفسيره على ضوءها قد طحنتها تماما
المتغيرات التاريخية ، ولم يعد هذا التفسير صالحا الا فى أضيق الحدود
التي لا تصنع وحدها التغيير .

تأكل دور المؤامرة فى صنع التغيير :

معلوم أن كل المفردات التى كانت تتيح الفرصة لصناعة التغيير من
خلال المؤامرة قد اختفت واحدة وراء أخرى فى العالم الحديث ، ومعلوم
أيضا أن هذا العالم لم ينشأ بشكل فجائى وانما استغرق ذلك وقتا طويلا
ناهز قرونا خمسة .

الأهم من ذلك أن دخول هذا العالم الحديث لم يحدث بشكل متزامن
بين شعوب العالم فبينما دخلته بعض من تلك الشعوب ، التى اصطلح
على تسميتها بالشعوب المتقدمة ، منذ وقت مبكر ، فلا زالت شعوب أخرى
تقعثر فى الولوج من أبوابه العريضة !

وهذا التفاوت فى الدخول هو الذى خلف هامشا لاستخدام المؤامرة
فى عمليات التغيير السياسى ، بيد أنه ينبغى الاعتراف بأن هذا الهامش
شديد المحدودية ، ويحاول كل من يشارك فيه أن يتصل منه ، بحكم أن

هذا النوع من النشاط السياسى أصبح مرفوضا بمنطق العصر حتى لو مارسه بعض أطرافه ، وبشكل شديد السرية !

الممارسة تأتى من جانب « مؤسسات » بعينها فى العالم المتقدم ضد « أفراد » بذاتهم فى العالم المتخلف ! وتلك المؤسسات هى على وجه التحديد إدارات الاستخبارات فى العالم الأول . . . عالم المؤسسات ، أما الأفراد فهم فى الغالب من « الزعامات » السياسية فى العالم الثالث التى قد تقف عائقا أمام تنفيذ سياسات بعينها لدول العالم الأول فى بلدانهم !

ويمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات على دور المؤامرة فى صنع المتغيرات السياسية فى العالم المعاصر . .

١ - محدودية هذا الدور ولا مشروعيته ، على عكس الحال حينما كان فى عصور الاقطاع جزءا أصيلا من الحركة السياسية ، الأمر الذى يبدو فى ظاهرة بعينها . .

فبينما كان يترتب على التغيير « بالمؤامرة » فى تلك العصور وصول المتآمر للسلطة وتباهيه بنجاحه فى تنفيذ مؤامرة مما يكسبها قدرا من المشروعية ، فإن « المتآمر » فى العصور الحديثة يحرص على إخفاء وجهه ، ويدفع بآخرين الى جنى ثمار مؤامراته فى الظاهر وإن بقى هو المستفيد الأساسى من نجاح المؤامرة !

٢ - ثبات عناصر المؤامرة ، بمعنى أنه قد أصبح هناك الطرف « الفاعل » طوال الوقت ، والطرف « المفعول به » طوال الوقت أيضا ، على عكس الحال فى السابق حين كانت كل أطراف اللعبة تنهج سبيل المؤامرة كأحد السبل التى تحقق بها أهدافها .

والطرف الفاعل يتمثل فى دول العالم المتقدم التى لا تقبل بوجود المؤامرة بأى شكل ، مهما بلغت هامشيته ، فى سياساتها الداخلية ، وتقدم « ووترجيت » نموذجا على ذلك ، فقد تحولت الى فضيحة واطاحت بأحد الرؤساء الأقوياء لأكبر دولة فى العالم .

أما الطرف « المفعول به » فيكون فى العادة بعض زعامات دول العالم الثالث الذين يؤدى التخلص منهم الى تغييرات جذرية فى سياسات بلادهم بل فى مستقبلها ، وهذه هى المشكلة فى عالم دول « اللامؤسسات » حيث يكون دور الفرد فى صياغة سياسات بلاده دورا أساسيا !

وتبدو المفارقة طريفة هنا أن بعض مؤسسات دول المؤسسات التى لا تقبل بحال فكرة المؤامرة فى التغيير السياسى تستخدم المؤامرة تجاه

دول اللامؤسسات التي قد نقبل شعوبها بالفكرة ، بل وتستسيغها في حل الخلافات السياسية ، بمعنى آخر أن العالم المتقدم يبيع بضاعة بائرة عنده الى شعوب العالم المتخلف التي تقبل على استخدامها ، وهي ليست على أي الأحوال البضاعة البائرة الوحيدة التي يبيعها هؤلاء لأولئك !

٣ - تختلف طبيعة المؤامرة السياسية التي تدبرها الأجهزة عن تلك التي كان يدبرها فرد أو مجموعة من الأفراد . صحيح أنه يجمع بين الاثنين بضع سمات مشتركة ، مثل السرية والمباغلة ، إلا أن مؤامرات أجهزة الاستخبارات تقوم على درجة عالية من التخطيط واستخدام أفضل الوسائل العلمية المتاحة لتوفير فرص نجاحها ، فالفشل في التنفيذ يكلف غالبا ، وإن اختلفت الكلفة بين عصر وعصر .

فالفشل في عصر المؤامرة ، العصر الاقطاعي ، قد يقضي الى هروب المتآمرين ، أو القبض عليهم واعدامهم ، أما الفشل في العصور الحديثة فهو يؤدي الى هزة شديدة في جهاز الاستخبار الذي قام على التدبير ، وهي هزة تؤدي في الغالب الى تغيير شخصه وسياساته ، وتقدم « فضيحة لا فون » وما ارتبط بها من اغتيال « اللورد موين » وما خلفته من آثار على « الموساد » نموذجا لذلك !

الأهم من ذلك الكلفة في « السمعة الدولية » ، وهي سمعة تحرص اية دولة محترمة ترغب أن يكون لها صوت في المجتمع الدولي في الحفاظ عليها .

ولعل تلك المخاوف على « السمعة » تزيد من محدودية دور المؤامرة في صنع المتغيرات السياسية في عالمنا المعاصر ، بمعنى آخر أن المؤامرة كأداة سياسية لا زالت موجودة ، ولكن ليس الى الحد الذي يقضي الى محاولة تفسير الأحداث التاريخية على ضوءها ، ويبدو أن العرب أو بعضهم لم يصدقوا هذا بعد !

التفسير التأمري وتكريس التخلف !

تأسيسا على فهم المتغيرات السابقة فمن الصعب قبول مقولة البعض بأنه كانت هناك « مؤامرة » دولية أو أمريكية لشن حرب الخليج أو ضرب العراق مما تروج له بعض الدوائر العربية معتمدة في ذلك على حادثة هنا أو واقعة هناك ، لعل أشهرها ما ذكر عن المقابلة بين السفيرة الأمريكية في بغداد وبين الرئيس العراقي والتي قيل أنها قد ألحت للرئيس العراقي أن بلاده لن تتدخل إذا ما احتل الكويت ، وأنها بذلك قد غررت به ، وهو ما ثبت عدم صحته !

يمكن القول انه كان هناك « ترتيب » أو « تخطيط » أمريكي أو دولي، ولكن ما لا يمكن قبوله أنه كانت هناك مؤامرة ، و الفرق بين التخطيط والمؤامرة ، سواء في طبيعة العناصر التي تصنع كل منهما أو في طبيعة العصر الذي يفرز أيهما .

ونعتقد أن محاولة ترويج بعض الدوائر العربية لتفسير المؤامرة في حرب الخليج ، والأهم من ذلك قبول قطاع كبير من العاملين في حقل السياسية العربية به ، تم في جانب منه لسبب سياسي ، إلا أن قبوله يشي بوجود جذور للفكرة في العقل العربي ..

السبب السياسي واضح ولا يحتاج لجهد كبير لاكتشافه ، بل نزع أنه يتسم بقدر كبير من السذاجة ، فلا شك أن المروجين للتفسير يرون أنه يعنى القيادة العراقية والقيادات العربية التي دعمتها من مسئوليتها التاريخية عما حاق بالوطن ، وهى مسئولية ثقيلة على وجه اليقين !

أما ما اتصل منها بجذور الفكرة في العقلية العربية فهى التى تتطلب بعضاً من أعمال الفكر ..

أول هذه الجذور ، فيما نراه ، أن العقل العربى لم يتخلص تماماً بعد من رؤى العصور الوسطى ، حكاوى ألف ليلة وليلة المليئة بالذسائس والمؤامرات ويتقبلها ، بل ويقبل عليها اذا ما تجسدت في أعمال فنية ، مثل تلك التى تبيثها محطات التلفزيون العربية بشكل منتظم فى شهر رمضان من كل عام !

ومثل هذا الاقبال يجعل من السهل بمكان الترويج للتفسير التامرى للتاريخ لدى أناس لم يتخلصوا بعد من جو صناعة المؤامرة !

جذر آخر صادر مما نعتقده من أن العقلية العربية لا زالت فى مساحتها الأكبر عقلية غيبية أكثر عقلية سببية .

ويترتب على هذا النوع من التفكير عدم اجهاد العقل فى السعى وراء التفسير الحقيقى لأية ظاهرة والاكتفاء بعزو الحدث الى قوة لا يدرك العقل كنهها ، والتفسير بالمؤامرة يقدم لونا من ألوان هذا التفكير فهو يعفى من يقول به من محاولة اثباته لأن المؤامرة بطبيعتها أمر غير قابل للتفسير على أساس أن ظواهرها وعناصرها لا تكون معلومة على وجه اليقين ، وهى ترقى بذلك الى مرتبة اسناد الظواهر الى القوى الغيبية !

جذر ثالث ضارب فى اعماق العصر الاستعماري ، والذي ألف

العرب خلاله أن يكونوا العنصر « المفعول به » في المعادلة على اعتبار أنهم كانوا دائماً يواجهون قوة لا تقهر !

وقد استنم العرب لهذه المعادلة وراى زعمائهم أنه يعفيهم من أية مسئولية ، فكلما بدا نقص أو تقصير فى جانب من جوانب الحياة فليس أسهل من أن يعزى ذلك الى العصر الاستعماري ، وان استمراريته ناتجة عن « المؤامرات الاستعمارية » !

ويؤدى هذا الى عدم البحث فى الأسباب الحقيقية للمشكلات العربية والى بقاء الحال على ما هو عليه ، بمعنى آخر تكريس التخلف ، وهو ما يجد فيه أصحاب التفسير التامرى للتاريخ بابا واسعا يذلقون منه الى العالم الذين يريدون ، بوعى أو بدون وعى ، ابقاء العرب فيه !

حواشي الفصل العاشر

(١) عبد الرحمن الرفعي ، محمد علي •

(٢) جب وباون ، المجتمع الاسلامي والغرب (ترجمة د• أحمد عبد الرحيم مصطفى) •

الفصل العاشر عشر

حصاد العاصفة

(٢)

من « النظام الدولي الجديد »

الى « الباكس امريكانا » !

« السلام العادل » مقولة يرددنها دائما الحالمون أو السذج ، لسبب بسيط ، لأنه ليس له وجود فى التاريخ ، أو ما نعلمه من تاريخ العصور الحديثة على الأقل !

فالحروب فى هذه العصور اما انها قد دارت بين قوى كبرى ، وهى لا تنتهى فى العادة الا بعد أن يكسر أحد الطرفين المتحاربين ارادة الطرف الآخر بعد أن يكون قد كسر عظامه ، وهو عندئذ يفرض سلامه ، ولا يكون سلاما عادلا بالطبع ، على الأقل بالنسبة للمنهزم !

واما انها تدور بين قوى محلية ، وهى لا تكون رغم هذا بعيدة عن تدخل القوى العظمى ، بشكل أو بآخر ، مما يؤدى الى أن يأتى السلام الذى يعقب مثل هذه الحروب محصلة لحسابات معقدة تتداخل فيها موازين القوى والمصالح على نحو يصعب معه الحديث عن سلام عادل !

والسلام فى الحالة الاولى يكون سلام المنتصر والسلام فى الحالة الثانية يكون سلام المصالح والتوازنات التى لا ترمى بالضرورة ما يعتبره أطراف الصراع عدلا !

بيد أن هناك حالة ثالثة من السلام أفرزتها « العاصفة » ، وهو سلام غير متكرر في التاريخ ، حدث مرتين قبل ذلك فحسب ٠٠ في العصور القديمة فيما عرف « بالسلام الروماني Pax Romana » ، وفي العصور الحديثة فيما عرف « بالسلام البريطاني Pax Britannica » ، وإن كان في هذه المرة قد حدث لفترة أقصر وبتدرج أقل حدة وشهرة !

والـ « باكس » وهي كلمة لاتينية تعنى السلام تشير في المرتين الى نجاح قوة عظمى في فرض هيمنتها على العلاقات العالمية على نحو يسمح لها بصياغة تلك العلاقات بطريقة تفرض معها ارادتها مما يؤدي بالضرورة الى خلق حالة من « وقف الصراعات » سواء على المستوى المحلي او على مستوى القوى العظمى نفسها ، ونعتقد أن العالم مقبل للمرة الثالثة في تاريخه المعروف على سلام ثالث من نفس الطراز ، فيما يمكن تسميته بالـ Pax Americana أو السلام الأمريكي ، والذي بدأ بما اتفق على تسميته « النظام الدولي الجديد » ، ونجحت عاصفة الصحراء في صياغته على هذا النحو الذي لا يحدث في التاريخ الا نادرا ، الأمر الذي يستحق الدراسة .

ومثل أية ظاهرة تاريخية ، خاصة ظاهرة على هذا القدر من الأهمية ، فإن حدوثها لا يأتي فجأة أو من فراغ ، وإنما تسبقه في العادة مقدمات قد يكون بعضها قريبا وقد يكون البعض الآخر بعيدا ، وليس من شك أن المقدمات القريبة كانت « النظام الدولي الجديد » الذي لا زال البعض يتصور أنه موجود ، والموجود حقيقة بعض بقاياها ، فقد أسقطته العاصفة بين ما أسقطت من كثير من مقدرات عالم ما قبل العاصفة !

النظام الدولي الجديد - الرؤية التاريخية :

الفارق بين الرؤية السياسية والرؤية التاريخية أنه بينما يعنى أصحاب الرؤية الأولى بالتفصيلات فإن أصحاب الرؤية الثانية يتوخون النظرة الكلية .

وتقول الرؤية السياسية ان « النظام الدولي الجديد » توصيف شارع للتعبير عن متغير أساسي جرى في ميدان العلاقات السياسية في فترة ما بعد الحرب الثانية بحلول التعاون محل الصراع بين القوتين الأعظم Super Powers ، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، وتعميق فكرة الاعتماد المتبادل بينهما .

وبينما تؤرخ هذه الرؤية لبداية النظام الدولي الجديد بمنتصف الثمانينات غير أنها ترد أصوله لبداية السبعينات عندما شاع قدر من الوفاق بين الدولتين الأعظم .

وتقول التجربة التاريخية بغير ذلك ، فهذا التوصيف السياسى يفترض أن التغير الذى حدث فى العلاقات بين القوتين الأعظم انما قد جرى نتيجة لمجموعة من الدوافع المتكافئة لدى الجانبين دعتهما الى إعادة صياغة العلاقات بينهما على النحو الذى أقرز النظام الجديد ، وهو افتراض غير صحيح !

فقد كان هناك من الاشارات ما يومىء منذ أوائل السبعينات الى تراجعات سوفيتية فى حلبة الصراعات الدولية ، بالمقابل الى احراز الأمريكيين لأشكال من التقدم ، وان ظل هذا التقدم « بالنقط » أكثر منه بالضرية القاضية حتى مطلع التسعينات !

ويأتى تدشين هذا التقدم فى منتصف الثمانينات التى وضع معها الانهيار السريع فى خط التوازن الدولى الذى استمر يحكم العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

فمنذئذ وحتى قيام أزمة الخليج فى اغسطس عام ١٩٩٠ جرت تحت جسور هذه العلاقات مياه كثيرة ، وكانت تجرى فى مجموعها فى الاتجاه المعاكس لجريانها خلال الأربعين عاما الماضية مما يمكن رصده فى مجموعة من الحقائق ، التى وان بدت معروفة ، الا انها تتطلب إعادة ترتيب ..

١ - انه بينما استمر تماسك العالم الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بمؤسساته السياسية والعسكرية من خلال حلف الأطلسى فان الكتلة الشرقية لم تعد كتلة ..

وتتدافع الملاحظات فى هذا الشأن ..

فبالرغم من أن حلف وارسو لا زال قائما الا انه من الناحية الواقعية قد توقف نبضه ولم يتبق منه سوى شهادة ميلاد دون تحرير شهادة وفاة بعد رغم حدوثها بالفعل !

ذلك أن « المونة » التى كانت تربط بين أوصال هذه الكتلة قد تفككت مما يؤذن بانتهاء البنيان ، و « المونة » التى نعنيها هنا هى الوحدة الأيديولوجية .. وحدة العالم الاشتراكى مما بدا فى فقدان الأحزاب الشيوعية لكراسى الحكم فى دولهم ، سواء من خلال ثورات عارمة فيما جرى فى بلد مثل رومانيا ، أو بانتخابات حرة فيما حدث فى عديد من دول الكتلة الشرقية الأخرى .

والملاحظ أن « المونة » الأيديولوجية لم يكن لها نفس التأثير فى العالم الغربى مما يتبدى من أن النظام التعددى فى هذه الدول كثيرا

ما سمح بوصول أحزاب « غير رأسمالية » الى الحكم دون أن يؤثر ذلك على انتمائها السياسى وتحالفها العسكرى مع بقية العالم الذى اصطالحوا على تسميته « بالعالم الحر » !

الملاحظ أيضا انه كانت هناك علاقة جدلية بين قدرة الاتحاد السوفيتى على قيادة الكتلة ، سواء من خلال الدعم الاقتصادى أو الوجود بل والتدخل العسكرى ، وبين قوة الأحزاب الشيوعية فى دول الكتلة ، وهى القوة التى كانت تتيح مزيدا من أسباب التواجد لحكومة موسكو ، وهلم جرا !

٢ - ما أصاب تماسك الاتحاد السوفيتى نفسه من أسباب الوهن ، وهو وهن تتزايد أعراضه يوما بعد آخر .. الأعراض التى بدأت من الأطراف وتزحف فى الوقت الحالى تجاه القلب !

وكان من الطبيعى أن يبدأ فى الأطراف الأوربية ، جمهوريات البلطيق ، وهى جمهوريات تم ضمها للاتحاد نتيجة لأحداث الحرب العالمية الثانية أى أنها لم تكن قسما أصيلا من الاتحاد السوفيتى فى فترة ما قبل الحرب ، أضف الى ذلك أن درجة التطور السياسى والاقتصادى فى تلك الجمهوريات أعلى كثيرا من درجة التطور فى الجمهوريات السوفيتية على الأطراف الآسيوية مما يجعلها مؤهلة بشكل أكبر للمسبق فى المطالبة بالخروج عن الاتحاد !

أما « القلب » فيبدو من التعامل الواضح الذى أخذ يصيب أبناء الجمهورية الأم ، جمهورية روسيا ، والتى يعبر عنها بشكل واضح « يلتسين » وأنصاره ، والذى انفجر فى خلاقات علنية بين السلطات فى هذه الجمهورية وبين السلطة المركزية للاتحاد .

وإذا كان الجانب الأكبر من الاعجاب الذى ناله الاتحاد السوفيتى فى خلال الحرب العالمية الثانية أو فى أعقابها ، قد صدر مما ارتآه العالم من نجاح التجربة الاشتراكية فى نقل هذه الدولة الكبيرة من قوة اقتصادية متخلفة فيما كان قائما على العهد القيصرى الى قوة اقتصادية متقدمة اثبتت قدرتها على المواجهة مع دولة هائلة بحجم ألمانيا النازية ، فإن ترمومتر هذا الاعجاب قد أخذ يغيض مع تأكد العجز الظاهر للتجربة السوفيتية عن أن تصنع عالم الرخاء الذى استمر يحلم به المواطنون السوفيت وظل يترقبه فقراء العالم .

ولعل الصورة التى أخذت تشيع عن الاتحاد السوفيتى منذ منتصف الثمانينات من أنه عملاق عسكرى يقف على قدمين من الجبس من جراء

مشاكله الاقتصادية قد أخذت تترسخ ، وهى صورة كان الأمريكيون أول من أدركوها !

٣ - ما حاق بالعالم الثالث من متغيرات والذي كان بمثابة الظهير الذى يشد أزر الكتلة الاشتراكية .

ويمكن تقسيم العقود الأربعة التى امتدت منذ نهاية الحرب الثانية (١٩٤٥) وبداية ما أسمى بالنظام الدولى الجديد (١٩٨٥) ، بالنسبة لهذا العالم الى قسمين ٠٠ عقدان منها يشكلان ما يمكن تسميته «بصناعة الحلم» ، وعقدان آخران تبدد فيهما هذا الحلم !

وفى خلال العقدين الأولين اللذين شهدا حركات التحرير الوطنية على نطاق واسع وكان للاتحاد السوفيتى دور مؤثر فى مظاهرتها كان من الطبيعى أن يحتل مكانة خاصة فى هذا العالم ٠٠ حتى ان محاولات تجميع دول العالم الثالث كان ينظر اليها فى كشف حساب الصراعات بين الدولتين الأعظم باعتباره رصيذا مضافا لحساب السوفيت ومخصوصا من حساب الأمريكيين ، وتقدم سياسة الحياد او عدم الانحياز نموذجا لذلك حتى ان أشهر وزراء الخارجية الأمريكية فى تلك الحقبة، جون فوستردالاس لم يملك الا أن يهاجمها الى حد التشهير بوصفه اياها بأنها «سياسة غير أخلاقية» !

وجاء عصر الاستقلال وأخذ الحلم فى التبدد ، فاغلب الحكومات الوطنية كانت طموحاتها أكبر كثيرا من امكانياتها ، وبدأت حكومة الاتحاد السوفيتى تضع حسابات مصالحها خاصة بعد أن أخذت المشاعر تشيع لدى المواطن السوفيتى أن دول العالم الثالث أصبحت تمثل بالنسبة لبلاده «بئرا بلا قاع» !

وبدا شهر الحسل فى العلاقات بين الاتحاد السوفيتى وأغلب دول العالم الثالث فى الانقضاء لتحل محله مفاوضات كثيرة الجأت عديدا من هذه الدول الى أن تولى وجهها شطر الجانب الآخر ٠٠ جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، سواء لقدراتها الاقتصادية المتفوقة ، أو لسياساتها البرجماتية المحسوبة ، أو لقناعة البعض أنها لم تشارك فى الحملة الاستعمارية التى تعرضت لها بلاده ، وهى حملة كانت محسوبة بالأساس على حلفاء واشنطن الأوربيين !

واذا كان «تبدد الحلم» قد انعكس بالضعف على التجمعات التى كان ينخرط فى سلكها دول العالم الثالث ، خاصة مجموعة عدم الانحياز، فإنه قد انعكس بصورة أشد بؤسا على مكانة الاتحاد السوفيتى فى هذا

العالم ، وبدأ لموسكو أنها لم تحصد من كل ما زرعت خـلال العقدين
السابقين سوى الندامة !

ويكل تلك المتغيرات دخل الاتحاد السوفيتى. فى عملية صناعة النظام
الدولى الجديد ، وليس هناك بد من القول انه كان فى هذه الصناعة
بمثابة « الشريك الأصغر » ، ولكن حتى هذا الموقع لم تلبث العاصفة أن
أطاحت به !

٠٠ نحو الباكس امريكانا !

لا يملك أى مراقب لتطورات أزمة الخليج منذ أن نشبت فى مطلع
اغسطس عام ١٩٩٠ وحتى هذه اللحظة الا أن يلاحظ أنه كلما مر الوقت
زاد تقزيم الدور السوفيتى ليس فحسب بالنسبة للأزمة بل ربما بالنسبة
للسياسة الدولية على وجه الاجمال !

والقصة طويلة ومتشابكة الخيوط ..

أحد هذه الخيوط متصل بالموقف السوفيتى فى هيئة الأمم المتحدة ،
وهو موقف فريد وغير مسبوق ، ورغم أن الموقف العراقى كان يستحيل
الدفاع عنه الا أن ذلك لم يكن هو السبب فى أن المندوب السوفيتى
كان دائم التصويت الى جانب المشاريع الأمريكية فى مجلس الأمن !

ويعلم المتابعون لتاريخ العلاقات العراقية - الكويتية أنه فى أزمة
سابقة بين البلدين لها بعض ملامح الأزمة الأخيرة وأن لم تكن فى
حدثها اتخذت السياسة السوفيتية فى المنظمة الدولية موقفا مختلفا بمقدار
١٨٠ درجة !

الأزمة هى تلك التى فجرها عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١ والتى أعلن
فيها أيضا ضم الكويت وانها تشكل محافظة من المحافظات العراقية ، وأن
لم يضع ذلك موضع التنفيذ كما فعل صدام حسين .

خلال هذه الأزمة لم يكتف الاتحاد السوفيتى بمنع أية ادانة دولية
ضد العراق بل ذهب بعيدا الى حد منع الكويت من دخول هيئة الأمم المتحدة
حتى عام ١٩٦٣ الى أن تمت الاطاحة بحكومة قاسم وجاء الحكم الجديد
بسياسة توفيقية مع دولة الكويت ، ولكن العصر كان غير العصر فيما
أكده مجموع المواقف السوفيتية تجاه كافة القرارات التى صدرت متعلقة
بالأزمة الثانية (١) .

فلم يحدث أن اعترض أو تحفظ السوفيت على قرار واحد من
القرارات المتعددة التى أصدرها مجلس الأمن ، ومع التسليم بأن الولايات

المتحدة الأمريكية قد استثمرت الأخطاء العراقية الفاشحة في إدارة الأزمة، ومع التسليم بأنه كانت لحكومة موسكو حساباتها الخاصة ، يبقى لهذا الموقف السوفيتي دلالة على حجم التغيير الذي أصاب العلاقات بين الدولتين الأعظم ، وإن احدهما لم تعد أعظم !

أقصى ما استطاعت أن تصل إليه السياسات السوفيتية في هذا الصدد أنها وضعت شرطا لموافقتها على قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الصادر في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٩٠ والذي خول « للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت » استخدام جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة ، وكان شرطا يؤكد على تآكل الدور السوفيتي كقوة عظمى !

الشرط هو اعطاء العراق فرصة أخيرة لينفذ هذه القرارات تبليغ نحو الشهر والنصف ، وعلى وجه التحديد حتى يوم ١٥ يناير عام ١٩٩١ ، ومن المعتقد أن مثل هذا الشرط كان يتفق مع المصالح الأمريكية التي كانت بدورها في حاجة لاستكمال استعداداتها العسكرية !

ومتابعة مجموع القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بناء على مقترحات أمريكية ولقيت التأييد الكامل من الجانب السوفيتي إنما تؤكد على أن حكومة موسكو قد قبلت بالعمل تحت « المظلة الأمريكية » مما يشي بقبول ما تسعى حكومة واشنطنون إلى تحقيقه ، وإن يكون سوى سلام أمريكي !

يأتي بعد ذلك الخيط الثالث ممثلا في المحاولة المحدودة من الجانب السوفيتي للعب دور بعد أن اتخذت الأزمة بعدها كصراع عسكري، وكان هناك دواع عديدة للقيام بهذا الدور ..

فالمنطقة التي بدأ الصراع يشتعل فيها متاخمة للحدود السوفيتية ، وتفجر أي قتال فيها يمس بدرجة أو بأخرى الأمن القومي السوفيتي ، وهي حقيقة من حقائق الجيوبولوتيك الثابتة التي كان يدركها بالنسبة لهذه المنطقة حتى سياسة روسيا القيصرية الذين كانت لهم استراتيجيتهم في الخليج منذ القرن الثامن عشر .

وكان متصورا مع احتمالات نشوب القتال أو حتى بعد نشوبه أن يكون لموسكو سياسة أكثر نشاطا ، ومع ما قيل من تملل في صفوف الجيش الأحمر واعتراضات في صفوف الحزب ، ولكل منهما ما ييسره غان الجهد السياسي الذي قامت به دوائر الكرملين قد اقتصر على عدد من الرحلات التي قام بها « بريماكوف » المبعوث الشخصي للرئيس السوفيتي، إلى بغداد وبعض العواصم العربية والأوربية وهي رحلات لم تمنع

استمرار عجلة الأحداث على النحو الذى انتهى بالحرب لتفرض انتصارا حاسما لقوى الائتلاف مما مهد لفرض الباكس امريكانا !

ويثير الدهشة أنه خلال تلك الفترة السابقة على الحرب فان فرنسا، وهي عضو فى الائتلاف الدولى ، قد بذلت من محاولات وضع العصى فى عجلة الهيمنة الأمريكية على ادارة الأزمة أكثر مما استطاع السوفيت أن يفعلوا ، وهي محاولات بدت فى جانب منها فى المساعى الفرنسية للوصول الى حلول سلمية للمشكلة ، فقد كان الفرنسيون يدركون تماما ما سوف يترتب على ذلك من هيمنة على مجريات صنع السلام بالشروط الأمريكية، وبدت فى جانب آخر فى الرفض الفرنسى بوضع قواتها تحت قيادة شوارسكوف وان كانت قد اضطرت فى نهاية الأمر أن تنسق معه !

تأتى بعد ذلك الجهود السوفيتية خلال فترة الحرب الجوية ، وهي الجهود التى اثمرت فى النهاية ، وبعد رحلات طارق عزيز الى موسكو بقبول صدام حسين الانسحاب من الكويت ، ولكن كان الوقت متأخرا للغاية ، وحتى لو لم يكن متأخرا فلم يكن الأمريكيون مستعدين لقبول دور سوفيتى فى المشكلة بعد أن وصلت الى هذا الحد ، وهو الدور الذى يمكن أن يسمح لحكومة موسكو بلعب دور فى صياغة عالم ما بعد العاصفة وهو الدور الذى عزم الأمريكيون على القيام به وحدهم ، ومن ثم فقد مضوا فى طريقهم لا يلوون على شيء ، وتتجاهل حكومة موسكو ما جرى، ويصرح ساستها بأنه لن يؤثر شيء على علاقات بلادهم مع الولايات المتحدة !

وإذا كانت هناك محصلة لتأثير موقف صدام حسين اللامنطقى على مستوى المواقع الدولية فقد كانت بالإيجاب قطعاً بالنسبة لواشنطن ، وكانت بالسلب يقينا بالنسبة لموسكو الأمر الذى لا نعتقد معه أن الحكومة السوفيتية سوف تغفره للرجل طالما بقى فى سدة الحكم !

يبقى بعد ذلك رصد تأثير العاصفة على دول العالم الثالث ، وبخاصة المنطقة العربية ، فنظن أن ما يجرى الآن من شخوص هذه الدول على اختلاف نظمها الى تحركات الولايات المتحدة الأمريكية فى فترة ما بعد الأزمة سعيا لحل ما اصطلح على تسميته بمشكلة الشرق الأوسط وخفوت الاهتمام بالدور السوفيتى أو حتى بدور أوروبا الغربية الأمر الذى كان العرب يعولون عليه كثيرا قبل العاصفة ، انما يعبر عن بداية شيوع القناعة بأن « السلام » اذا جاء قلن يجيء الا عبر واشنطن وهو أمر كان محل انتقاد شديد وعادل فى مرحلة تاريخية سابقة !

باختصار فقد أكدت الممارسات السياسية والعسكرية لكافة الأطراف
تجاه العاصفة أن العالم المعاصر مقبل على حقبة تاريخية لا يملك الا
توصيفها بحقبة « السلام الأمريكى » بكل ما يترتب على هذه الحقيقة من
نتائج يستحيل تجاهلها !

حواشي الفصل الحادي عشر

- (١) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي - دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١ .
- (٢) نص قرار مجلس الأمن باستخدام القوة بعد ١٥ يناير ١٩٩١ (ملحق ١٥) .

الفصل الثاني عشر

حصار العاصفة

(٣)

ديبلوماسية القاذفات والتدخل لأسباب إنسانية ١

كان المعتقد أن تدخل الدول الكبرى في شئون الدول المتوسطة أو الصغيرة تحت دعاوى إنسانية Humanitarian Intervention لا يمثل أكثر من ذكريات تاريخية في العلاقات بين الطرفين تنتمي إلى العصر الأمبريالي حتى جاءت العاصفة فاذا بالذكريات تتبعث من أركانها ولو بشكل مختلف لتمثل تهديدا متجددا من القوى الكبرى للتدخل في شئون الدول الصغيرة ، ولهذا قصة ..

والقصة من فصلين ، بدأ أولهما منذ العقد الثاني من القرن التاسع عشر واستمر بشكل أو بآخر حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، أي لنحو قرن من الزمان لم ينته الا وكانت أوربا قد أقامت امبراطورياتها الاستعمارية الشهيرة ، وقد استمرت الدعاوى الإنسانية تمثل حجر زاوية في هذا البناء !

الفصل الثاني يرفع الستار عنه الآن في أعقاب العاصفة ، وتأتي الدعاوى الإنسانية هذه المرة مستترة باغطية جديدة ولكن لتحقيق أهدافا قديمة ، الأمر الذي ينبغي أن يتوفر مفكرو الدول الصغيرة على دراسته والتحذير من الانسياق وراء هذه الدعاوى لأنها تسعى في نهاية الأمر إلى تحقيق أهداف سياسية شأنها في ذلك شأن شقيقاتها التي تم الترويج

لها خلال القرن التاسع عشر ، وتؤكد دلائل كثيرة على هذه الحقيقة .

ورغم ما نقول به من اختلاف الظروف التاريخية فى كل من المرتين فإن هذا الاختلاف لا ينفى وجود أكثر من وجه للتشابه ، ربما يكون أهمها أنه فى المرتين تم تنفيذ هذه السياسات باستخدام التفوق العسكرى ، فى المرة الأولى باستخدام التفوق البحرى مما أشاع تعبير « دبلوماسية البوارج » كأحد التعبيرات السياسية لذلك العصر ، وفى هذه المرة باستخدام التفوق الجوى مما يحق لنا معه القول بأن الدول الكبرى تعتمد الآن الى استخدام ما يمكن تسميته « بدبلوماسية القاذفات » !

ولفهم ما يجرى فى الفصل الذى يرفع الستار عنه الآن يتطلب الأمر نظرة الى ما جرى خلال الفصل الأول .

الدعوى الإنسانية وصناعة الامبراطوريات الاستعمارية :

اول ظهور للتدخل الأوربي فى شئون بلاد العالم تذرعا بدعوى إنسانية حدث خلال القرن التاسع عشر ولأسباب لا صلة لها بهذه الدعوى !

هذا الظهور حدث فيما يسمى بحركة مناهضة الرق Anti Slavery Movement ، وهى حركة لم تكن تعبر عن اهتمامات إنسانية بالبشر بقدر ما كانت تعبر عن متغيرات اقتصادية عرفت أوربا وبدأت فى بريطانيا التى كانت أول من عرف هذه المتغيرات .

تجارة الرقيق التى شارك فيها الأوربيون الذين أسهموا فى الحركة الاستعمارية ، والتى استمرت من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر ، سواء كانوا من البرتغاليين أو الأسبان أو الهولنديين أو الانجليز أو الفرنسيين ، وهى التجارة التى غيرت من الطابع الديموجرافى للعديد من القارات . هذه التجارة لم يغب لها ثمة حاجة نتيجة لانتقال الاقتصاد الأوربي من عصر الانقلاب التجارى الى عصر الانقلاب الصناعى فيما بدأ فى القرن الثامن عشر واستقر فى القرن الذى يليه .

وبعد أن كان البشر ، خاصة من الأفريقيين ، فى العصر الأول مجرد سلعة من سلع عديدة يتم الاتجار فيها ، فإنهم فى عصر الصناعة أصبحت لهم مهمة أخرى . كان مطلوباً أن يتحولوا الى منتجين لمواد خام تطلبها المصانع الجديدة ومستهلكين يصنعون أسواقاً لانتاجها . بمعنى آخر كان مطلوباً أن يبقى البشر خارج أوربا حيث هم !

وهى احضان هذا التغير الإقتصادي بدأت بتزايد الدعوة لمكافحة تجارة الرقيق ، والتي كانت تتعاضد تبعا لسرعة درجة التغير ، وهى دعوة لقيت كل تأييد سواء من الاحتكارات الصناعية الجديدة أو من الحكومات التي كانت تمثلها •

ومع هذا الشق من النشاط ذى المظهر الانسانى كان هناك الشق الآخر ممثلا فى الارساليات التبشيرية التي أخذت فى التغلغل فى افريقيا واسيا ، والتي ادعت أنها تقوم « بمهمة تحضيرية » بين شعوب هذا العالم ونقل شعوبها من الطابع البدائى الذى تعيشه الى عالم العصور الحديثة، ويعترف الأوروبيون أن هدف هذه الارساليات لم يكن تنصير تلك الشعوب بقدر ما كان اعدادها لتقبل الحكم الأوروبى ، سواء بنشر اللغة أو بتدريبهم على الحد الأدنى من القدرة على التعامل مع الحكام الجدد ، وتعويدهم على انماط استهلاكية يكونون معها فى موقع القدرة على استهلاك الانتاج المتزايد للمصانع المتنامية !

ومن هذا الباب «الانسانى» دلف رجال المال والسياسيون والعسكريون، ليصنعوا أكبر الامبراطوريات فى التاريخ الحديث ، ويلاحظ انه كلما كان الصوت الانسانى أعلى كانت الامبراطورية أكبر ، حتى ان بريطانيا التي بكرت فيها حركة أصحاب النزعة الانسانية The Humanitarians كانت صاحبة « الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس » !

تذرعوا بالدعوى الانسانية سارت عملية بناء الامبراطوريات فى اتجاهين ، اولهما ، بالتدخل المباشر فى البلاد التي يؤتى منها بالرقيق فى افريقيا على وجه التحديد حيث تغلغلت الحملات تمولها الشركات، ويقودها المكتشفون والمبشرون وترعاها جمعيات مكافحة الرق ، وثانيهما : بشكل غير مباشر فى الدول المتوسطة والصغيرة التي كانت تستورد الرقيق أو تتاجر فيه ، وقد حدث هذا التدخل على نطاق واسع خلال نفس القرن وتذرع المتدخلون أساسا بالحجة الانسانية ، بمنع هذه التجارة غير الانسانية ، وان كان التدخل ذو الرداء الانسانى قد تم بالحديد والنار وذلك من خلال تهديدات الساسة وتحركات سفن الأسطول فيما اتفق على تسميته بديبلوماسية الهوارج !

أما بالنسبة للتدخل المباشر فقد ضاعت ضحية له أغلب افريقيا ما جنوب الصحراء ، حتى انه لم تأت الحرب العالمية الأولى الا وكانت كل اراضيها ، باستثناء الحبشة ، تشكل أجزاء من الامبراطوريات الأوربية ، البريطانية والفرنسية والايطالية والبرتغالية والاسبانية •

ولعل أهم ما يستلفت النظر هنا أنه رغم كل الدعاوى الانسانية التى تدثرت بها عمليات التغلغل الأوربي فى افريقيا فانه وبمجرد استقرار الأنظمة الامبريالية فى سائر أنحاء القارة حتى بدأت الممارسات الخالية من أية توازع انسانية !

بدأ ذلك على الأقل فى وجهين من وجوه هذه الممارسات .. السخرة والتفرقة العنصرية . وكانا من الناحية الانسانية بمثابة استمرار للاسترقاق ولكن بمسميات أخرى !

فإذا كان الاسترقاق يسعى الى الحصول على الجهد البشرى دون مقابل فان السخرة كانت تؤدى الى نفس النتيجة ، ولا نجد ثمة فارق يذكر بين حال الأرقاء الذين كانوا يعملون فى مزارع الولايات الجنوبية فى الولايات المتحدة الأمريكية حتى تم إلغاء الرق فى مطلع ستينات القرن الماضى من خلال مبادرة ابراهيم لينكولن -الجرية- ، وبين « الأحرار » العاملين فى حقول المطاط والكافور والقطن وغيرها من المحاصيل النقدية فى القارة السوداء ، وهم بذلك كانوا مجرد أحرار بالاسم (١) .

.. وإذا كان الاسترقاق يفرق بين السيادة والعبيد بحيث يحصل الأولون على كل الثمار ولا يحصل الآخرون الا على ما يقيم الأود أو يحفظ الحياة، فهو نفس ما يحدث من جراء تطبيق نظم التمييز العنصرى من خلال كل ما يصحب هذه النظم من معازل وعن حرمان للأغلبية المقهورة من أبسط الحقوق الانسانية فى الخدمات أو فى الوظائف أو أى شكل من أشكال تكافؤ الفرص ، بمعنى آخر ان مجتمعات التمييز العنصرى تبقى من الناحية الواقعية مجتمعات سيادة وعبيد ، حتى وان اتخذت مسميات أخرى .

ويستلفت النظر ثانيا أن الجماعات ذات النوازع الانسانية والتى أقامت الدنيا وأقعدتها من أجل إلغاء الرق قد صممت ولوقت غير قصير عن مثل تلك الممارسات التى كانت تصل أحيانا فى قسوتها الى حد يتجاوز كثيرا ممارسات السادة تجاه عبيدهم التى كان يحكمها على الأقل قدر من الحرص على حياة هؤلاء العبيد !

ويستلفت النظر ثالثا أن رجال الارساليات التبشيرية الذين ذهبوا الى القارة السوداء باعتبارهم رسل الانسانية والتحضير لم يلعبوا دورا يذكر فى مواجهة عمليات الاستغلال للانسانية من جانب الرجل الأبيض لأبناء الشعوب الافريقية ، رغم كل الادعاءات بما تحدثوا عنه كثيرا عن « رسالة الرجل الأبيض » نحو تحضير هؤلاء !

باختصار فإذا كان لعصر الانقلاب التجارى ارقاؤه فقد كان لعصر

الانقلاب الصناعى عبيده ، وان دور حركات جماعات الدعاوى الانسانية لم يزد عن العمل لاتمام النقلة فى التعامل بين السادة والعبيد ، بمفهومه الاقتصادى ، وفقا للمتغيرات التى شهدها أوربا ١

هذا عن التدخل المباشر بذرائع انسانية فى مناطق صيد الرقيق والتى تركزت بالاساس فى القارة الافريقية ، أما عن التدخل غير المباشر فقد انطلق الى أماكن أخرى واستخدم أدوات مختلفة ، الا أن هدفه فى النهاية كان نفس الهدف ١

الأماكن الأخرى تركزت هذه المرة فى العالم العربى الاسلامى ، أى فى تلك المنطقة الوسط بين القارة الافريقية ذات الطابع البدائى وبين أوربا بكل ما أنجزته من تقدم حضارى ، ولم يكن بالامكان أن يتعامل الأوروبيون مع شعوب ودول هذا العالم بنفس الأساليب والأدوات التى استخدموها مع القبائل الافريقية ، وكانت الأساليب والأدوات الجديدة ذات طابع سياسى وعسكرى ٠

الطابع السياسى ظهر فى الضغط على حكومات بلاد ذلك العالم لعقد معاهدات تتعهد فيها تلك الحكومات بالغاء تجارة الرق فى أراضيها ، متذرة فى ذلك بالضغط الذى تمارسها الجماعات الانسانية عليها ، خاصة جماعات مناهضة الرق ٠

ويمكن القول انه لم يكد ينجر بلد واحد من بلاد هذا العالم من عقد مثل هذه المعاهدات وان كانت قد تركت بصماتها على وجه الخصوص فى كل من الخليج الذى عقدت بريطانيا مع أغلب اماراته العربية مجموعة من المعاهدات بدأت عام ١٨٤٧ ، ومصر بالمعاهدة المشهورة عام ١٨٧٧ ، وكانت فى مجموعها تتويجا للتدخل البريطانى فى شئون تلك الدول (٢) ٠

وقد تبع ذلك اجراء ان كانا فى حقيقتهما يشكلان لونا من التدخل فى شئون تلك الشعوب والدول ٠٠

الاجراء الأول بانتحال صلاحيات المراقبة فى المياه الاقليمية لتلك الدول بكل ما يستتبع ذلك من توقيف السفن المشتبه فيها والقبض على ملاحيا ومحاكمتهم اذا ما ثبت أن جانباً من حمولة سفنهم من العبيد ، وتقديم الاحتجاجات للحكومات المعنية ٠

الاجراء الثانى باجبار حكومات بعض هذه البلاد على انشاء ادارة ضمن اداراتها لمكافحة الرق ، وكان يرأس هذه الادارة فى العادة أحد البريطانيين الذى كان يدس أنفه فى شتى شئون الحكومة تحت دعوى اتصالها بمهمته الانسانية ١

أما الطابع العسكري فقد كان يبدو في الدور الذي كانت تقوم به الأساطيل الحربية من تدخلات في شئون الدول التي وقعت المعاهدات تحت دعوى العمل على وضعها موضع التطبيق ، وهو دور كان يبلغ في كثير من الأحيان إلى حد قدوم هذه الأساطيل إلى الموانئ مهددة بقصفها تحت ادعاء الخروج عن بنود المعاهدات المعقودة ، ويلاحظ في هذا الصدد أن الأمر وإن كان قد بدأ تحت مظلة الدعاوى الانسانية ، فإنه لم يلبث أن تحول إلى سياسة مقررّة تستخدمها القوى البحرية للسوى. تراعى الحكومات العربية والاسلامية لتحقيق أهداف لا صلة لها بهذه القضايا .

يلاحظ أيضا أنه بعد أن كان التدخل لأسباب انسانية قد بدأ بقضية منع الرقيق فإنه لم يلبث أن اتسع ليشمل جوانب أخرى . .

كان أظهر هذه الجوانب الدعوة لاصلاح السجون فقد ظهرت جماعات جديدة ، في بريطانيا أيضا ، تطالب بحسن تغذية السجناء والتأكد من نظافة زنازينهم وعدم تكبيّلهم بالسلاسل والعمل على وقف المقولة التي كانت شائعة وقتذاك بأن داخل السجن مفقود وخارجه مولود !

وقد انبرى ممثلو بريطانيا في تلك البلاد يتحرون عن أحوال سجونها. ويتقدمون بالاحتجاجات والمطالبات لاصلاحها مما كان يمثل بابا آخر للتدخل في شئونها بالذرائع الانسانية !

وتنتهي هذه التدخلات بوقوع شعوب هذا العالم في القبضة الامبريالية مما شكل عصرا بأكمله لم ينته الا بعد الحرب العالمية الثانية حين أسدل على هذا الفصل الستار ، وتصور الكثيرون أنه الفصل الأول والأخيرة في « التدخل لأسباب انسانية » ، ولكنه لم يكن كذلك !

التأسيس الثاني للدواعي الانسانية :

هناك صلة وثيقة بين مجموع المتغيرات التي شهدتها العالم خلال عقدي السبعينات والثمانينات وبين العودة إلى استخدام الدعاوى الانسانية في السياسة .

فمن ناحية لم تعد هذه الدعاوى تمثل تهديدا للمصالح الغربية في العالم ، وهو ما كان يمكن أن يحدث خلال العصر الامبريالي ، فأغلب المستعمرات كانت قد حصلت على استقلالها ، والنظم العنصرية قد انحسرت ولم يبق لها وجود سوى في جنوب افريقيا والتي بدأ خلال العقد الأخير أنها تتآكل يوما بعد يوم . . ربما كان الاستثناء الوحيد في هذه المنظومة هو اسرائيل ، ولها قصة مع تسييس الدعاوى الانسانية .

ولعل هذه القصة هي التي صنعت المشاهد الأولى من الفصل الثاني من التدخل في شئون الدول تحت دعاوى إنسانية ..

فقد تصاعدت خلال هذين العقدین الحملة على الاتحاد السوفيتي بتهمة اضطهاد الأقليات ، وعلى وجه الخصوص الأقلية اليهودية التي استمرت حكومة موسكو لفترة غير قصيرة تتبع حيالهم سياسة « إغلاق الأبواب » وعدم السماح لهم بالهجرة الى الخارج ، خاصة الى إسرائيل ،

بمعنى آخر كانت إسرائيل بين خيارين ، اما أن تشجع الدعاوى الإنسانية بكل ما يتسربط على ذلك من ضغوط متزايدة على الاتحاد السوفيتي تؤدي في نهاية الأمر الى نزح أغلب اليهود السوفيت الى إسرائيل ، واما أن تسعى الى رفض هذا الاتجاه بل وتحاربه حتى لا تقع تحت ضغوط العالم نتيجة لممارساتها اللاإنسانية تجاه الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، وقد قبلت بالخيار الأول !

علي الجانب الآخر شهد هذان العقدان تعاظم الدعوة في الغرب الى نفس السياسة .. تسييس الدعاوى الإنسانية لأنها كانت تحقق مصالحه ، وعلى أكثر من مستوى .

المستوى الأول خاص بالصراع مع الكتلة الشرقية وكان واضحاً أن هذه الدعوة سوف تؤدي في النهاية الى إضعاف هذه الكتلة ..

فقد استهدفت هذه الدعوة في جانب منها الأنظمة الشيوعية داخل دول الكتلة على اعتبار أن نظام الحزب الواحد مما يناقض حقاً إنسانية من حقوق الإنسان السياسية ، وقد نجحت هذه الدعوة بالفعل في إنهاء الحكم الشيوعي في أغلب دول الكتلة الشرقية بما ترتب على ذلك من إلتهاؤ الفعلي لها باعتبارها القوة الأساسية التي تواجه الغرب !

أكثر من ذلك فقد طالت الدعوة الاتحاد السوفيتي نفسه ومن خلال مسالك عديدة كان أهمها تشجيع دعاة حقوق الإنسان في داخله ممن أسموا بالمنشقين الذين أصبحوا أبطالا في الغرب من أمثال « زخاروف » وغيره ، أو العمل على إنهاء سياسة الأبواب المغلقة تجاه الأقليات ، وهي سياسة إستفاد منها اليهود وإن كانت على الجانب الآخر بدأت تصنع مشاكل لا نهاية لها لحكومة موسكو مثل مشكلة الأقلية الأرمنية في أذربيجان مما يؤدي الى مزيد من أسباب الضعف للاتحاد السوفيتي ، وهو المطلوب بالضبط !

المستوى الثاني خاص باتاحة مبررات التدخل في شئون دول العالم

الثالث : ' ولما كان معلوما أن ممارسات الأنظمة السياسية لهذه الدول حافلة بأسباب عدم الاكتراث بحقوق الانسان بالمفهوم الغربي ، فقد كان تبصير الدعوة لهذه الحقوق يتيح الفرصة لتعرية هذه الأنظمة ، من جانب ووضعها تحت سلاح الضغط الذي قد يصل في بعض المناسبات الى التشهير أو حتى الابتزاز من جانب آخر !

بمعنى آخر انه من خلال هذا التصعيد فليس أمام حكومات أغلب دول العالم الثالث الا ايثار السلامة من خلال العمل على تجنب أية مواجهة مع الغرب ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية بالطبع ، ان لم يصل الأمر الى السعي لاسترضائها !

ولا شك أن مثل هذه الورقة الراحبة من أوراق الضغط السياسي في أبدي الخرب قد سلّبت العديد من زعامات دول العالم الثالث ارادتها الوطنية !

ويبدو مدى التحول الذي أصاب فكرة حقوق الانسان فيما بين عقدي الخمسينات والستينات والعقدين اللذين تليهما من خلال تتبع قرارات لجنة حقوق الانسان في الأمم المتحدة ..

فبينما كانت هذه القرارات خلال العقدين الأولين تنصب على ادانة الممارسات الإستعمارية التي كان يرتكبها الغرب أو من يمثلها تجاه شعوب العالم الثالث ، فان هذه الادانة بدأت في الاتجاه خلال العقدين الأخيرين نحو دول هذا العالم أو دول الكتلة الشرقية لانتهاكاتها لهذه الحقوق ، وتضائل النصيب الغربي منها الى حد بعيد !

وفي ظل هذا التطور هبت العاصفة وحدث ما استتبعها من انتفاضات داخل العراق ضد حكومة صدام حسين ، وجرت هذه السابقة الفريدة في القرن العشرين .. سابقة التدخل العسكري في شئون دولة مستقلة تذرعا بالدعوى الانسانية ، ولم يأت هذا التدخل غربيا عن السياق العام لتسييس تلك الدعوى فيما استمر يجرى خلال العقدين السابقين ، كما لم يأت بعيدا عن تطورات حرب الخليج نفسها ..

فالقرار ٦٨٨ الصادر في ٥ أبريل عام ١٩٩١ والذي أدان القمع العراقي للسكان المينيين وأصر على أن تسمح العراق بتوفير متقد بالتنظيمات الدولية ذات الطابع الانساني ، لمساعدة أولئك الذين يحتاجون للعون من العراقيين .. هذا القرار لم يأت منبت الصلة بمجموع القرارات السابقة عليه والتي اتخذها مجلس الأمن والتي تم تنفيذها بالقوة نتيجة للعاصفة (٣) !

وبالرغم من أن هذا التدخل بدأ بشكل غامض نتيجة لدعوة حكومة لندن ، ولها سوابق في هذا المضمار ، إلا أنه مع مرور الوقت أخذت تتضح ملامحه ..

فهو من ناحية استثمر حالة الهزيمة العسكرية التي أوقعها الائتلاف بالعراق وكان يعلم أن حكومة بغداد لن ترفع يدا أمام احتلال جزء من أراضيها بالقوة العسكرية ، حتى مع العلم بأن هذا الجزء لم يكن ميدانا للقتال في الحرب التي نشبت !

وهو من ناحية أخرى قد استثمر الصورة القبيحة التي صنعها صدام حسين لنظامه بغياء منقطع النظر ليرسي سابقة قد تصطبى بها فيما بعد شعوب العالم الثالث .

وهو من ناحية ثالثة قد استفاد من حالة القلق الطويلة التي ظلت تسيطر على الاقلية الكردية في العراق ، وهو يفتح بذلك بابا للتدخل في الدول ذات « الأقليات القلقة » وهي دول تنتشر في العالم الثالث على نحو ملحوظ .

وهو من ناحية أخيرة قد بدأ بالاحتلال العسكري لمنطقة محدودة ، ثم سعى بعد ذلك لتوسيع هذه المنطقة ، ليس لهدف سوى اذلال النظام العراقي حتى النخاع !

باختصار فإن دوائر بعينها في الغرب ، واستثمارا لبعض حصاد العاصفة ، قد صنعت سابقة التدخل العسكري في إحدى دول العالم الثالث ، وهي سابقة على هذا العالم أن يمنع تكرارها !

هواشي الفصل الثاني عشر

(١) USSR. ACADEMY OF SCIENCES-INSTITUTE OF AFRICA
A HISTORY OF AFRICA 1918-1967.

(٢) نص مباحثة ١٨٧٧ - انظر ملحق رقم (١٦) •

(٣) نص القرار ٦٨٨ في • أبريل ١٩٦١ - انظر ملحق رقم (١٧) •

الملاحق

- ملحق رقم (١) معاهدة لندن ١٨٤٠ وقرمان فبراير ١٨٤١ .
- ملحق رقم (٢) قرار الجامعة العربية عام ١٩٦١ بإرسال قوات الى الكويت .
- ملحق رقم (٣) قرارات مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ .
- ملحق رقم (٤) قرارات مجلس الأمن بادتاة الاحتلال العراقي للكويت .
- ملحق رقم (٥) نص الاتفاقية المصرية التركية عام ١٩٠٦ .
- ملحق رقم (٦) نص اتفاقية الحدود الكويتية عام ١٩١٣ .
- ملحق رقم (٧) خريطة للحدود الكويتية .
- ملحق رقم (٨) نصوص الخطابات المتبادلة عام ١٩٣٢ .
- ملحق رقم (٩) نص مقال د . فيصل عبد الرحمن على طه .
- ملحق رقم (١٠) اتفاقية ١٨٩٩ .
- ملحق رقم (١١) أمر ناظر الداخلية المصري ١٨٩٩ .
- ملحق رقم (١٢) أمر ناظر الداخلية المصري ١٩٠٢ .
- ملحق رقم (١٣) صورة للخريطة المرفقة باتفاقية عام ١٩٢٥ .
- ملحق رقم (١٤) خريطة الحدود المغربية عام ١٩٦٣ .
- ملحق رقم (١٥) قرار مجلس الأمن باستخدام القوة بعد ١٥ يناير عام ١٩٩١ .
- ملحق رقم (١٦) نص معاهدة الرقيق عام ١٨٧٧ .
- ملحق رقم (١٧) نص قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ الصادر في ٥ ابريل عام ١٩٩١ .

الملاحق

ملحق رقم (١)

الملحق الأول

معاهدة لندن

وفاق

مبصرم فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ فيما بين الباب العالى من جهة
ودول بريطانيا العظمى واوستريا (النمسا) وبروسيا وروسيا من جهة
اخرى - متعلقا باعادة السلم فى الشرق ..

بسم الله الرحمن الرحيم ..

اما بعد : فانه حيث سال جلالة السلطان جلالة ملكة بريطانيا
العظمى وايرلاندة وجلالة ملك اوستريا وهنكاريا (المجر) والبوهم
(بوهيميا) وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر الروس مساعدهتهم
ومعاونتهم فى حالة المصاعب التى الت بالباب العالى بسبب الاعمال
العدوانية التى ابداهها محمد على باشا حاكم مصر ومن مقتضاها تهديد
الدولة العثمانية فى حقوقها واستقلالية عرش سلطنتها . وبناء على
ذلك فقد اجتمع الملوك البادى ذكرهم ، وبالنظر لشعائر الولاء الكائنة فيما
بينهم وبين الحضرة السلطانية الفخيمة ، ولما هم ميالون اليه من الرغبة
فى حفظ ممالك السلطنة السنية واستقلالها ، ان فى ذلك ما يوجب
استتباب السلام فى اوروبا . وقيامما بما تعهدوا به بموجب التحريرات
المسلمة للباب العالى بواسطة سفرائهم فى الآستانة وتاريخها ٢٧ يوليو

سنة ١٨٣٩ • ولما كانت رغبتهم جميعا منع سفك الدماء الذي ربما تسببه مداومة الحوادث العدوانية التي انتشرت أخيرا في سوريا بين حكومة الباشا المشار اليه ورعايا الحضرة السلطانية الفخيمة • لذلك قررت الدول المشار اليها والباب العالي قصد الوصول للغايات المذكورة وجوب تحرير هذا الوفاق بينهم جميعا - فعينوا من قبلهم مندوبين مرخصين هم • الخ • ويعد أن تبادل المرخصون المذكورة أسماؤهم بالأوراق المؤذنة بانتدابهم لعقد الوفاق فتحقق أنها مستوفاة أصولها قرروا البنود الآتية وأمضوها •

المادة ١

حيث اتفقت الحضرة السلطانية الفخيمة مع جلالة ملك بريطانيا العظمى وجلالة ملك أوستريا وهنكاليا والبهام وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر روسيا على ما يجب ربطه من شروط الصلح التي أرادت الحضرة السلطانية أن تمنحها الى محمد علي باشا ، وهي تلك الشروط المبينة في العقد المصوق بهذا الوفاق - تعهدت الدول المشار اليها بأن تتصرف بالاتحاد التام فيما بينها وتبذل ما في وسعها لتقنع محمد علي باشا بقبول الصلح المنوه عنه ، وقد حفظت كل دولة من الدول المشار اليها بأن تتصرف بالاتحاد التام فيما بينها وتبذل ما في وسعها لتقنع محمد علي باشا بقبول الصلح المنوه عنه ، وقد حفظت كل دولة من الدول المشار اليها حقها في أن تتصرف في هذا الأمر بما في إمكان كل منها اجراؤه من الوسائط دون الوصول الى الغاية المذكورة •

المادة ٢

إذا لم يقبل محمد علي باشا اجراء الصلح على الصورة التي يعلنه الباب العالي بها بواسطة جلالة الملوك المشار اليهم يتعهد حينئذ هؤلاء الملوك بأن يتخذوا بناء على طلب الحضرة السلطانية الفخيمة ما يتفق عليه من التدابير وما يقررونه من الاجراءات لكي يتحصلوا على تنفيذ هذا الصلح • وحيث أن في هذه الأثناء طلبت الحضرة السلطانية الفخيمة من حلفائها الملوك المذكورين الانضمام اليها لمساعدتها على قطع المواضلات بحرا بين مصر وسوريا ومنع ارسال العساكر والخيول والأسلحة والذخيرة الحربية على اختلاف أنواعها من إحدى هاتين المقاطعتين للأخرى ، بناء على ذلك تعهد جلالة الملوك البساى ذكرهم باصدار أوامرهم الى قواتهم البحرية في البحر المتوسط لأجل هذه الغاية • وقد وعد جلالتهم فضلا على ما ذكر بأن يعطى رؤساء

أساطيلهم حسب ما لديهم من الوسائط ويأسم المحالفة المنزه عنها كافة ما يستطيعون من أنواع المساعدة لرعايا السلطنة السنية الذين يظهرون صدق أمانتهم وخضوعهم لملكهم .

المادة ٣

وإذا وجه محمد على قواته البحرية نحو الاستانة بعد أن يكون قد رفض الصلح المذكور ، فالملك المشار اليهم متفقون إذا مست الحاجة على تلبية طلب الحضرة السلطانية الفخيمة فيدافعون عن عرش سلطنته إذا طلب ذلك منهم بواسطة سفرائهم في الاستانة فيقومون بالعمل بالاتحاد فيما بينهم لوقاية خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة الدولة العثمانية من كل تعد . ومن المتفق عليه فضلا عن ذلك أن القوات التي سترسلها الدول المشار اليها للأماكن المذكورة لأجل الغاية المار ذكرها ستبقى في تلك الأماكن ما دامت الحضرة السلطانية تريد بقاءها فيها . ومتى تراءى لجلالة السلطان أن وجودها غير لازم فتسحب حينئذ كل دولة قواتها فترجع جميعها الى حيث أتت اما في البحر الأسود واما في البحر المتوسط .

المادة ٤

وقد تقرر بنوع خصوصي أن مساعدة الدول في العمل المذكور في البند السابق ومن شأنها وضع خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة السلطنة السنية تحت ملاحظة الدول المشار اليها وقتيا لمقاومة كل تعد يحصل من قبل محمد على باشا لا تعتبر الا كأنها مساعدة غير اعتيادية سمحت بها الدول المشار اليها بناء على طلب السلطنة السنية للدفاع عنها في الظروف المحكى عنه وحده دون سواء . وعلى ذلك قد اتفقت الدول البادية ذكرها بأن اجراءاتها آنفة الذكر في الظروف المبحوث فيه لا تنفي أصالة القاعدة القديمة التي سنتها السلطنة السنية ومن مقتضاها منع سفن الدول الأجنبية الحربية منذ القديم من الدخول في مضيق القسطنطينية والطونة . وقد أقرت الحضرة السلطانية بموجب هذا الوفاق أنها فيما خلال الظروف المنسوبة عنه شديدة العزم باستمرار الاجراء بمقتضى القاعدة المذكورة المؤسسة بنوع لا يقبل التغيير لأنها قاعدة قديمة اتخذتها السلطنة . وما دام الباب بسلام فلا يقبل أن تدخل ولا سفينة واحدة حربية أجنبية في مضيق خليج القسطنطينية والطونة . وقد أقرت جلالة ملكة بريطانيا العظمى وأيرلانده وملك أوستريا وهنكاريا والبهام وملك بروسيا وقيصر روسيا باحترام عزم الحضرة السلطانية فيما كان مختصا بالقاعدة آنفة الذكر وياتباع الاجراء على مقتضاها .

المادة ٥

سيجرى التصديق على هذا الوفاق ويتبادل في لوندرة في ظرف شهرين أو في أقرب من ذلك إن أمكن . وعلى ذلك أمضى المرخصون هذا الوفاق وأمهروه باختامهم .

الامضاءات

بالمستون . نيومان . بولاو . برناو . شكيب .

عقد

مفرد ملصوق بالاتفاق المبرم في لوندرة في ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ بين دولة بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا من جهة والدولة العثمانية من جهة أخرى .

عزمت الحضرة السلطانية الفخيمة على أن تسمح لمحمد علي باشا بشروط الصلح الآتية ونقلها إليه .

البند الأول

وعدت الحضرة السلطانية بأن تسمح لمحمد علي باشا ثم إلى أولاده من صلبه باشاوية مصر بالتوارث بينهم ووعدت جلالته أيضا بأنه تسمح لمحمد علي باشا طول حياته بلقب باشاوية عكا وتوليته قلعتها وبولاية الجهة الجنوبية من سوريا . . على أن الحضرة السلطانية في عرضها ذلك على محمد علي باشا تقترح عليه شرطا وهو أن يقبل ما عرضه عليه في بحر عشرة أيام من إعلانها في الاسكندرية بواسطة مأمور ترسله جلالته يسلمه محمد علي في نفس الوقت التعليمات اللازمة لرؤساء قواته البرية والبحرية بالانجلاء حالا عن بلاد العرب والبلاد المقدسة الواقعة فيها الجزيرة كندية (كريت) .

الملحق الثانى

صورة

الخط الشريف الهايوى المانع محمد على ولاية مصر بطريق

التوارث تحت شروط معلومة ٠٠ مؤرخ فى ١٣ فبراير سنة

١٨٤١ الموافق ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٦ ٠٠٠

وأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيدات
أمانتكم وصدق عبوديتكم الشاهانية ولصحة بابنا العالى ٠ فطول
اختباركم وما لكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة إدارتها لكم من مدة
مديدة لا يتركان لنا ريبا بأنكم قادرين بما تبدونه من الخبرة والحكمة
فى إدارة شئون ولايتكم على الحصول من لدنا الشاهانى على حقوق
جديدة فى تعطفاتنا الملوكية وثقتنا بكم فتقدرون فى الوقت نفسه
إحساناتنا اليكم قدرها وتجتهدون ببيت هذه المزايا التى امتزمت بها فى
أولادكم - وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية ٠٠
ومنحناكم فضلا عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتى
بيانها ٠ متى ما خلا منصب الولاية المصرية تعهد الولاية الى من تنتخبه
سدتنا الملوكية من أولادكم الذكور وتجربى هذه الطريقة نفسها بحق
أولاده وهلم جرا ٠٠ اذا انقرضت ذريعتكم الذكور لا يكون لأولاد نساء
عائلتكم الذكور حق أيا كان فى الولاية المذكورة ٠ على أن حق التوارث
المنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقبا أعلى من رتبة سائر الوزراء
ولقبهم ولاحقا فى التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه ٠ وجميع
أحكام خطنا الشريف الهايوى الصادرة عن كلخانة وكافة القوانين

الادارية الجارى العمل بها أو تلك التى سيجرى العمل بموجبها فى
فى ممالكنا العثمانية وجميع العهود المعقودة أو التى ستعقد فى مستقبل
الأيام بين بابنا العالى والدول المتحابية يتبع الاجراء على مقتضاها
جميعها فى ولاية مصر أيضا • وكل مفروض على المصريين من الأموال
والضرائب يجرى تحصيله باسمنا الملوكى ولكن لا يكون أهالى مصر وهم
بعض رعايا بابنا العالى معرضين للمضار والأموال والضرائب غير
القانونية • يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة بما يوافق
ترتيبها فى سائر الممالك العثمانية وريع الإيرادات الناتج من الرسوم
الجماركية ومن باقى الضرائب التى تحصل فى الديار المصرية يتحصل
بتمامه ولا يخصم منه شيء ويؤدى الى خزينة بابنا العالى العامرة والثلاثة
الأرباع الباقية تبقى لولايتكم لتقوم بمصاريف التحصيل والادارة المدنية
والجهادية وبنفقات الوالى وبأثمان الغلال الملزومة مصر بتقديمها سنويا
الى البلاد المقدسة مكة والمدينة • ويبقى هذا الخراج مستمرا دفعه من
الحكومة المصرية بطريقة تأديته المشروحة مدة خمس سنوات تبتدىء من
عام ١٥٢٧هـ من يوم ١٢ فبراير ١٨٤١ • ومن الممكن ترتيب حالة أخرى
بشأنهم فى مستقبل الأيام تكون أكثر موافقة لحالة مصر المستقبلية ونوع
الظروف التى ربما تجد عليها •

ولما كان من واجبات بابنا العالى الوقوف على مقدار الإيرادات
السنية والطرق المستعملة فى تحصيل العشور وباقى الضرائب وكان
الوقوف على هذه الأحوال يستلزم تعيين لجنة مراقبة وملاحظة فى تلك
الولاية فينظر فى ذلك فيما بعد ويجرى ما يوافق ارادتنا السلطانية •
ولما كان من اللزوم أن يعين بابنا العالى ترتيبا لسك النقود لما فى ذلك من
الأهمية بحيث لا يعود يحدث فيما بعد خلاف لا من جهة العيار ولا من
جهة القيمة ، اقتضت ارادتى السنية أن تكون النقود الذهبية والفضية
الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهانى معادلة للنقود المضروبة
فى ضربخانتنا العامرة بالأستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل
هيئتها وطرزها • ويكفى أن يكون لمصر فى أوقات السلم ثمانية عشر ألف
نفر من الجند للمحافظة على داخلية مصر ولا يجوز أن تتعدى ولايتكم هذا
العدد • ولكن حيث أن قوات مصر العسكرية معدة لخدمة الباب العالى
كأسوة قوات المملكة العثمانية الباقية فيسوغ أن يزداد هذا العدد فى زمن
الحرب بما يرى موافقا فى ذلك الحين • على أنه بحسب القاعدة الجديدة
المتبعة فى كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية • بعد أن تخدم الجند مدة
خمس سنوات يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة ، فهذه القاعدة
يجب اتباعها أيضا فى مصر بحيث ينتخب من العساكر الجديدة الموجودة
فى الخدمة حالا عشرون ألف رجل ليبتدئوا فى الخدمة فيحفظ منها ثمانية

عشر ألف رجل واجب استبدالهم سنويا فيؤخذ سنويا من مصر أربعة آلاف رجل حسب القاعدة المقررة من نظام العسكرية حين سحب القرعة بشرط أن تستعمل في ذلك مواجب الانسانية والنزاهة والسرعة اللازمة فيبقى في مصر ثلاثة آلاف وستمائة جندي من الجنود الجديدة والأربعمائة يرسلون الى هنا . ومن أتم مدة خدمته من الجنود المرسلة الى هذا الطرف ومن الجنود الباقية في مصر يرجعون الى مساكنهم ولا يسوغ طلبهم للخدمة مرة ثانية . ومع كون مناخ مصر ربما يستلزم أقمشة خلاف الأقمشة المستعملة للمبوسات العساكر فلا بأس في ذلك فقط يجب ألا تختلف هيئة الملابس والعلائم التمييزية ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقى الجنود العثمانية وكذا ملابس الضابطان وعلائم امتيازهم وملابس الملاحين وعساكر البحرية المصرية ورايات سفنها يجب أن تكون معاملة الملابس ورايات وعلائم رجالنا وسفننا . وللحكومة المصرية أن تعين ضباط برية وبحرية حتى رتبة الملازم . أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعيين إليها راجع لارادتنا الشاهانية . ولا يسوغ لوالى مصر أن ينشئ من الآن فصاعدا سفنا حربية الا باذننا الخصوصى . وحيث إن الامتياز المعطى بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة اعلاه ففي عدم تنفيذ أحد هذه الشروط وجب ابطال هذا الامتياز والغاؤه للحال . وبناء على ذلك قد أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكى لكى تقرر انتم وأولادكم قدر احساننا الشاهانى فتعتنون كل الاعتناء باتمام الشروط المقررة فيه وتحملون أهالى مصر من كل فعل اكراهى وتكلفون أمنيتهم وسعادتهم مع الحذر من مخالفة أوامرنا الملوكية واخبار بابنا العالى عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها لكم .

(مأخوذا عن فيليب جلاذ : قاموس الادارة والقضاء ،

المجلد الخامس)

ملحق رقم (٢)

الرسالتان المتبادلتان

بين سمو أمير دولة الكويت والأمين العام

بشأن وضع قوات أمن لجامعة الدول العربية في الكويت

غرة ربيع الأول ١٣٨١

الموافق

١٢ من أغسطس (آب) ، ١٩٦١

رسالة

من الأمين العام لجامعة الدول العربية

الى حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت

بشأن

وضع قوات أمن الجامعة العربية في الكويت

والترتيبات الخاصة بها

حضرة صاحب السمو الشيخ عبد الله السالم الصباح

أمير دولة الكويت المعظم

تحية طيبة • وبعد

فأتشرف بأن أبعث الى سموكم بهذه الرسالة فى شأن وضع قوات أمن الجامعة العربية فى الكويت • وهى هيئة تابعة لجامعة الدول العربية، أنشئت بموجب السلطات المخولة لنا بقرار مجلس الجامعة فى جلسته المعقودة فى العشرين من يوليو (تموز) سنة ١٩٦١ ، واستنادا الى حق مجلس الجامعة فى انشاء ما يراه من لجان وهيئات •

وأود أن أشير أيضا الى نص المادة الرابعة عشرة من الميثاق ، التى توفر المزايا والحصانات الدبلوماسية لهيئات الجامعة ومنشأتها وموظفيها ، وهى المزايا والحصانات المبينة فى اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية التى وافق عليها المجلس بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٣ م • والى السوابق الدولية والقواعد العامة فى القانون الدولى ومقتضيات التقاليد العربية الماثورة •

وغنى عن البيان أن هذه القوات وقتية توجد بأراضى الكويت استجابة لطلب سموكم ، كما انها تنسحب منها فى أى وقت تطلبون انسحابها ، وبالطريقة التى يتم عليها الاتفاق بيننا •

وبناء على ما تقدم ، أعرض فيما يلى الأسس التى ارتأيتها فى الوقت الحالى لازمة لأداء قوات أمن الجامعة العربية واجباتها على وجه فعال أثناء وجودها فى الكويت • فاذا وافقتم سموكم على ما تضمنته هذه الرسالة فانها هى وردكم عليها بالموافقة يكونان بمثابة اتفاق مبرم فى هذا الشأن بين جامعة الدول العربية وحكومتم الموقرة •

تعريفات :

١ - «قوات أمن الجامعة العربية» ، ويشار اليها فيما يلى «بالقوات» تتكون من القيادة ، التى تنشأ بموجب قرار الأمين العام طبقا للسلطات المخولة له بقرار مجلس الجامعة فى ٢٠ من يوليو (تموز) سنة ١٩٦١ ، ومن جميع الأفراد العسكريين الموضوعين تحت امرة تلك القيادة من لدن دولة من دول الجامعة • وتطلق تسمية «عضو القوة» على كل فرد ينتمى الى القوة العسكرية التى تشترك بها أى من الدول الأعضاء فى قوات الأمن ، كما تطلق على كل مدنى يعمل تحت امرة قائد القوات •

٢ - «القائد» يعنى قائد قوات الأمن ، وغيره من أعضاء قيادة القوات الذين يحدددهم القائد بنفسه • وتعنى «سلطات الكويت» جميع الهيئات الرسمية المحلية والمدنية والعسكرية الكويتية التى تتصل بعمل

القوات فى تنفيذ هذه الاتفاقية • وذلك دون الاخلال بمسؤوليات حكومة الكويت نفسها •

٣ - « الدولة المشتركة » تعنى عضو جامعة الدول العربية الذى يساهم فى القوات بما لا يقل عن سرية •

٤ - « المواطن الكويتى » يعنى الرعايا الكويتيين والمقيمين بالكويت عدا أعضاء القوات •

٥ - « منطقة العمليات » تشمل جميع المناطق التى توجد فيها القوات لأداء المهام المنوطة بها ، كما هى واردة فى قرار مجلس الجامعة وقرارات الأمين العام المنفذة له • وكذلك تشمل جميع المنشآت والأبنية المبينة فى مواد هذه الاتفاقية ، وكافة وسائل الاتصال والمواصلات التى تستخدمها القوات طبقا لهذه الاتفاقية •

احترام القانون المحلى ، والسلوك اللائق بالمركز الدولى للقوات :

٦ - يحترم أعضاء القوات ، وجميع الرسميين الملحقين بالقوات القوانين المحلية للكويت ، ويمتنعون عن أى نشاط ذى طبيعة سياسية فى الكويت أو أى عمل يتعارض مع الطبيعة الدولية للمهام الملقاة عليهم • ويتخذ القائد الاجراءات اللازمة لضمان مراعاة ذلك •

الدخول والخروج :

٧ - يعفى أعضاء القوات من اجراءات السفر والتأشيرات والرقابة والتفتيش فى الدخول والخروج من الأراضى الكويتية • كما يعفون من قيود الإقامة والتسجيل • ولكن ذلك لا يجوز أن يرتب لهم أى حق فى الإقامة أو الاستيطان فى الكويت • ويزود أفراد القوات بوثائق شخصية خاصة بهم ، وبأوامر التحركات الصادرة اليهم من القائد أو السلطة المختصة التى يعينها القائد • وفى حالة الدخول الأول ، تقبل وثائق الدول المشتركة ، كبديل لوثائق القيادة •

٨ - تعتبر الوثائق الشخصية الصادرة من الدول المنتمى اليها عضو القوات مكملة للوثائق التى تصدرها القيادة فى حالة عسدم وضوحها •

٩ - يخطر القائد السلطات الكويتية بتغيب أى فرد من القوة اذا زاد التغيب عن ٤٨ ساعة كما يخطرها فى حالة استغناء أى دولة مشتركة عن خدمة أحد رعاياها العاملين فى القوات • ويكون القائد مسئولا عن ترحيل أعضاء القوات السابقين الى بلادهم أو تسليمهم الى مندوبيها •

ولاية القضاء :

١٠ - الترتيبات الآتية المتصلة بالقضاء المدنى والجنائى ، وضعت لصالح ممارسة القوات لمهمتها ولصالح الجامعة ، وليس للصالح الشخصى لأفراد القوات .

ولاية القضاء الجنائى :

١١ - يخضع أفراد القوة للولاية المطلقة لقضائهم الوطنى فيما يتعلق بالجرائم التى يرتكبونها فى الكويت .

ولاية القضاء المدنى :

١٢ - (١) لا يخضع أفراد القوة لولاية القضاء المدنى الكويتى ، أو أى إجراءات قضائية أخرى فيما يتعلق بواجباتهم الرسمية .

(ب) فى حالة وجود نزاع بين عضو من القوة ومواطن كويتى خارج نطاق واجبات العضو الرسمية يفصل فيه باحدى الطريقتين الآتيتين حسب رغبة المدعى .

١- لجنة للشكاوى تؤلف من ثلاثة أعضاء تعين حكومة الكويت أحدهم ويعين الأمين العام للجامعة الثانى ويعين الثالث بالاتفاق بين الحكومة والأمين العام . أو بواسطة مجلس الجامعة فى حالة عدم اتفاقهما .

وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية ولها قوة الأحكام التنفيذية .

٢ - المحاكم الكويتية بالطرق المقررة فى قانون المرافعات الكويتى ، وفى هذه الحالة ، تكفل المحاكم الكويتية لعضو القوة الفرصة الكافية للدفاع عن حقوقه وإذا قرر القائد أن عضو القوة غير قادر ، بسبب تغييبه أو أداء واجباته عن الدفاع عن نفسه فى قضية منظورة . تؤجل المحكمة الكويتية أو السلطة الكويتية المختصة الاجراءات حتى يزول المانع - على ألا يزيد ذلك عن ثلاثين يوما . ويخلى سبيل المتاع الخاص بعضو القوات ، إذا قدر القائد لزوم هذا المتاع لادائه واجباته . ولا يجوز التحفظ على الحرية الشخصية لعضو بالقوات بأمر محكمة أو سلطة كويتية فى اجراء مدنى . سواء لتنفيذ حكم أو أمر أو قرار قضائى . أو لأى سبب آخر .

(ج) ويجوز للسلطات الكويتية فى جميع الأحوال ، طلب وساطة الأمين العام لتسوية أية مسألة .

الاعلان - والشهادات :

١٣ - اذا اقيمت أية دعوى مدنية ضد عضو القوات أمام محكمة كويتية ذات ولاية يتم الاعلان الى القائد . ويبين القائد للمحكمة المختصة، ما اذا كانت الدعوى تتصل بالواجبات الرسمية للعضو أو لا .

الشرطة العسكرية - الاعتقال ، والتحفظ ، والتعاون المتبادل :

١٤ - يتخذ القائد جميع الاجراءات المناسبة لكفالة حفظ النظام والضبط بين أعضاء القوات ، وتتولى الشرطة العسكرية . التى يعينها القائد ، مهمة حفظ الأمن فى المواقع المشار اليها بالمادة (١٩) فيما يلى ، والمناطق الأخرى لعمليات القوات . وفيما عدا تلك المناطق ، لا تقوم الشرطة العسكرية بنشاط الا بموجب ترتيبات مع سلطات الكويت وبالإشتراك معها . وفى الحدود اللازمة لصيانة النظام والضبط بين أفراد القوات . ولتحقيق هذه الأغراض ، يكون للشرطة العسكرية سلطة اعتقال أفراد القوات .

١٥ - للشرطة العسكرية أن تتحفظ على أى شخص داخل المناطق المشار اليها بالمادة (١٩) فيما يلى ، من الخاضعين للولاية الجنائية الكويتية . وذلك بقصد تسليمه الى أقرب سلطة كويتية ، بناء على طلب سلطات الكويت . أو بقصد تحقيق مخالفة وقعت منه داخل تلك المناطق .

١٦ - وبالمثل يكون للسلطات الكويتية أن تتحفظ على أى شخص من أفراد القوة اتهم بارتكاب جريمة خارج المناطق المشار اليها فى المادة (١٩) وذلك بقصد تسليمه الى قيادة القوات .

تقوم السلطات الكويتية بضبط الواقعة والتحفظ على الأدلة .

١٧ - فى الحالتين المشار اليهما فى المادتين ١٥ ، ١٩ يجب تقديم المتحفظ عليه فى أسرع وقت ، بعد اجراء التحقيق التمهيدي الى الجهة المخول لها اتمام التحقيق .

١٨ - يتعاون القائد مع سلطات الكويت فى اجراءات التحرى والتحقيق اللازمة فى المسائل التى تهمها . . وتتكفل الحكومة الكويتية بمحاكمة الأشخاص الخاضعين لولايتها الجنائية الذين يقومون بأعمال تجاه القوات أو أعضائها تعتبر فى نظر القانون الداخلى محل تجريم اذا ما ارتكبت ضد القوات الكويتية . وتتكفل سلطات القوات باتخاذ الاجراءات اللازمة لمحاكمة أعضاء القوات عما يرتكبونه من الجرائم ضد المواطنين الكويتيين .

مواقع القوات :

١٩ - تقدم الحكومة الكويتية ، بالاتفاق مع القائد ، المناطق اللازمة للقيادة والمسكرات وغيرها من المواقع لايواء وأداء القوات لمهمتها ، وبدون الاخلال بحقيقة أن جميع هذه المواقع تعتبر أرضا كويتية ، إلا أنها تكون محرمة ، وخاضعة تمام الخضوع لسلطات القائد الذي له وحده أن يأذن بدخول من يرى دخولهم لممارسة واجباتهم فيها .

علم الجامعة العربية :

٢٠ - تعترف حكومة الكويت بحق القوات في رفع علم الجامعة العربية داخل الأراضي الكويتية على قياداتها ومعسكراتها ومواقعها، ومراكزها الأخرى ، وسياراتها وسفنها وغير ذلك مما يقرره القائد . ويجوز رفع اعلام أخرى أو شارات في حالات استثنائية . وطبقا للشروط التي يحددها القائد . مع مراعاة ملاحظات وطلبات سلطات الكويت .

الزى . شعارات السيارات والسفن والطائرات وتسجيلها :

٢١ - يرتدى أعضاء القوات عادة الزى الذي يحدده القائد ، ويخطر القائد السلطات المختصة بالأحوال التي يبيع فيها ارتداء الزى المدني . وذلك مع مراعاة ملاحظات سلطات الكويت . والسيارات والسفن والطائرات وسائر وسائل المواصلات . تحمل شعارا بالجامعة .

تحيط القيادة سلطات الكويت علما به وتتمتع هذه الوسائل جميعا بحصانات تعفيها من القواعد واللوائح الداخلية الكويتية الخاصة بالتسجيل والترخيص .

الأسلحة :

٢٢ - لأعضاء القوات حمل وحياسة الأسلحة أثناء قيامهم بواجبهم، طبقا للأوامر الصادرة اليهم . ويراعى القائد ملاحظات وطلبات سلطات الكويت في هذا الشأن .

مزاي وحصانات القوات :

٢٣ - تتمتع قوات أمن الجامعة العربية بوصفها هيئة فرعية للجامعة ، منشأة بموجب قرار مجلس الجامعة . بالمركز الدولي . والمزايا والحصانات الممنوحة للجامعة بموجب المادة ١٤ من الميثاق ، واتفاقية المزايا والحصانات سالفة الذكر . وغير ذلك من المزايا

والحصانات التي قد يستلزمها قيام القوات بمهمتها حسبما يتم الاتفاق عليه بين القائد وسلطات الكويت .

وحتى يمكن تزويد القوات فوراً بحاجياتها ، وتطبيق الاعفاءات بأسرع السبل وأسرعها ، مع تقدير مصالح حكومة الكويت يتم اتخاذ الترتيبات الكافية ، بما في ذلك إجراءات التوثيق ، بالاتفاق بين سلطات القوات والسلطة الجمركية الكويتية ويتخذ القائد الاحتياطات الكفيلة بعدم إساءة استعمال الاعفاءات ويمنع بيع الحاجيات أو التصرف فيها بأي طريقة إلى أشخاص غير المتعلقة بهم الاعفاءات . وينظر بعين التقدير إلى ملاحظات وطلبات سلطات الكويت في هذا الشأن .

مزايا وحصانات الرسميين وأعضاء القوات :

٢٤ - يظل أعضاء هيئة موظفي الأمانة العامة الذين يعينهم الأمين العام ليلحقوا بالقوات أعضاء رسميين في الأمانة العامة . متمتعين بكافة الامتيازات المقررة لهم بموجب المادة ١٤ من الميثاق ، واتفاقية المزايا والحصانات المشار إليها قبلاً . أما بالنسبة لأعضاء القوات المعيّنين محلياً ، فإن الجامعة تحتفظ بحقها في حصانتهم فيما يتعلق بالأعمال الرسمية فقط .

٢٥ - يتمتع القائد وضباط القيادة بالمزايا والحصانات والتسهيلات التي تخولها اتفاقية المزايا والحصانات للموظفين الرئيسيين بالأمانة العامة للجامعة .

أعضاء القوات : الضرائب ، والجمارك ، واللوائح المالية :

٢٦ - يعفى أعضاء القوات من الضرائب على الممتلكات والإيراد . كما يعفون أيضاً من جميع الضرائب المباشرة ، فيما عدا الرسوم التي تدفع مقابل خدمات .

٢٧ - يكون لأعضاء القوات الحق في الاستيراد المعفى من الرسوم ، لكافة حاجياتهم الخاصة أول دخولهم الكويت . ويخضعون لقواعد القانون الكويتي فيما يتعلق بالحاجيات الخاصة التي لا تقتضيها مهام وظيفتهم أو احتياجات بقائهم في الكويت .

وتمنح التسهيلات اللازمة من جانب سلطات الكويت للهجرة والمراقبة المالية والجمركية لوحدات القوات ، بشرط أن تخطر تلك السلطات في الوقت المناسب ولأعضاء القوات عند رحيلهم من الكويت - استثناء من قواعد النقد - أن يأخذوا معهم المبالغ التي تقرر سلطات القوات المالية ،

فإنها أدت لهم بصورة أجور ومخصصات ، ويتخذ القائد والسلطات الكويتية الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك كله ، مع مراعاة مصالح كل من القوات وسلطات الكويت .

٢٨ - يتعاون القائد مع السلطات المالية والجمركية الكويتية ، ويقدم كل مساعدة في طاقته لمراعاة القواعد واللوائح المالية والجمركية الكويتية عن جانب أعضاء القوات ، طبقاً لهذه الترتيبات أو أى ترتيبات أخرى اضافية .

المواصلات وخدمة البريد :

٢٩ - تتمتع القوات بالتسهيلات المنصوص عليها في اتفاقية المزايا والحصانات المشار اليها قبلاً ، والخاصة بالمواصلات ، وللقائد السلطة في اقامة وتشغيل محطة أو محطات لاسلكية للارسال والاستقبال ، لربط المواقع المناسبة والاتصال بمقر الجامعة . ويبلغ القائد الذبذبات والموجات التي تستخدمها القوات الى السلطات المختصة والجهات المسؤولة . وتتمتع رسائل القيادة بحق الأولوية المعطى للبرقيات والاتصالات الهاتفية الحكومية ، حسبما تخوله نصوص الاتفاقيات الدولية للمواصلات .

٣٠ - وتتمتع القوات في منطقة العمليات . بمطلق الحق في الاتصال السلكي واللاسلكي وغيرهما ، وبحق انشاء ما يقتضيه ذلك الاتصال في داخل منطقة العمليات ، بما في ذلك مد الأسلاك والخطوط الأرضية وانشاء محطات متحركة وثابتة للاستقبال والارسال اللاسلكي . ومن المفهوم أن هذه الخطوط تمتد داخل مواقع ومنطقة العمليات أو تصل مباشرة بينهما ، وأن أى ربط لها مع شبكة الاتصال الكويتية انما يتم بالاتفاق مع سلطات الكويت المختصة .

٣١ - تعترف حكومة الكويت بحقوق القوات في اتخاذ الترتيبات الذاتية التي تراها لتيسير عملية نقل البريد الخاص الصادر أو الموجه لأعضاء القوات . وتخطر الحكومة الكويتية بطبيعة هذه الترتيبات . ولا تخضع مراسلات أعضاء القوات لأى رقابة أو تعرض من جانب السلطات الكويتية . ويجوز ذلك في أحوال استثنائية بالاتفاق بين سلطات الكويت والقائد . وفي حالة تعلق المراسلات بتحويلات للعملة أو نقل طرود من الكويت ، يتفق في ذلك بين الحكومة الكويتية والقائد .

حرية التحرك :

٣٢ - تتمتع القوات وأعضاؤها ، ووسائل النقل الخاصة بها من سيارات وسفن وطائرات ومعدات ، بحرية التحرك بين مركز القيادة والمسكرات والمواقع الأخرى . داخل منطقة العمليات . ومن وإلى المناطق الكويتية المتفق عليها أو التي يتفق عليها بين القائد والحكومة الكويتية . ويتشاور القائد مع السلطات الكويتية في صدر تحركات اعداد كبير من القوات أو المعدات في الطرق العامة وتعترف حكومة الكويت بحق القوات وأعضائها في حرية التحرك في الخطوط العسكرية أثناء أدائها لمهامها والمهام الرئيسية لأعضائها . وتزود حكومة الكويت القوات بالخرائط والبيانات الأخرى . بما في ذلك مواقع حقول الألغام والاحتياطات الدفاعية الأخرى . التي قد يستلزمها تيسير تحركاتها .

استخدام الطرق البرية ، والمائية ، وتسهيلات الميناء ، والمطارات وغيرها:

٣٣ - يكون للقوات الحق في استخدام الطرق والجسور والقنوات وغيرها من التسهيلات المائية والمينائية والمطارات . . بدون دفع رسوم أو أي مقابل آخر سواء في صورة تسهيلات أو غيرها ، في مناطق العمليات والمواقع العادية المباحة لها . باستثناء ما يدفع مقابل خدمات مؤداة مباشرة ، وتقدم السلطات الكويتية أكبر رعاية وأفضلية ، لطلبات تسهيلات السفر لأعضاء القوات بوسائل مواصلاتها المختلفة .

المياه ، والكهرباء ، وغيرها من المنافع العامة :

٣٤ - يكون للقوات الحق في استخدام المياه والكهرباء وغير ذلك من المنافع العامة وتمنح القوات الأولوية التي تمنح لهيئات الحكومية في حالات الإنقطاع أو التهديد بالانقطاع ويكون للقوات حيثما اقتضى الأمر ذلك ، الحق في أن تولد في نطاق مواقعها . حاجتها من الكهرباء وتوزيعها حسبما تراه مناسباً .

النقد الكويتي :

٣٥ - تيسر الحكومة الكويتية ، إذا طلب منها القائد ذلك ، عمليات التحويل إلى النقد الكويتي .

تمويل العمليات :

٣٦ - ينشأ في الجامعة صندوق لتمويل القوات وتحمل كافة

نفقات نقلها وإقامتها تساهم فيه الكويت بالقسم الأكبر ، كما تساهم فيه
سائر الدول أعضاء الجامعة .

٢٨ - يتخذ القائد وسلطات الكويت الاجراءات المناسبة لكفالة
الاتصال والتعاون بينهما . .

اجراءات تكميلية :

٢٩ - يتم الاتفاق بين القائد وسلطات الكويت المختصة على
الاجراءات التكميلية التفصيلية التي قد يقتضيها تنفيذ هذه الاتفاقية .

سريان الاتفاقية ومدتها :

٤٠ - اذا وافقتم سموكم على ما جاء بهذه الرسالة ، فان الرسالة
ورد سموكم عليها ، يكونان بمثابة ابرام اتفاقية بين الجامعة ودولة
الكويت ، وتعتبر نافذة ابتداء من وصول الفوج الأول للقوات الى اراضي
الكويت ، وتظل سارية الى حين مغادرة تلك القوات للكويت .
وتفضلوا ، يا صاحب السمو ، بقبول فائق الاحترام .

حرر بمدينة الكويت

في يوم السبت غرة ربيع الأول ١٣٨١ .

الموافق ١٢ من أغسطس (آب) ١٩٦١ .

الأمين العام

توقيع

(عبد الخالق حسونة)

حكومة الكويت

السكرتارية

سيادة الأستاذ عبد الخالق حسونة

الأمين العام لجامعة الدول العربية

بالإشارة الى رسالتكم المؤرخة في ١٢ من أغسطس (آب) ١٩٦١ والمتضمنة الأسس التي ارتأيتموها ، في الوقت الحالي ، لازمة لأداء قوات أمن الجامعة العربية واجباتها على وجه فعال اثناء وجودها في الكويت .

أتشرف بأن أؤكد لسيادتكم ، أن حكومة الكويت في ممارسة سلطات سيادتها في أي من الأمور المتصلة بوجود قوات أمن الجامعة العربية في أراضيها ، سوف تحرص كل الحرص على أن تستهدي روح التقاليد العربية والثقة التي تنير تاريخنا العربي المجيد ، وأن تلتزم بنص وروح ميثاق الجامعة ، وقرار مجلس الجامعة في العشرين من يوليو (تموز) ١٩٦١ م . المشار اليه في رسالتكم .

وانا بموجب رسالتنا هذه نوافق موافقة تامة على كافة البنود الواردة في رسالتكم ، وتلتزم لذلك حكومة الكويت بتنفيذها .

كما نوافق على ما اشرتم اليه سيادتكم من أن رسالتكم وهذا الرد من جانبنا يشكلان اتفاقية بين جامعة الدول العربية وحكومة الكويت .

وفي هذه المناسبة ، يسعدني ابلاغ سيادتكم انه تنفيذا لما ألقى على عاتقنا في قرار مجلس الجامعة سالف الذكر ، قد طلبنا اليوم الى الحكومة البريطانية سحب قواتها من اراضي الكويت .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

حرر بقصر السيف في يوم السبت غرة ربيع الأول ١٣٨١ هـ

الموافق ١٢ من أغسطس (آب) ١٩٦١ م .

امير دولة الكويت

توقيع

(عبد الله السالم الصباح)

ملحق رقم (٣)
قرارات وزراء الخارجية والاقتصاد العرب
بغداد من ٢٧ الى ٣١ مارس ١٩٧٩

- ١ - استدعاء سفراء الدول العربية الممثلة في الاجتماع (١٨ دولة ولم يمثل مصر والسودان وسلطنة عمان) في مصر والتوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية خلال مهلة شهر .
- ٢ - تجديد عضوية مصر في الجامعة ابتداء من ٢٦ مارس .
- ٣ - اختيار تونس كمقر مؤقت للجامعة العربية وتكليف لجنة من ٦ دول (العراق وسوريا وتونس والكويت والعربية السعودية وامانة الجامعة) بتطبيق هذه الفقرة .
- ٤ - العمل على تجديد عضوية مصر داخل حركة الدول غير المنحازة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية .
- ٥ - مطالبة الحكومات الأجنبية بعدم تأييد اتفاقية السلام المصرية- الاسرائيلية .
- ٦ - ادانة السياسة التي تمارسها الولايات المتحدة فيما يتعلق بدورها في ابرام اتفاقية كامب ديفيد .
- ٧ - وقف امداد مصر من القروض والودائع والضمانات او التسهيلات المصرفية والمساهمات والمعونات المالية والفنية .

ملحق رقم (٤)

قرار مجلس الأمم رقم ٦٧٤

(١٩٩٠/١٠/٢٩)

تتبنى مجلس الأمن أمس قرارا يدين التجاوزات العراقية في الكويت، ويقر مبدأ التعويضات المالية ويكلف الأمين العام للأمم المتحدة -خافيه- بيريز دي كويار بمهمة مساع حميدة لحل أزمة الخليج. وفي مل يأتى النص الحرفى لقرار مجلس الأمن :

ان مجلس الأمن اذ يزيد الحاجة الماسة الى الانسحاب الفورى وغير المشروط لجميع القوات العراقية من الكويت واستعادة الكويت لسيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية وسلطة حكومتها الشرعية .

اذ يدين الأعمال التى تقوم بها السلطات العراقية وقوات الاحتلال من اخذ رعايا الدول الأخرى رهائن واساءة معاملة الكويتيين ورعايا الدول الأخرى واضطهادهم والأعمال الأخرى التى قدمت عنها تقارير الى المجلس مثل اعدام السجلات السكانية الكويتية وازغام الكويتيين على الرحيل ونقل السكان الى الكويت والقياس بشكل غير مشروع بتدمير الممتلكات العامة والخاصة فى الكويت والاستيلاء عليها بما فيها لوازم ومعدات المستشفيات انتهاكا لقرارات هذا المجلس وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولى .

ازاء يعرب عن بالغ قلقه حول مسألة رعايا الدول الأخرى فى الكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية لتلك الدول .

وان يؤكد من جديد ان اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الكويت.
وان العراق بوصفه طرفا متعاقدا أساسيا في تلك الاتفاقية ملزم بالامتثال.
التام لجميع أحكامها شأنه في ذلك شأن الأفراد الذين يرتكبون أعمال.
الخرق الخطير أو يأمرؤن بارتكابها .

وان يشير الى الجهود التي يبذلها الأمين العام في ما يتعلق بسلامة.
وفاء رعايا الدول الأخرى أو يأمرؤن بارتكابها .

وان يشير الى الجهود التي يبذلها الأمين العام في ما يتعلق بسلامة.
وفاء رعايا الدول الأخرى في العراق والكويت .

وان يساوره بالغ القلق ازاء التكاليف الاقتصادية وازاء الخسائر
والمعاناة التي يتعرض لها الأفراد في الكويت والعراق نتيجة لغزوه.
واحتلال العراق للكويت .

وان يؤكد من جديد هدف المجتمع الدولي المتمثل في صون السلم.
والأمن الدوليين بالسعى الى حل المنازعات والصراعات الدولية بالوسائل
السلمية .

وان يشير أيضا الى أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة:
وأمينها العام في حل المنازعات والصراعات الدولية بالوسائل السلمية:
وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

وان تشير جزعة اخطار الأزمة الراهنة الناجمة عن الغزو والاحتلال.
العراقيين للكويت مما يهدد مباشرة السلم والأمن الدوليين وسعيا منه الى.
تفادي أي ترد آخر في الحالة .

وان يطلب الى العراق الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة
وخاصة القرارات ١٩٩٠/٦٦٠ و ١٩٩٠/٦٦٢ و ١٩٩٠/٦٦٤ .

وان يؤكد من جديد تصميمه على ضمان امتثال العراق لقرارات.
مجلس الأمن باستخدام الرسائل السياسية والدبلوماسية الى أقصى حد .

١ - يطالب السلطات وقوات الاحتلال العراقية بأن تقف وتمنع:
فورا عن أخذ رعايا الدول الأخرى رهائن وعن اساءة معاملة الكويتيين.
ورعايا الدول الأخرى واضطهادهم وعن أي أعمال أخرى كالأعمال التي
قدمت تقارير عنها الى المجلس والوارد وصفها اعلاه مما يشكل انتهاكا
لمقررات هذا المجلس وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة
واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولي .

٢ - يدعو الدول الى أن تجمع ما تكون في حوزتها أو يقدم اليها:

من معلومات مدعمة بالأدلة بشأن حالات الخرق الخطيرة من جانب العراق على النحو المبين في الفقرة اعلاه وان تجعل تلك المعلومات متاحة للمجلس .

٣ - يؤكد من جديد مطالبته بأن يقوم العراق فوراً بالوفاء بالتزاماته تجاه رعايا الدول الأخرى بالكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية بموجب الميثاق واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والمبادئ العامة للقانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة .

٤ - يؤكد من جديد كذلك مطالبته العراق بأن يسمح بمغادرة الكويت والعراق فوراً لمن يرغب في ذلك من رعايا الدول الأخرى بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والقنصليون وان يسهل هذه المغادرة .

٥ - يطالب العراق بأن يكفل فوراً توافر الأغذية والمياه والخدمات الأساسية اللازمة لحماية ورفا الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الأخرى في الكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت .

٦ - يؤكد من جديد مطالبته العراق بتوفير الحماية فوراً لسلامة ورفا موظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقارها في الكويت والعراق وعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه عرقلة هذه البعثات الدبلوماسية والقنصلية عن أداء مهامها بما في ذلك إمكانية الاتصال بمواطنيها وحماية أشخاصهم ومصالحهم والغاء أوامر باغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وسحب الحصانة من موظفيها .

٧ - يطلب الى الأمين العام في سياق مواصلة ممارسة مساعيهِ الحميدة في ما يتعلق بسلامة ورفاه رعايا الدول الأخرى في العراق والكويت أن يسعى الى تحقيق أهداف الفقرات ٤ و ٥ و ٦ وبخاصة توفير الأغذية والمياه والخدمات الأساسية للرعايا الكويتيين والبعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت واجلاء رعايا الدول الأخرى .

٨ - يذكر العراق بمسؤوليته بموجب القانون الدولي عن أي خسائر أو اضرار أو اصابات تنشأ في ما يتعلق بالكويت والدول الأخرى ورعاياها وشركاتها نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروع للكويت .

٩ - يدعو الدول الى جمع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمطالباتها ومطالبات رعاياها وشركاتها للعراق بجبر الضرر أو التعويض المالى بغية وضع ما قد يتقرر من ترتيبات وفقاً للقانون الدولي .

١٠ - يطلب إلى العراق الامتنال لأحكام هذا القرار وقراراته السابقة . وفي حال عدم الامتنال سيتعين على المجلس اتخاذ تدابير أخرى بموجب الميثاق .

١١ - يقرّر مواصلة النظر في المسألة بشكل نشط ودائم إلى أن تستعيد الكويت استقلالها ويستعاد السلم وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

١٢ - يضع ثقته في الأمين العام لإقامة مساعيه الحميدة إذا رأى من المناسب بمواصلتها ولبذل الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة الناجمة عن الغزو والاحتلال العراقيين للكويت وذلك على أساس قرارات مجلس الأمن ، ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) ويدعو جميع الدول سواء الموجودة في المنطقة أو غيرها إلى أن تواصل على هذا الأساس جهودها لتحقيق هذه الغاية بما يتفق والميثاق من أجل تحسين الحالة واستعادة السلم والأمن والاستقرار .

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن نتائج مساعيه الحميدة وجهوده الدبلوماسية .

ملحق رقم (٥)

هذه هي الاتفاقية التي وقع عليها وتبذلت في رفاح ١٢ شعبان المعظم سنة ١٢٢٤ الموافق ١٨ ايلول سنة ١٢٢٢ الموافق اول اكتوبر سنة ١٩٠٦ بين مندوبى الدولة العلية ومندوبى الخديوية الجليلة المصرية بشأن تعيين خط فاصل ادارى بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سينا بما انه قد عهد الى كل من الميرالاي اركان حرب احمد مطفر بك واليكباشى اركان حرب محمد فهمى بك بصفتهم مندوبى الدولة العلية والى كل من امير اللواء ابراهيم فتحى باشا والميرالاي روجر كرميكل روبرت اوين بك بصفتهم مندوبى الخديوية الجليلة المصرية بتعيين خط فاصل ادارى بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سينا قد اتفق الفريقان باسم الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية على ما يأتى :-

المادة الاولى - يبدأ الخط الفاصل الادارى كما هو معين بالخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية من نقطة رأس طابة الكائنة على السباحل الغربى بخليج العقبة ويمتد الى قمة جبل فورت مارا على رؤوس جبال طابة الشرقية المطلة على وادى طابة ثم من قمة جبل فورت يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الآتية :

من جبل فورت الى نقطة لا تتجاوز مائتى متر الى الشرق من قمة جبل فتحى باشا ومنهنا الى النقطة الحاصلة من تلاقى امتداد هذا الخط بالعامود المقام من نقطة على مائتى متر من قمة جبل فتحى باشا طريق غزة الى العقبة بطريق نخل الى العقبة (ومن نقطة التلاقى المذكورة الى التلة التى الى الشرق من مكان ماء يعرف بثميلة الردادى والمطلّة على تلك الثميلة (١) بحيث تبقى الثميلة غربى الخط) ومن هناك الى قمة رأس الردادى المدلول عليها بالخريطة المذكورة اعلاه بـ A-5 ومن هناك

الى رأس جبل الصقرة المدلول عليه بـ A. 4 ومن هناك الى القمة الشرقية لجبل أم فى المدلول عليها بـ A. 5 ومن هناك الى نقطة مدلول عليها بـ A. 7 الى الشمال من ثميلة سويلمة ومنها الى نقطة مدلول عليها A. 8 الى غرب الشمال الغربى من جبل سماوى ومن هناك الى قمة التلة التى الى غرب الشمال الغربى من بئر المغارة (١) وهو بئر فى الفرع للشمالى من وادى ما بين بحيث يكون البئر شرقى الخط الفاصل (١) ومن هناك الى A. 9 ومنها الى A. 9 bis غربى جبل المفراه ومن هناك الى رأس العين المدلول عليها بـ A. 10 bis ومن هناك الى نقطة على جبل أم حواويط مدلول عليها بـ A. 11 ومن هناك الى منتصف المسافة بين عامودين قائمين تحت شجرة على مسافة ثلثماية وتسعون مترا الى الجنوب الغربى من بئر رفاح والمدلول عليه بـ A. 15 ومن هناك الى نقطة التلال الرملية فى اتجاه مايتين وثمانين درجة (٢٨٠) من الشمال المغناطيسى (١) اعنى ثمانين الى الغرب) وعلى مسافة اربعماية وعشرين مترا فى خط مستقيم من العامودين المذكورين ومن هذه النقطة يمتد الخط مستقيما باتجاه ثلثماية واربعة وثلاثين درجة (٢٣٤) من الشمال المغناطيسى (اعنى ستة وعشرون الى الغرب) الى شاطئ البحر الأبيض المتوسط مارا بتلة خرائب على ساحل البحر .

المادة الثانية - قد يل على الخط الفاصل المذكور بالمادة الاولى بخط اسود متقطع فى نسختى الخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية والتى يوقع عليها الفريقان ويتبادلاها بنفس الوقت الذى يوقعان فيه على الاتفاقية ويتبادلاها .

المادة الثالثة - تقام اعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة التى على ساحل البحر الأبيض المتوسط الى النقطة التى على ساحل خليج العقبة بحيث ان كل عامود منها يمكن رؤيته من العامود الذى يليه وذلك بحضور مندوبى الفريقين .

المادة الرابعة - يحافظ على اعمدة الخط الفاصل هذه كل من الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية .

المادة الخامسة - اذا اقتضى فى المستقبل تجديد هذه الأعمدة أو الزيادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوبا لهذه الغاية وتطبق مواقع العمود التى تزداد على الخط المدلول عليه فى الخريطة .

المادة السادسة - جميع القبائل القاطنة فى كلا الجانبين لها حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتهم أى ان القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتعطى التأمينات اللازمة بهذا الشأن الى العربان والعشائر

وكذلك العساكر الشاهانية وأفراد الأهالي والجندرية ينتقمون من المياه التي بقيت غربي الخط الفاصل .

المادة السابعة - لا يؤذن للعساكر الشاهانية والجندرية بالمرور الى غربي الخط الفاصل وهم مسلحون .

المادة الثامنة - تبقى أهالي وعربان الجماعتين على ما كانت عليه قبلا من حيث ملكية المياه والحقول والأراضي كما هو متعارف بينهم .

ترجمة طبق الأصل المحرر باللسان

التركي

قول اغاسي اركان حرب

اسعد

كاتب تركي نظارة الحربية

يوسف سامح

المنسوب من قبل الخديوية الجليلة

المصرية

ميرلوا

ابراهيم فتحى

ميرالاي

أوين

المنسوب من قبل الدولة العلية

ميرالاي اركان حرب

مظفر

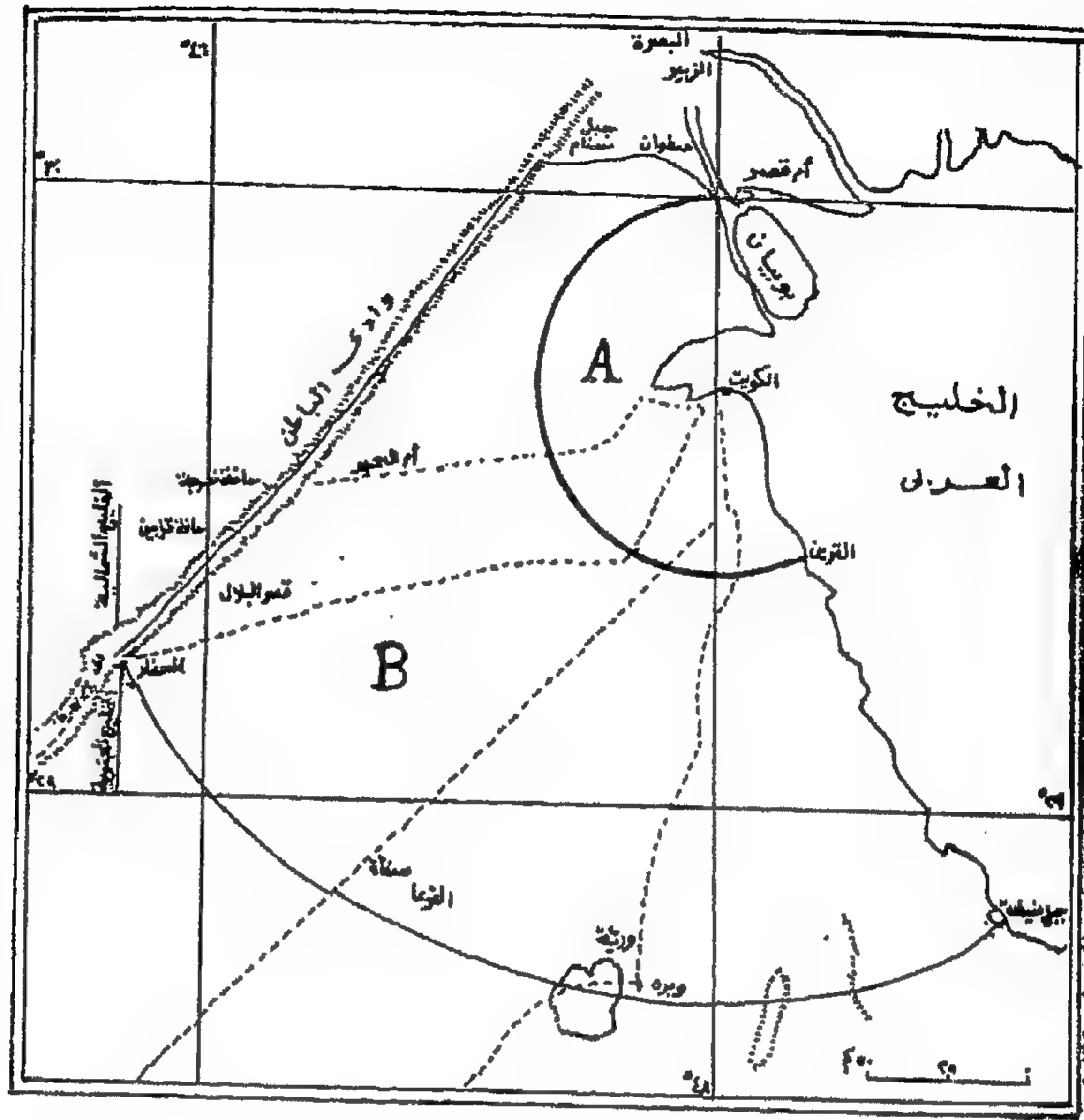
يكباشى اركان حرب

فهمى

ملحق رقم (٦)

القسم الأول : خاص بالكويت :

- ١ - تشكل الكويت قضاء مستقلا استقلالاً ذاتياً ، ويرفع شيخ الكويت العلم العثماني كما كان في السابق مع اضافة كلمة « الكويت » اليه .
- ٢ - وتتعهد الحكومة العثمانية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية او الوراثة وانما تصدر فقط الفرمانات الخاصة بالتعيين ، كما لا يجوز لها ان تحتل عسكريا جزءا من ارض الكويت المحددة في المواد التالية . ويجوز لحاكم الكويت ان يعين وكلاء لرعاية مصالحه في الولايات العثمانية .
- ٣ - تعترف الدولة العثمانية بالاتفاقات المعقودة بين الكويت وبريطانيا وخاصة اتفاق يناير سنة ١٨٩٩ كما تقر بالامتيازات التي منحها شيخ الكويت في اراضيها للبريطانية .
- ٤ - تعلن الحكومة انها لن تعقد اتفاقا جديدا او تسعى لاحتلال الكويت طالما ان الدولة العثمانية لم تنقض هذا الاتفاق .
- ٥ - ٧ خاصة بتخطيط الحدود وهي تخرج أم القصر وصفوان من الكويت ، اذ سبق للعثمانيين احتلالهما بينما تضم جزيرتي بويان ووارية للامارة رغم ادعاءات العثمانيين السابقة وتجعل خور الزير نهاية الحدود الشمالية والقرين في نهاية الحدود الجنوبية .
- ٨ - في حالة مد خط حديدي الى الكويت تنلق الحكومتان البريطانية والعثمانية على تنظيم حمايته .
- ٩ - تحترم املاك شيخ الكويت في البصرة وتعفى من الضرائب . ومن الملاحظ ان هذه القضية ستثير خلافات بعد استقلال العراق .



شكل (٢)

خريطة الكويت الملحقه بالاتفاقية البريطانية العثمانية لسنة ١٩١٣ - المنطقة (A) التي يمارس لشيخ الكويت الاستقلال الذاتي الكامل فيها وتتبعها جزر وربة ، وبوبيان ، ومسكان وفيلكا ، وأم المردام ، وعوها ، وكبر ، قاروه ، والمقطة مع الجزيرات والمياه الاقليمية الملاصقة (المادة الخامسة من الاتفاقية)

المنطقة (B) وتدخل فيها المناطق التي تعيش فيها القبائل التي تنص المادة السادسة من الاتفاقية على اعتبارها تابعة لشيخ الكويت ، الذي يستوفى منها العشور والمنح الادارية . ولا تبشر الحكومة الامبراطورية العثمانية في هذه المنطقة أى عمل ادارى بدون علم ودراية شيخ الكويت ، كما تمتنع عن اقامة حامية عسكرية أو القيام بعمل عسكري مهما كان نوعه . الخ وقد حددت حدود هذه المنطقة في المادة السابعة من الاتفاقية .

(صورت عن وزارة الخارجية البريطانية)

ملحق رقم (٨)

رسالتان

من رئيس وزراء العراق ومن حاكم الكويت

تؤكدان الحدود الكويتية العراقية

الأولى : مؤرخة في ١٩٣٢/٧/٢١

والثانية : مؤرخة في ١٩٣٢/٨/١٠

(١)

من : نوري باشا السعيد

إلى : السير أي همفري

مكتب مجلس الوزراء

بغداد في ١٩٣٢/٧/٢١

أظن بأن سعادتكم توافقون على أن الوقت قد حان لتأكيد الحدود
الموجودة بين العراق والكويت .

ولهذا فانا ارجو أن تتخذوا الاجراءات الضرورية لأخذ موافقة
السلطات المسؤولة في الكويت على تفصيلات الحدود الموجودة بين
البلدين .

« من تقاطع وادي العوجا بالباطن ومنها في اتجاه شمال خط الباطن
إلى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان تماما ، ومنها شرقا فتمر بجنوب

آبار صفوان ، جبل سنام ، وأم قصر ، مجتازا الى العراق وهكذا الى
مفترق طرق خور زبير ، وخور عبد الله .

ان جزيرة وربة ، وبوبيان ، مسكان (أو مشجان) ، وفيلكة ،
وعومة ، وكبر ، وقارو ، وأم المرادم ، هي للكويت .

من حاكم الكويت

الى الوكيل السياسى فى الكويت

فى ١٠/٨/١٩٣٢

بيد السرور تسلمنا رسالتكم السرية ، والمؤرخة فى ٧ الجارى ربيع
الثانى ١٣٥١ الموافق ٩/٨/١٩٣٢ ، وعلمنا بمحتوياته ، وكذلك ترجمة
الرسالة المؤرخة فى ٢١/٧/١٩٣٢ ، المرسلة من سعادة المندوب السامى
فى العراق الى سعادة المقيم السياسى فى الخليج الفارسى ، وترجمة
المؤرخ فى ٢١/٧/١٩٣٢ ، والمرسل الى سعادة نورى باشا السعيد -
رئيس وزراء العراق ، بخصوص الحدود العراقية - الكويتية .

وكذلك علمنا من كتاب سعادة المقيم السياسى المؤرخ فى ٣٠/٧/
١٩٣٣ بأن البنود التى اقترحها رئيس وزراء العراق قد وافقت عليها
حكومة صاحب الجلالة .

ولذلك ، نرجو أن نخبركم بأننا نوافق على تأكيد الحدود الموجودة
بين العراق والكويت كما هى مفصلة فى كتاب رئيس وزراء العراق .

ملحق رقم (٩)
الخليج ٥/٤/١٩٩١
تعقياً على مقال د. يونان لبيب رزق
رؤية أخرى للغم
الحدود المصرية - السودانية

فى الحلقة رقم (٣) بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٩١ م من سلسلة مقالاته-
« الحدود - الغم المدفون فى العلاقات العربية - العربية » كتب الأستاذ
الدكتور يونان لبيب رزق عن أزمة الحدود التى نشبت بين مصر والسودان
فى فبراير ١٩٥٨ م . وأود أن أعرض هنا وجهة نظر سودانية حول
جذور الأزمة وتداعياتها ، وإن اتناول بالتعليق بعض ما ورد فى مقالة-
الدكتور يونان .

جذور الأزمة

مما لا شك فيه أن أزمة الحدود السودانية - المصرية تتمحور بصفة-
رئيسية حول التكييف القانونى لاتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ م بين مصر
وبريطانيا بشأن إدارة السودان فى المستقبل والأثر القانونى الذى رتبته
القرارات الإدارية الصادرة من نظارة الداخلية المصرية فى ٢٦ مارس
١٨٩٩ م و ٢٥ يوليو / ٤ نوفمبر ١٩٠٢ م على المادة الأولى من الاتفاقية
والتي تقضى بأن لفظ السودان تطلق على جميع الأراضى الواقعة جنوب
خط عرض ٢٢ درجة .

وفى هذا الصدد فاننى اتفق تماماً مع الدكتور يونان بأن كل

ما قصدت اليه هذه المادة هو التمييز لأغراض إدارية بحتة بين الإقليمين المصري والسوداني . فمن الجلي أن القول بغير هذا لا يتواءم مع التفسير المصري الرسمي لاتفاقية ١٨٩٩ ، وتتعين الإشارة هنا بوجه خاص الى مفاوضات عدلى - كيرزون في ١٩٢١ م ومفاوضات معاهدة سنة ١٩٣٦ م وخطاب النقراشي باشا أمام مجلس الأمن في أغسطس ١٩٤٧ م وبيان ٨ أكتوبر ١٩٥١ م بشأن انتهاء العمل بأحكام معاهدة ١٩٣٦ م وأحكام اتفاقية ١٨٩٩ م .

فطبقا للتفسير المصري فان اتفاقية ١٨٩٩ م ولم تكن اتفاقية سياسية لأن مصر لم تكن وقت التوقيع عليها تملك أهلية إبرام معاهدات سياسية . ففرمانات الباب العالي كانت تحظر على خديوى مصر الدخول في معاهدات سياسية مع الدول الأجنبية . كما وكانت تحظر عليه التنازل عن أى من الأقاليم المسندة اليه . وحرى بالذكر أن لورد كرومر توقع في المذكرة التفسيرية لمشروع اتفاقية ١٨٩٩ م أن يطعن في الاتفاقية على أساس مخالفتها لهذه الفرمانات . ولكن كان من رأيه أن هذا الطعن يمكن دحضه استنادا الى ان الاتفاقية لم تكن معاهدة بالمعنى الصحيح . وبالتوقيع عليها فان الخديوى لا يؤدى عملا من أعمال السيادة الخارجية وإنما يمارس حقه في وضع ترتيبات الإدارة الداخلية للأقاليم التي أسندها اليه الباب العالي .

وطبقا للتفسير المصري أيضا فان اتفاقية ١٨٩٩ م كانت بشأن إدارة السودان ولم تمس السيادة المصرية عليه . . بمعنى آخر أن بريطانيا كانت تشارك في إدارة السودان ولكن السيادة عليه كانت لمصر وحدها .

وهكذا فطالما أن اتفاقية ١٨٩٩ م أقامت خط ٢٢ درجة كحدود إدارية بين مصر والسودان ، وطالما أن الاتفاقية لم تكن سياسية ولم تمس السيادة المصرية على السودان فلا غرابة في أن تعتمد توصيات اللجان المحلية لتعديل الحدود الإدارية بقرارات إدارية تصدرها نظارة الداخلية المصرية . وهذا ما حدث تماما في ٢٦ مارس ١٨٩٩ م و ٢٥ يوليو / ٤ نوفمبر ١٩٠٢ م .

وحتى يكون القارئ على بينة من الظروف والأوضاع وقت صدور هذه القرارات ، يجدر بنا أن نوضح انه في الفترة التي أعقبت حملة استرداد السودان واستقرار الجزء الأكبر من الجيش المصري هنالك لم يكن من اليسير التمييز بين الإدارتين السودانية والمصرية أو القطع فيما يتصل بالحدود السودانية - المصرية بوجود أطراف سودانية ومصرية لكل قرار أو تصرف . فقد عهد بإدارة السودان للعسكريين البريطانيين الذين كانوا في خدمة الجيش المصري . وحتى مقتل سير لى استاك في القاهرة

فى نوفمبر ١٩٢٤ م كان سردار الجيش المصرى هو أيضا حاكم السودان العام . كما كانت شؤون الحدود فى مصر والسودان يديرها ضباط بريطانيون يعملون فى ادارة مخابرات الجيش المصرى .

ويكفى تدليلا على ذلك انه عندما عدل فى عام ١٩٠٧ م القرار الادارى لسنة ١٩٠٢ م فيما يتعلق بالحدود بين مصر والسودان فى منطقة كورسكو فقد تم ذلك بمقتضى رسائل تبودلت بين همنريز واوين وبرايملى وكلهم من البريطانيين الذين كانوا يعملون فى دائرة المساحة المصرية وادارة المخابرات بالجيش المصرى . ولم يجر اعتماد هذا التعديل من قبل نظارة الداخلية المصرية ولكنه حصل على موافقة السردار .

وثمة ملاحظة مهمة ينبغى تسجيلها هنا وهى ان الحديث عن « الطابع الدولى » لاتفاقية ١٨٩٩ م أو الحكم بأن « علاقة تعاقدية » قد تمخضت عنها لابد وان يأخذ فى الاعتبار الرأى المصرى الرسمى الذى ظل حتى انتهاء العمل باتفاقية ١٨٩٩ م . فى اكتوبر ١٩٥١ م يطعن فى صحة الاتفاقية على أساس ان مصر ، لم ترتبط بالاتفاقية طوعا وبارادتها الحرة وانه لم تتبع فى ابرامها الاجراءات الرسمية .

فقد قال النقراشى باشا فى خطابه امام مجلس الامن فى اغسطس ١٩٤٧ م ان اتفاقية ١٨٩٩ م كانت خالية من الشروط الرسمية وانها وقعت دون تبادل أى وثيقة من وثائق التفويض ولم تكن احكامها محل تصديق كما ولم تعرض لموافقة المجالس التشريعية . وقال النقراشى ايضا ان عنوان اتفاقية ١٨٩٩ م يكفى لتوكيد صفتها غير الرسمية ذلك انها وصفت عند ابرامها بأنها تتعلق بالادارة المستقبلية للسودان .

وفى بيان ٨ اكتوبر ١٩٥١ م قال النحاس باشا ان الغاء اتفاقية ١٨٩٩ م وانهاء العمل بها امون وايسر من معاهدة سنة ١٩٣٦ م لأنها عقدت فى وقت لم تكن مصر تملك فيه عقد المعاهدات السياسية وكان الاكراه والاملاء واضحين فيها وفى الملابس التى سبقت عقدها . ومضى النحاس الى القول بأن الاتفاقية لم تنص على اجل لانتهاء الوضع الذى فرضته [فهو وضع مؤقت أمّلته السيطرة البريطانية على أمور مصر فى ذلك الحين فلا بد أن يزول بزوالها] . وقرر النحاس بين معاهدة سنة ١٩٣٦ م واتفاقية ١٨٩٩ م حينما قال انه كان يكفى لانتهاء العمل باتفاقية ١٨٩٩ م صدور قرار من وزارة الخارجية المصرية . ولكن نظرا لارتباط هذا العمل بقضية الوطن الكبرى فقد فضل أن يتوج بموافقة البرلمان المصرى .

نخلص من كل ما سبق الى أن هناك ما يسند الرأى القائل بأن خط ٢٢ درجة والتعديلات التى أدخلت عليه فى ٢٦ مارس ١٨٩٩ م و ٢٥

يوليو / ٤ نوفمبر ١٩٠٢ و ١٩٠٧ م شكل آنذاك حدوداً إدارية بين مصر والسودان وظل كذلك حتى يناير ١٩٥٦ م حيث تحول بعد اعتراف مصر باستقلال السودان الى حدود سياسية .

ومما يجدر ذكره أن الحكومة المصرية لم تعترض أو تحتج أو - على أقل تقدير - تتحفظ على الانتخابات السودانية التي أجريت في منطقتي وادي حلفا وحلايب في عام ١٩٥٢ م وفقاً لقانون الحكم الذاتي الصادر بموجب اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان المعقودة بين الحكومتين البريطانية والمصرية في فبراير ١٩٥٢ م . وبمقتضى أحكام هذه الاتفاقية فقد كانت مصر ممثلة في اللجنة الدولية التي انيط بها إجراء الانتخابات . ولا اعتقد ان في ما صرح به السفير المصري في الخرطوم اللواء محمود سيف اليزل خليفة في ١٨ فبراير ١٩٥٨ م التبرير الكافي لذلك . فقد قال ان انتخابات عام ١٩٥٢ م كانت لتقرير مصير السودان بين الاتحاد مع مصر أو الاستقلال التام وأما انتخابات عام ١٩٥٨ م فتجرى في دولة ذات سيادة .

ومع ذلك يبقى عصياً على التبرير عدم مطالبة الحكومة المصرية بمنطقتي وادي حلفا وحلايب فور اختيار البرلمان السوداني بالاجماع في أول يناير ١٩٥٦ م للاستقلال التام أو عند اعترافها باستقلال السودان فلا جدال في أنه بات مؤكداً خلال عام ١٩٥٥ م بأن البرلمان السوداني سيختار الاستقلال التام لأن حزب الأغلبية أي الوطني الاتحادي الذي كان يتزعمه رئيس الوزراء آنذاك السيد اسماعيل الأزهري كان قد تخلى عن فكرة الاتحاد مع مصر وانضم الى مؤيدي خيار الاستقلال التام .

تفجير الأزمة وتصعيدها

خلافًا لما ذكر الدكتور يونان فان حزب الأمة لم يكن يحكم منفرداً. عندما نشب نزاع الحدود بين مصر والسودان في فبراير ١٩٥٨ م . فلقد كان السيد عبد الله خليل يرأس آنذاك حكومة ائتلافية مكونة من حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي . وكان يرعى حزب الشعب الديمقراطي السيد على الميرغني ويتزعمه الشيخ على عبد الرحمن الأمين الذي كان يشغل موقع نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في حكومة عبد الله خليل . وغنى عن القول فقد كان حزب الشعب الديمقراطي من أكثر الأحزاب السودانية موالية لمصر .

ويتبين بمطالعة وثائق الأزمة انه ليس هناك ما يبرر الزعم بان الحكومة السودانية هي التي فجرت الأزمة وسعت الى تصعيدها . فالأزمة لم تنفجر عندما صدر في عام ١٩٥٧ م أمر تقسيم الدوائر لمجلس النواب السوداني ولكن في العام التالي لذلك . وكانت العلاقة بين الحكومتين تمر

وقتها بفترة من التوتر بسبب الخلاف حول تقسيم مياه النيل وتعويضات أهالى مناطق وادى حلفا التى ستغمرها مياه مشروع السد العالى .

على كل حال ، فى أول فبراير ١٩٥٨ م وبينما كانت الحكومة الائتلافية منهمكة فى الاعداد للانتخابات البرلمانية التى حدد لها يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٨ م وكان معظم الوزراء بمن فيهم وزير الخارجية يتابعون الحملة الانتخابية فى اقاليم السودان المختلفة ، تلقت تلك الحكومة مذكرة من الحكومة المصرية بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٥٨ م ادعت هذه المذكرة ان ادخال المنطقة الواقعة شمالى وادى حلفا ومنطقة حلايب الواقعة على ساحل البحر الأحمر ضمن الدوائر الانتخابية السودانية يناقض اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ م ويشكل بذلك خرقا للسيادة المصرية . لأن هذه المناطق مصرية ولا يحق لحكومة السودان ان تشملها ضمن الدوائر الانتخابية . وطالبت الحكومة المصرية بإلغاء الحدود التى أنشأتها قرارات نظارة الداخلية المصرية فى مارس ١٨٩٩ م ويوليو / نوفمبر ١٩٠٢ م على اعتبار انها كانت حدودا ادارية والعودة الى الحدود التى أنشأتها اتفاقية ٩ يناير ١٨٩٩ م على أساس انها تمثل الحدود السياسية بين مصر والسودان .

وقبل ان يلتزم شمل مجلس الوزراء السودانى لمناقشة المذكرة المصرية بعثت الحكومة المصرية بمذكرة اخرى بتاريخ ٩ فبراير ١٩٥٨ م .

وقد سلمها السفير المصرى الى رئيس وزراء السودان فى ١٢ فبراير ١٩٥٨ م . أعلنت الحكومة المصرية فى هذه المذكرة انه استنادا الى حقوق سيادتها فقد قررت أن تتيح لسكان منطقتى وادى حلفا وحلايب فرصة الاشتراك فى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية بين الرئيسين جمال عبد الناصر وشكرى القوتلى .

ثم اخطر وزير الخارجية المصرى السفير السودانى فى القاهرة فى ١٦ فبراير ١٩٥٨ م بأنه حتى يتسنى اجراء الاستفتاء فقد تم ارسال لجان انتخابية وقوات من حرس الحدود الى المناطق التى تطالب بها مصر وأن هذه اللجان ستكون فى هذه المناطق فى التاريخ المحدد للاستفتاء وهو ٢١ فبراير ١٩٥٨ م . وفى مذكرة بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٥٨ م عبرت الحكومة المصرية عن اصرارها على أن يشمل الاستفتاء المناطق المتنازع عليها .

وطلبت من الحكومة السودانية سحب الكتيبة الموجودة هناك الى جنوب خط ٢٢ درجة .

ومن الثابت ان قوات من حرس الحدود المصرية يقودها القانمقام رؤوف الجوهري دخلت منطقة حلايب المتنازع عليها ورفعت فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ م العلم المصرى فى ابو رماد التى تقع شمال خط ٢٢ درجة . كما ان باخرة مصرية اخترقت الحدود السودانية فى ٢٠ فبراير ١٩٥٨ عشية

الاستفتاء المصرى ولم ترضخ للامر بالوقوف الذى اصدرته لها نقطة شرطة
حرس السودانية وتم اعتراض الباخرة فى بيرة وحجزها فى وادى حلفا .
وقد تكشف ان الباخرة كانت تحمل لجان الاستفتاء وبعض العسكريين .

وينكر أن السفير المصرى فى الخرطوم كان قد أعلن فى مؤتمر
صحفى نى ١٨ فبراير ١٩٥٨ م أن دخول لجان الاستفتاء فى المناطق
المتنازع عليها لا يعتبر تعديا لأن تلك اللجان قد دخلت ارضا مصرية . كما
وان دخول قوات من حرس الحدود مع لجان الاستفتاء أمر طبيعى ولا يمكن
أن يعتبر عملا عسكريا .

السودان يحاول احتواء الأزمة

وبالرغم من تسارع الأحداث فقد حاولت الحكومة السودانية بالذكرات
وعبر الهاتف وبارسال وزير خارجيتها الى القاهرة اقناع الحكومة
المصرية بارجاء بحث مسألة الحدود الى ما بعد الانتخابات السودانية .

فتمنيذا لقرار لمجلس الوزراء حاول عبد الله خليل فى صباح ١٧
فبراير ١٩٥٨ م الاتصال هاتفيا بالرئيس جمال عبد الناصر ولكنه ابلغ بأن
عبد الناصر فى مكان غير معلوم وتلقى المصادثة نيابة عنه زكريا
محيى الدين وزير الداخلية . نقل عبد الله خليل الى زكريا محيى الدين
رغبة حكومة السودان فى ان ترجىء مصر ما اتخذت من اجراء فى المناطق
التي تطالب بها الى ما بعد الانتخابات السودانية . وأكد له استعداد
السودان للدخول فى مفاوضات مع مصر بشأن هذا الموضوع بعد
الانتخابات السودانية .

وبتكليف من مجلس الوزراء سافر وزير الخارجية محمد احمد
محجوب الى القاهرة لينقل الى الرئيس عبد الناصر رغبة السودان فى
تأجيل موضوع الحدود الى ما بعد الانتخابات السودانية . اجتمع محجوب
مع عبد الناصر وبزكريا محيى الدين فى ١٨ و ١٩ فبراير ١٩٥٨ م . ابلغ
محجوب الحكومة المصرية انها اذا وافقت على اجراء الانتخابات
السودانية فى المناطق المتنازع عليها ، فان حكومة السودان ستصدر تعهدا
بأنها لن تستند الى اجراء الانتخابات كبيئة لتأييد ادعاء السيادة على هذه
المناطق . رفضت الحكومة المصرية ذلك واقترحت الا تجرى أى انتخابات
ليس فى المناطق المتنازع عليها فحسب وانما فى كل اجزاء دائرة وادى
حلفا ودائرة البشاريين . وقد رفض السودان هذا الاقتراح ورفض
اقتراحا مصرية آخر بأن تجرى الانتخابات السودانية والاستفتاء المصرى
بشرط أن توضع صناديق الاقتراح خارج المناطق المتنازع عليها ، ولم
تسفر المباحثات عن نتيجة تذكر .

ويلاحظ أنه بالرغم من أن الحكومة المصرية رفضت في ١٧ و ١٨ و ١٩ فبراير ١٩٥٨ م اقتراح السودان بتأجيل بحث مسألة الحدود الى ما بعد الانتخابات السودانية ، الا أنها قبلت بذلك في ٢١ فبراير ١٩٥٨ م بموجب بيان صحفي اصدرته في القاهرة وتلاه في نفس اليوم على مجلس الأمن المندوب المصري عمر لطفى وذلك عندما انعقد المجلس للنظر في الشكوى التي قدمها السودان في ٢٠ فبراير ١٩٥٨ م .

حظى موقف حكومة عبد الله خليل من أزمة الحدود وأسلوب معالجته لها بقبول كل الأحزاب والهيئات السودانية بما في ذلك الأحزاب والهيئات الموالية لمصر . ولعل في ذلك ما يدفع عن حكومة عبد الله خليل تهمة المزايدة على العلاقات بين مصر والسودان أو تأليب الشارع السوداني .

ففي المؤتمر الذي عقد بدار اتحاد طلاب جامعة الخرطوم أعلنت كافة الأحزاب والهيئات السودانية تأييدها لموقف الحكومة . وضمن ذلك التأييد في مذكرة سلمها مندوبو هذه الأحزاب والهيئات الى السفير المصري في الخرطوم .

ابدى مؤتمر الأحزاب والهيئات استنكاره واستياءه للأسلوب الذي لجأت اليه مصر لمعالجة مسألة الحدود . وعبر المؤتمر عن رغبته وأمله في حل الأزمة بالطرق السلمية . وناشد المؤتمر الحكومة المصرية قبول اقتراح حكومة السودان بإرجاء المشكلة برمتها الى ما بعد الانتخابات السودانية على أن تعطى حكومة السودان تعهدا كتابيا تقرر فيه ان اجراء الانتخابات السودانية في المناطق المتنازع عليها لن يستعمل حجة ضد مصر أثناء المفاوضات مستقبلا .

وقع على هذه المذكرة الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي وحزب الأمة والجبهة القومية للاستعمار (واجهة الحزب الشيوعي) والحزب الجمهوري وجماعة الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية . ومن الهيئات وقع عليها اتحاد عمال السودان واتحاد طلاب الأقسام العالية بالمعهد الفني واتحاد الشباب السوداني .

وبعث السيد علي الميرغني برسالة الى الرئيس عبد الناصر نقتطف منها الآتي : [نناشدكم باسم الاخاء والروابط العريقة بين البلدين ان توقفوا كل اجراء وان يعود الأمر الى ما كان عليه سابقا فتوقفوا أي تدخل في الأراضي التي كانت ولا تزال تحت الإدارة السودانية . وبعد ذلك ترى أن

يجلس الطرفان ليعالجا الأمر بروح ودية تهدف الى احقاق الحق ورعاية حقوق الطرفين وفقا للمعرف الدولي والقانون » .

وعاتب حزب الشعب الديمقراطي فى بيان اصدره فى ١٨ فبراير ١٩٥٨ م الحكومة المصرية . وأعلن حزب الشعب ان حكومة السودان بموافقتها على المفاوضات قد سلكت طريقا صحيحا يتمشى مع الاخساء الصحيح . واعتبر الحزب خطوة مصر بعد موافقة حكومة السودان غير معقولة ولا مفهومة كما أعرب الحزب عن أمله فى أن تسحب مصر لجان الاستفتاء وتنتظر نتيجة المفاوضات .

اللجوء الى مجلس الأمن

يأخذ الدكتور يونان على الحكومة السودانية اللجوء الى مجلس الأمن واعتبر ذلك من قبيل التصعيد غير المبرر . ويبدو أنه يشارك السيد عمر لطفى مندوب مصر آنذاك لدى الأمم المتحدة الرأى بأن السودان قد تخطى جامعة الدول العربية .

وحقيقة الأمر ان التدهور السريع فى الموقف والذى نتج عن حشد القوات على جانبي الحدود واصرار الحكومة المصرية على اجراء الاستفتاء فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ م ورفضها اقتراح السودان بتأجيل بحث مسألة الحدود الى ما بعد الانتخابات هو الذى دفع الحكومة السودانية الى اللجوء الى مجلس الأمن . وقد عبر عن ذلك رئيس وزراء السودان فى خطابه بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٥٨ م الى الأمين العام للأمم المتحدة . فقد ابلغ الأمين العام بأن التقارير تشير الى ان مصر قد حشدت قوات عسكرية على الحدود المشتركة وبما انها تصر على اجراء استفتاء فى اقليم سودانى وبما أن السودان عازم على حماية اقليمه ، فان الموقف قد يؤدى الى اخلال بالسلم واذا لم يسيطر عليه فلربما يتطور نزاع مسلح .

ومن ناحية أخرى فان موقف الجامعة العربية من الأزمة قد اتسم بالفتور ان لم يكن اللامبالاة . فقد اخطر السودان سفراء الدول العربية فى الخرطوم بتفاصيل الأزمة فى ١٨ فبراير ١٩٥٨ م . وفى التاريخ نفسه بعث السودان بمذكرة حول الأزمة الى الأمين العام لجامعة الدول العربية . وفى ٢٩ فبراير ١٩٥٨ م طلبت الحكومة السودانية من الجامعة العربية بذل مساعيها الحميدة لتسوية الأزمة . ولم يصدر أى شئ عن الجامعة العربية الا فى ٢٠ فبراير ١٩٥٨ م . فقد أصدرت الأمانة العامة فى ذلك التاريخ بيانا أشارت فيه الى طلب الحكومة السودانية والى أن الأمين العام أجرى اتصالات مع المراجع المصرية المسؤولة فأكدت له ان الحكومة

المصرية باقية عند موقف المسألة والأخوة وحسن الجوار ، وأنه تأييد لهذه الروح فقد أصدرت الحكومة المصرية بيانا أعلنت فيه أرجاء تسوية المسألة الى ما بعد الانتخابات السودانية حيث تبدأ المفاوضات لتسوية المسائل المتعلقة بين البلدين .

ولا يفوتنى ان اذكر اننى قد اعدت قراءة الكلمة الموجزة التى ألقاها مندوب بريطانيا سير بيرسون ديكسون فى مجلس الأمن . ولكننى اعترف . بأننى قد اخفقت فى الوقوف على المساعدة التى قدمها للحكومة السودانية لتصعيد الأزمة . خاصة وان المندوب البريطانى قد تحدث بعد ان تلى المندوب المصرى البيان الذى أصدرته مصر فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ م وأعلنت فيه قبول أرجاء بحث مسألة الحدود الى ما بعد الانتخابات السودانية . وقطعا فأنا لا اقصد بهذا الدفاع عن الحكومة البريطانية وانما التأكيد على ان الحكومة السودانية لم تكن فى ادارتها لازمة الحدود تعمل بوحى من الحكومة البريطانية .

وأخيرا أمل حين تنهى الظروف الموضوعية والمناخ الملائم ان يزال لغم الحدود من العلاقات السودانية - المصرية بما يحفظ اواصر الاخاء والود بين الشعبين الشقيقين ويتفق مع تطلعاتهما للوحدة .

د . فيصل عبد الرحمن على طه

استاذ فى جامعة الخرطوم سابقا

ملحق رقم (١٠)

وفيق

بين حكومة جلالة ملكة الإنكليز وحكومة الجناح العالي

خديو مصر بشأن ادارة السودان فى المستقبل

حيث أن بعض اقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة
الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها
بالاتحاد حكومتنا جلالة ملكة الإنكليز والجناح العالي الخديوى .

وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة
الأقاليم المفتوحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه
الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى
الآن وما تستلزمه حالة كل من الاحتياجات المتنوعة .

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة
على لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الادارى والقانونى
الآنف ذكره وفى اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل .

وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصبوية إلحاق ولدى حلفا وسواكن
اداريا بالأقاليم المفتوحة المجاورة لهما .

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما
من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

(المادة الأولى)

تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضى الكائنة الى
جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولا - الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ ١٨٨٢ •
أو ،

ثانيا - الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة
السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة
والحكومة المصرية بالاتحاد •
أو ،

ثالثا - الأراضى التى قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان
من الآن فصاعدا ،

(المادة الثانية)

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجميع
أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصرى
فقط •

(المادة الثالثة)

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف
واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء
على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر عال خديوى
يصدر برضاء الحكومة البريطانية •

(المادة الرابعة)

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول
به والتى من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية
فيه بجميع أنواعها وكيفية إيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها
أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانين
والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو
على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحويل أو
نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة •

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى
يصدرها من هذا القبيل الى وكيله وقنصل جنرال الحكومة البريطانية
بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجنباب العالى الخديوى •

(المادة الخامسة)

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر بإجراء منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

(المادة السادسة)

المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

(المادة السابعة)

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية الا أنه في حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أية مينا أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

(المادة الثامنة)

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(المادة التاسعة)

يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام المصرفية ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(المادة العاشرة)

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلاتان بالسودان ولا يجرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(المادة الحادية عشرة)

ممنوع منعا مطلقا ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

(المادة الثانية عشرة)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل البرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة الروحية وتبيعها أو تشييلها .

الامضاءات

(كرومر) (بطرس غالى)

حيث قد تقرر فى المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان فى المستقبل أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن ،

وحيث أنه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن فى أى وقت من الأوقات وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن خصوصا لما يترتب عليه من النفقات ،

وحيث أن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهليها قد ألحق بهم ضررا جسيما فيكون حينئذ من الصواب اجراء المساواة بين تلك المدينة وبين باقى السودان ،

وحيث أنه بناء على ما ذكر تراءى لنا تعديل الوفاق المشار اليه .

فيما لنا نحن الموقعين على هذا من التقويض التام فى ذلك قد حصل التراضى والاتفاق بيننا على ما هو آت :

(المادة الأولى)

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة فى وفاقنا الرقم ١٩ يناير
سنة ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من احكام النظام
الذى تقرر فى ذلك الوفاق لادارة السودان فى المستقبل ٤

تحريرا بمصر فى ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩

امضاء

(بطرس غالى) (كرومر)

ملحق رقم (١١)

نظارة الداخلية

قلم السكرتارية العمومية

صورة ما صدر من الداخلية لمحافظة النوبة بتاريخ ٢٦ مارس ١٨٩٩
(نمرة ٩ ادارة) بشأن الحدود الفاصلة بين مصر والسودان والذي نشر
بالجريدة الرسمية بالعدد نمرة ٣٥ الصادر في ٢٧/٣/١٨٩٩ .

قد اطلعنا على افادة حضرتكم رقم ١٤ مارس ١٨٩٩ (١٩ محاسبية)
المتضمن انه بناء على طلب جناب قومندان حلفا وتنفيذا للوافق المبرم
بين حكومة جلالة ملكة انجلترا والحكومة المصرية بتاريخ ١٩ يناير ١٨٩٩
مما يختص بالحدود الفاصلة بين مصر والسودان قد تقرر بين حضرة
القومندان الموما اليه وضابط بوليس التوفيقية من جهة وبين مأمور فرقة
املاك الميرى بمحافظة ذات الطرف ومعاون بوليس مركز حلفا من جهة
اخرى في جعل نهاية حدود بلاد السودان شمالا من الجهة الغربية على
مسافة ٢٠٠ متر شمالا من البرية بناحية فرس من الجهة الشرقية على كل
منهما الشمالية (مصر) والجنوبية (السودان) وكان ذلك بحضور عمد
ومشايع الناحيتين المذكورتين ونتاج عن هذا ان ناحية فرس التي تتبع
السودان ترك من زمامها لمصر ثلاثة أفدنة وقيراطان اطيانا و ٥٨ نخلة
وترك للسودان من زمام ناحية اندان التابعة لمصر ٩٩ فداناً وسبعة
قرايط اطيانا و ١٥٥ نخلة وانه بهذا التحديد دخل حدود السودان من
بلاد المحافظة عشر بلاد زمامها ٤٠٩٤ فداناً و ١٢ قيراطاً وانه بناء على
ما ذكر رايتم تقسيم البلاد الباقية من مركزي حلفا والكنوز على مركزين
حلفا والكنوز على مركزين كما كانا حسب الآتي بعد :

اولا : مركز حلفا : يسمى مركز الدر ويكون مقره بناحية كروسكو ويتبع
له ٢٢ بلداً من اندان جنوبا الى شاترما شمالا حيث يكون امتداده ١٥٦

ك.م.م. وزمامه ٩١١٧ فداناً و ١٠ قراريط و ٨ أسهم اطيانا و ٢٥٤٧٩٣ نخلة وتعداد اهاليه ٣١٧٠٣ نفساً .

ثانيا : مركز الكنوز : يسمى بمركز ابي هور ومقره يكون بناحية ابي هور ويتبع له ١٨ بلداً تبتدىء من ناحية المضيع الى ناحية الشلال شمالاً حيث يكون امتداده ١٤٤ ك.م.م. وزمامه ٨٠٢٥ فداناً و ٥ قراريط و ١١٠٤٤٠ نخلة وتعداد اهاليه ٢٣٣١٩ نفساً .

وهذا حسب الكشف المبين بالكشف الوارد مع الرسم النظرى على افادتكم المذكورة وقد تصانف ورود مكتوب من نظارة المالية نمرة ٥ اموال مقررة بأنها وافقت على ما سره شرق - فرس - جزيرة فرس - دبيرة - سره غرب - اشكيت - ارقين - دغيم - عنقش - دبروسة .

وان فيها عدد زمام الذى ذكرتمود ٧٢٠ فدان و ٥ قراريط و ٨ أسهم اطيانا من املاك الميرى المحررة ، وحررت لحضرتكم بذلك ، وحيث أننا قد وافقنا على هذا التحديد الشامل لعدد البلاد والاهالى ومقادير الزمام مع تسمية مركز حلفا بمركز كورسيكو كما رأت المالية وكاسم الناحية التى سيكون بها وتسمية المحافظة بمديرية اسوان فاقضى ترقيمه بحضرتكم بذلك ولنظارة الحقانية والأشغال العمومية والمالية والعلم به .

ناظر الداخلية

امضاء (مصطفى فهمى)

نشر بالجريدة الرسمية بالعدد ٣٥ فى ٢٧/٣/١٨٩٩

ملحق رقم (١٢)

قرار

ناظر الداخلية في ٤ نوفمبر ١٩٠٢

انه بالنسبة لتتبع مديرية اسوان لنظارة الداخلية قد اقتضى الحال وضع نظام مخصوص لعربان هذه المديرية لأن نظام العربان الصادر به القرار من هذه الوزارة بتاريخ ٣ مايو ١٨٩٥ لا ينطبق على احوال عربان تلك المديرية .

ولما كان من الضروري لصالح الأشغال الادارية تحديد منطقة قبائل عربان مصر والسودان بصفة نهائية فلذلك قد حصل الاتفاق بين نظارتي الداخلية والحربية على تشكيل قومسيون لهذا الغرض تحت رئاسة المدير واعضاء ثلاثة مفتشون احدهم من الداخلية والثاني من حكومة السودان والثالث من مصلحة خفر السواحل ويحضر فيه مشايخ العربان المقيمون بمصحراء المديرية ، وحيث ان هذا القومسيون قد اجتمع بتاريخ ٢١ مايو ١٩٠٢ وأدى مأموريته ووردت للنظارة صورة من قراره مرفقة بخريطة مرسوم بها المنطقة والآبار المخصصة لكل قبيلة وتلك الخريطة مرفقة بهذا .

وحيث انه تقرر أن حدود منطقة القبائل التابعة للهيئة الادارية في السودان تحتوى على كافة القبائل البشارية وحدود منطقة القبائل التابعة للهيئة الادارية في القطر المصرى تحتوى على قبائل العبابدة ما عدا قبيلة المليكاب والبئر المعروف ببئر بحوات اللذان يتبعان حكومة السودان وحيث انه قد روى للنظارة موافقة ما يشتمل عليه القرار المذكور بناء على ذلك قررنا ما هو آتى :

(المادة الأولى)

يعتمد قرار القومسيون المشار اليه بالكيفية المبنية بالمواد الآتية :

(المادة الثانية)

صار تحديد آبار منطقة عريان البشاريين الموجودة بالأراضي المصرية

كالآتي :

بئر أم بشتيت وهي تتبع قبيلة الكورييلات شياخة محمد كاتون وبئر الدليب وهي تتبع العشبة شياخة حسن حساي وبئر ايبس تتبع الملقاب شياخة محمد عيد وبئر مهيحة تتبع الحمد غراب شياخة مطران على تبوع وبئر مصيع تتبع العليات شياخة محمد خير الجغب تتبع العليات شياخة محمد كاتون وبئر الابجات تتبع الملك شياخة عيسى وبئر ماضي تبس الكورييلات شياخة محمد كاتون وبئر فجيح تبس المليكاب والحمد غراب بالاشتراك وبئر الشلاتين تبس العشبة شياخ حسن حساي وبئر راسين وبئر جدير تبس الكونيل شياخة عيسى عبد الله وبئر أبو هديرة وبئر هديرة تبس الكورييلات شياخة محمد كاتون وحدود تلك المنطقة من بحري بيتديء من بئر الشلاتين بحدوده البحر الأحمر الى بئر المنيحة ومنه الى جبل نيجروب ومنه الى جبل أم الطيور ومنه الى جبل الضيقة ومن الضيقة الى بئر خمسة عمر ومنه الى جبل برتازوجا ومنه الى كورسكو ومن الجهة القبلية متصلة بحدود السودان .

(المادة الثالثة)

حيث تبين ان جماعة عريان العشبة التابعين لعمودية بشير بك جبران شياخة حسن حسان هم بشاريين الأصل كان تتبعهم الى بشير بك لقرابتهم للعشاريات من جهة الرحم فيجري فصلهم عن قبيلة العشابات واعتبارهم بشاريين متتابعين لحكومة السودان .

(المادة الرابعة)

صار تحديد وتعيين الآبار والعيون والحدود التابعة لقبيلة المليكاب عمودية عبد العظيم بك خليفة كالآتي :

بئر الحديث وبئر سيفة وبئر كرنجيجة وبئر أم سعة وبئر المسسبع ثم يتبع ذلك تلك الآبار منطقة وادي الحوضين ووادي النوم وحدود تلك المنطقة من بحر تبتديء من جهة جبل ابي متبوع وادي حوضين لغاية البحر الأحمر ومن الشرق بالبحر الأحمر ومن قبلى بيتديء من بئر الشلاتين الى بئر منيجة ومن بئر منيجة الى جل نيجروب ومنه الى جبل أم الطيور ومن الغرب خط تصورى بيتديء من جبل أم الطيور الى جبل ابيق .

(المادة الخامسة)

صار تحديد آبار ومنطقة الأراضى التابعة لقبيلة العبوديين والشناتير
شياخة باشرف بك محمد على كالاتى :

بئر الغليب ويتبعه المنطقة المحدودة من بحرى بوادى العلاقى الى
النيل لحدوده ومن شرق خط تصورى يبتدىء من نصف المسافة الكائنة
بين بئر الغليب واحير وكذا من نصف المسافة كائنة ما بين الغليب وبئر
انجا ومن قبلى حدود المليكاب وهى تبتدىء من جبل برتازوجا الى
كورسكو .

(المادة السادسة)

الآبار والمنطقة التابعة لقبيلة العشابات عمودية بشير بك جبران هى
كالاتى :

بئر أم جبال وبئر النقيب وبئر احيمر وانجا وبئر الطويل وبئر شنشف
وبئر دجلة وبئر كرد وباقى الأراضى الموجودة بالمنطقة لغاية الحدود بين
مديرتى أسوان وقنا وحدوده المنطقة التابعة له وتبتدىء من قبلى بالحدود
المحدودة بمنطقة باشيرى بك محمد على من بحرى ويعدها تتبع الحدود
الشرقية له أيضا لغاية جبل برتازوجا الى خمسة عشر لحدوده بحدود
البشارية من الجهة البحرية من بر حسة عمر الى جبل الضيقة ثم من جبل
أم الطيور الى جبل ابرى بالحد الفاصل بينه وبين المليكاب أيضا ثم يبتدىء
حدوده من الشرق بالبحر الأحمر لغاية حدوده القصير ومن الغرب تبتدىء
من سيالة آخر حدود العمودين على النيل لغاية الحدود الفاصلة بين
المديرية ومديرية قنا .

(المادة السابعة)

يكون لكل من هذه القبائل التابعة للثلاثة العمود المذكورين قبل مشايخ
العربان المقيمين بالآبار والمنطقة المحدودة لكل منهم وان مشايخ الفرع
المذكورين يكونون مقيمين مع العربان فى تلك الجهات وتعيين وكلاء منهم
أيضا يكونون مقيمين بالمراكز والتابعة منطقتهم اليها لقادية ما يكلفسون
به من طلبات الى آخره .

(المادة الثامنة)

تعيين عمد ووكلاء القبائل المذكورة ومشايخ القرى بها يتبع فى قرار
نظارة الداخلية الصادر فى تاريخ ٣ مايو ١٨٩٥ المتبع فى باقى المديريات
فى شأن العربان .

(المِيارَة التاسعة)

على جُضيرة مَدير أسوان تَتَفِيد هذا القرار

ناظر إالداخلية

(امضاء)

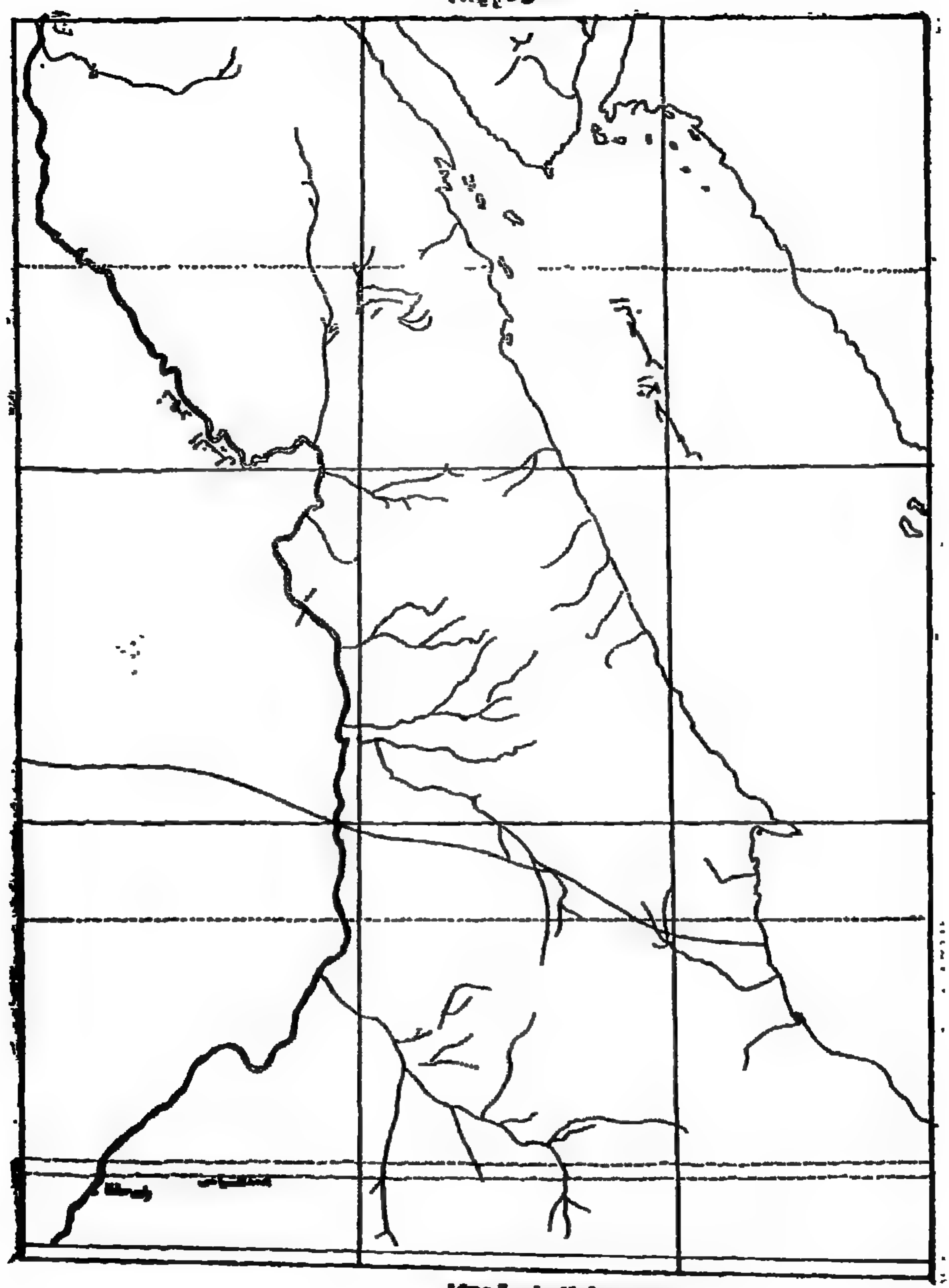
تحريراً في ٣ شعبان ١٣٢٠

٤ نوفمبر ١٩٠٢

صورة طبق الأصل أخذت من الصورة المحفوظة بملف سلام الحدود

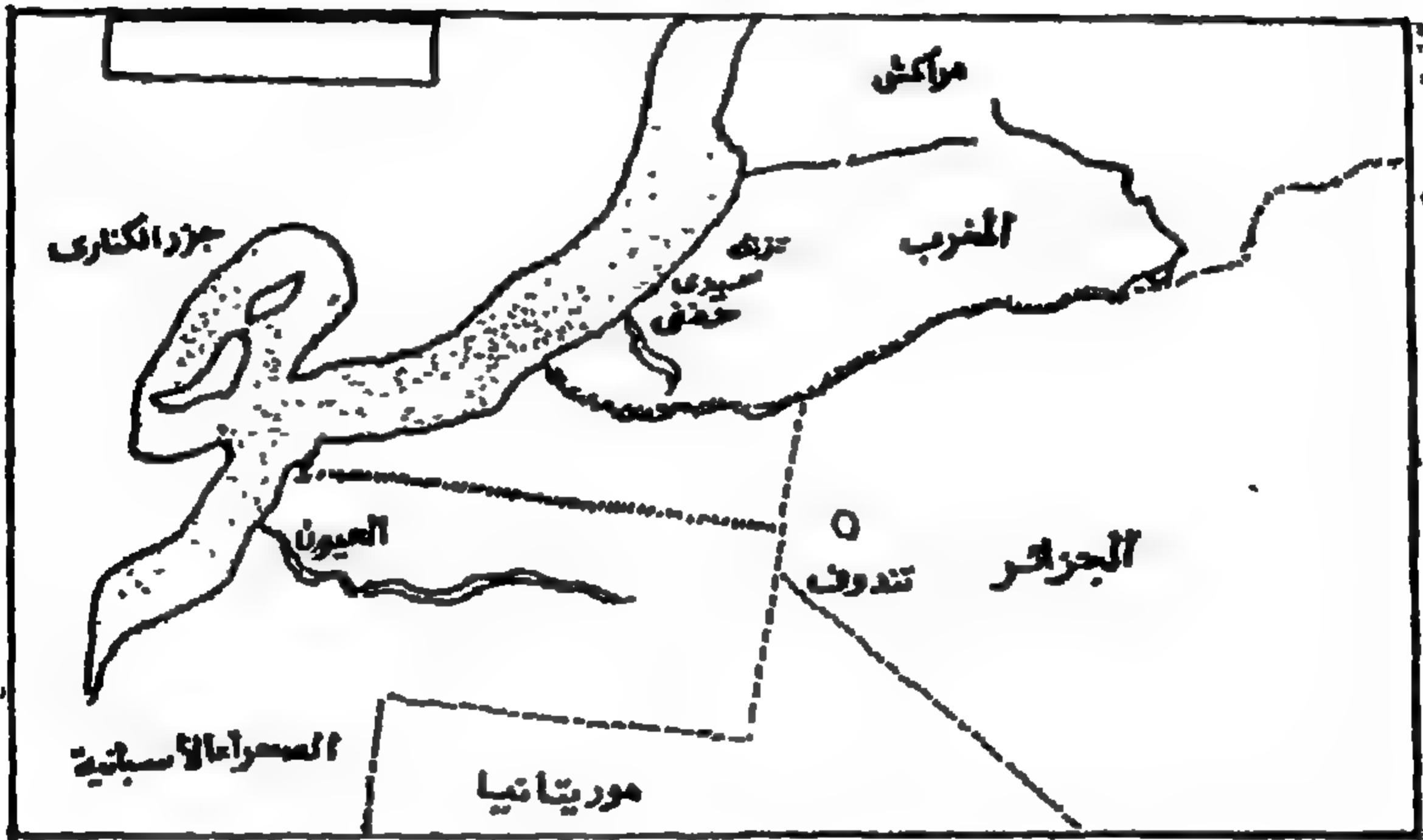
رقم م س ١/١/٢١ ص ٦٢ و ٦٣ و ٦٤

مخطط رقم (١٢)



البحر المتوسط / البحر المتوسط ١٩٥٠

ملحق رقم (١٤)



الحدود الجزائرية المغربية، وعلى الخريطة تبدو مكان تنصوف

ملحق رقم (١٥) .

نص قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨

(١٩٩٠/١١/٢٩)

— عقد مجلس الأمن الدولي جلسة مساء ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ على مستوى وزراء الخارجية ، حيث صدر القرار رقم ٦٧٨ بأغلبية الأصوات مع رفض اليمن وكوبا للقرار وامتناع الصين عن التصويت وفيما يلي نص القرار :

ان مجلس الأمن ، اذ يشير الى ، ويعيد تأكيد قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٦٦ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) و ٦٦٩ (١٩٩٠) و ٦٧٠ (١٩٩٠) و ٦٧٤٤ (١٩٩٠) و ٦٧٧ (١٩٩٠) .

وان يلاحظ رغم كل ما تبذله الأمم المتحدة من جهود ، ان العراق يرفض الوفاء بالتزامه بتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة المشار اليها اعلاه ، مستخفا بالمجلس استخفافا صارخا .

واذا وضع في اعتباره واجباته ومسئوليته المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة تجاه صيانة السلم والأمن الدوليين وحفظهما ، وتصميما منه على تأمين الامتثال التام لقراراته .

١ — يطالب بأن يمثل العراق امتثالا تاما للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة ، ويقرر في الوقت الذي يتمسك فيه بقراراته ، أن يمنح العراق فرصة أخيرة ، كلفته تنم عن حسن النية ، للقيام بذلك .

٢ — يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ، ما لم ينفذ العراق في ١٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٩١ ، او قبله القرارات السالفة الذكر تنفيذا كاملا ، كما هو منصوص عليه في الفقرة ١ اعلاه ، بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦٠

(١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة واعادة السلام والأمن الدوليين الى نصائهما في المنطقة .

٢ - يطلب الى جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذ عملاً بالفقرة ٢ من هذا القرار .

٤ - يطلب الى الدول المعنية أن توالى إبلاغ المجلس تبعاً بالتقدم المحرز فيها يتخذ من إجراءات بالفقرتين ٢ و ٣ من هذا القرار .

٥ - يقرر أن يبقى المسألة قيد النظر .

ملحق رقم (١٦)

صورة نسخة معاهدة بين الحكومة الانجليزية وبين الحكومة المصرية فى شأن ابطال تجارة الرقيق

لما كان من اقتضى آمال كل من حكومتى جناب ملكة بريطانيا العظمى
وأيرلانده المتحدة وحضرة خديو مصر التعاون فى ابطال ومنع بيع الرقيق
بالكلية ، وكانا قد صمما على عقد معاهدة للوصول لهذا الغرض حصل
الرضا والاتفاق بين الواضعين امضاهم أدناه المأذونين بهذا الشأن على
تدوين البنود الآتية وهى : -

بند (١) :

حيث أن سابق صدور لائحة من الحكومة الخديوية بمنع بيع الرقيق
السودانى والحبشى فى الجهات التابعة لها فتتعهد الحكومة المشار اليها بأن
تمنع منعاً كلياً من الآن فصاعداً ادخال العبيد السودانين والحبشيين
بأراضى القطر المصرى وملحقاته سواء كان بطريق البر أو بالبحر المارة
من تلك الأراضى وبأن تعاقب بأشد الجزاء على مقتضى القوانين المصرية
الجارية العمل بها أو بموجب ما سيأتى بيانه بهذه المعاهدة كل من وجد
متعاطياً بيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة غيره وكذلك
تتعهد بأن تمنع اخراج الرقيق السودانى أو الحبشى خارج القطر المصرى
وملحقاته منعاً مطلقاً ما لم تحقق ويثبت صحة عتقه أو حرите • ولا بد أن
يذكر بورقة العتق أو بالباسبور الذى يعطى لأولئك السودانين أو الحبشيين
من طرف الحكومة المصرية قبل خروجهم بأنهم أحرار ويمكنهم أن يكونوا
أمراء أنفسهم كيف شاءوا بلا قيد أو شرط ما •

بند (٢) :

كل شخص يوجد بأرض مصر أو بحدودها أو بالجهات التابعة لها
بإوسط افريقيا متعاطياً بيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة

غيره تعتبر الحكومة المصرية ومن يكون مشتركا معه بمنزلة السارقين القتالين ، فان كان من تبعيتها يحاكم أمام مجلس عسكري والا تحال حالا محاكمته على المجالس المختصة بذلك وترسل لها المحاضر المحررة من الجهة العليا من جهات الحكومة المصرية فى المحل الذى يثبت فيه حصول التجارة وكافة الأوراق والمستندات الدالة على حجته للحكم فيها بمقتضى قوانين الحكومة التى يكون تابعا لها ما دامت هذه القوانين تجيز ذلك . وما يوجد من الرقيق السودانى أو الحبشى بأيدي أى تاجر كان يصير إعطاه حريته ومعاملته بمقتضى المدون ببند ٢ الآتى والذيل المؤشر عليه بحرف (١) المتم لهذه المعاهدة .

بند (٣) :

نظرا لكون اعادة الرقيق السودانين والحبشيين لبلادهم بالتالى سواء كانوا منزوعين من أيدي المتجرين فيهم أو معتوقين يتعذر حصولها وينشأ منها أما هلاكهم من التعب أو من الفاقة أو وقوعهم فى ربة الرق ، ثانيا تستمر الحكومة بأن تجرى معهم الاجراءات السابق اتخاذها بمعرفتها فى حق الرقيق ومذكورة فى الذيل المؤشر عليه بحرف (١) المحكى عنه .

بند (٤) :

تستعمل الحكومة المصرية سطوتها على قدر الاستطاعة لمنع ما يجرى من المقاتلات بين قبائل افريقيا الوسطى بقصد الاستيلاء على الرقيق وبيعه، وتتعهد بأن تعامل معاملة القتالين كل من يوجد متعاطيا بيع الأولاد أو جلبها فان كان المرتكبون ذلك من تبعة الحكومة المصرية تصير محاكمتهم أمام مجلس عسكري والاتحال محاكمتهم على المجالس المختصة بالحكم وترسل لها المحاضر والأوراق والمستندات للفصل فى الدعوى بمقتضى قانون بلادهم كما هو مذكور (ببند ٣) .

بند (٥) :

تتعهد الحكومة المصرية بنشر أمر خصوصى يرفق بهذه المعاهدة ويكون من مقتضاه منع بيع الرقيق بالكلية فى أى جهة من مصر من ابتداء تاريخ يتحدد بالأمر المشار اليه ويخصص نوع الجزاء الذى يترتب على من يخالف منطوقها .

بند (٦) :

لأجل زيادة الوثوق فى منع بيع الرقيق السودانى والحبشى بالبحر الأحمر تترضى الحكومة المصرية بأن السفن الانجليزية تجرى التفتيش

والبحث والقبض عند اللزوم على أى مركب تكون متعاطية تجارة الرقيق من السودان أو الحبش وتسلمها لأحد مراكز الحكومة المصرية القريب من محل (القبض عليه) أو للمركز الأوفق لأجل الحكم على تلك المركب بما يلزم وكذلك يصير ضبط أى مركب مصرية تحقق فيها شبهة وجود رقيق بها للبيع أو تكون تعاطت بيع الرقيق فى أثناء سفريتها واجراء التفتيش وضبط الرقيق يكونان بخليج عدن وفى سواحل بلاد العرب وبالجبهة الشرقية من افريقيا ومياه سواحل مصر والجهات التابعة لها .

وما يوجد من الرقيق السودانى أو الحبشى بأى مركب مصرية ويضبط بمعرفة المراكب الانجليزية لدى التفتيش يبقى تحت اذن الحكومة الانجليزية وهى تتعهد بأى ما تقتضى لحصوله على تمام الحرية اما المركب وشحناتها وطقم بحريتها فيصير تسليمها لأقرب مركز من مراكز الحكومة المصرية بمحل الواقعة أو للمركز اللائق لأجل توقيع الحكم عليها بما يلزم فاذا لم يتيسر لقبودان المركب الانجليزى تسليم ما يكن صار ضبطه من الرقيق لمحل تابع لحكومة الانجليز أو اذا دعت الضرورة فى مصلحة الرقيق السودانى أو الحبشى تسليمهم للحكومة المصرية فالحكومة المصرية المشار اليها تتعهد بناء على طلب قبودان المركب الانجليزى أو الضابط الذى يتنبه لذلك أن تقبل الرقيق السودانى أو الحبشى وتعطيهم حريتهم وتمنحهم من الامتيازات التى تمنحها للرقيق السودانى أو الحبشى المضبوط بمعرفة جهاتها كذلك تقبل الحكومة الانجليزية فى جهتها بأن أى مركب سايرة ببنديرة انجليزية فى البحر الأحمر أو فى خليج عدن أو فى ساحل بلاد العرب أو فى المياه الداخلة بالقطر المصرى أو فى الجهات التابعة لهم توجد متعاطية التجارة فى الرقيق سودانى أو حبشى يصير تفتيشها وحجزها أو ضبطها بمعرفة الحكومة المصرية ، انما المركب بشحناتها وطقم بحريتها يصير تسليمها لأقرب جهة من جهات الحكومة الانجليزية لأجل توقيع الحكم عليها وما يصر ضبطه من الرقيق السودانى أو الحبشى تعطى لهم الحرية بمعرفة الحكومة المصرية ، وتبقى مسئولية أسره اذا حكم بعدم صحة الحجز أو الضبط أو اقامة الدعوى من المجلس المختص بالحكم فالحكومة التابعة لها المركب التى أجرت ذلك تكون ملزمة بأن تعطى

تعويضاً لانتقالها بحسب الأحوال لحكومة المركب التي صار ضبطها أو إقامة
الدعوى عليها .

بند (٧) :

يكون أجرى العمل بمقتضى هذه المعاهدة فى القطر المصرى من
أسوان من تاريخ توقيع الامضاء عليها وفى ملحقات الحكومة المصرية
بأفريقيا العليا وسواحل البحر الأحمر من بعد مضى ٣ شهور من ذلك
التاريخ .

بناء عليه قد تحررت هذه المعاهدة بتاريخ وتوقعت عليها امضاء
واختام الواضعين اسماؤهم فيه أدناه .

(*) صورته نسخة معاهدة بين الحكومة الانجليزية وبين الحكومة المصرية فى شأن
ابطال تجارة الرقيق .

ملحق رقم (١٧)

قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ .

(٥ ابريل ١٩٩١)

ان مجلس الأمن ، ان يضع فى اعتباره واجباته ومسؤولياته ،
بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بالنسبة لصيانة السلم والأمن الدوليين .
وان يشير الى الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

وان يساوره شديد القلق ازاء القمع الذى يتعرض له السكان المدنيون
العراقيون فى أجزاء كثيرة من العراق والذى شمل مؤخرا المناطق السكانية
الكردية وادى الى تدفق اللاجئين على نطاق واسع عبر الحدود الدولية
والى حدوث غارات عبر الحدود بما يهدد السلم والأمن الدوليين فى
المنطقة .

وان يشعر بانزعاج بالغ لما ينطوى عليه ذلك من آلام مبرحة يعانى
منها البشر هناك

وان يحيط علما بالرسالتين المرسلتين من الممثلين الدائمين لتركيا
وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين فى ٣ نيسان / ابريل ١٩٩١ و ٤
نيسان / ابريل ١٩٩١ ، على التوالي (S/22442, S/22435)

وان يحيط علما أيضا بالرسالتين اللتين ارسلهما الممثل الدائم
لجمهورية ايران الاسلامية لدى الأمم المتحدة والمؤرختين فى ٣ و ٤ نيسان /
ابريل ١٩٩١ ، على التوالي (S/2247, S/22436)

وان يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء تجاه سيادة العراق
وجميع دول المنطقة ، وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسى .

وان يضع فى اعتباره تقرير الأمين العام المؤرخ فى ٣٠ اذار / مارس
١٩٩١ (S/22366)

١ - يدين القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في اجزاء كثيرة من العراق والذي شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية وتهدد نتائجه السلم والأمن الدوليين في المنطقة .

٢ - يطالب بأن يقوم العراق على الفور ، كاسهام منه في ازالة الخطر الذي يتهدد السلم والأمن في المنطقة ، بوقف هذا القمع ، ويعرب عن الأمل ، في السياق نفسه ، في اقامة حوار مفتوح لكافة احترام حقوق الانسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين .

٣ - يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الانسانية الدولية، على الفور ، الى جميع من يحتاجون الى المساعدة في جميع انحاء العراق ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها .

٤ - يطلب الى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الانسانية في العراق ، وأن يقدم على الفور ، واذا اقتضى الأمر على أساس ايفاد بعثة أخرى الى المنطقة ، تقريراً عن محنة السكان المدنيين العراقيين ، وخاصة السكان الأكراد ، الذين يعانون من جميع أشكال القمع الذي تمارسه السلطات العراقية .

٥ - يطلب كذلك الى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه ، بما فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ، للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين وللسكان العراقيين المشردين .

٦ - يناشد جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الانسانية أن تسهم في جهود الاغاثة الانسانية هذه .

٧ - يطالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات .

٨ - يقرر ابقاء هذه المسألة قيد النظر .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
الموضوع الأول : حول بعض الدعاوى والممارسات العراقية .	٦
- الفصل الأول : عبد الناصر و صدام حسين - ملاحظات تاريخية	٧
- الفصل الثاني : أزمة الخليج و « الموقع العربي » من التاريخ	١٩
الموضوع الثاني : مصر وأزمة الخليج	٢٩
- الفصل الثالث : قوات مصر خارج الحدود - الخروج السرايع	٣١
- الفصل الرابع : اثر الأزمة على العلاقات مع السودان النظام السوداني بين الخطأ السياسي والخطيئة التاريخية	٤٣
الموضوع الثالث : الحرب	٥٣
الفصل الخامس : الحرب الملعونة	٥٥
الموضوع الرابع : الحدود - اللغم المدفون في العلاقات العربية - العربية	٦٦
- الفصل السادس : صناعة الحدود العربية - العربية	٦٧
- الفصل السابع : الحدود الكويتية - العراقية - اللغم الذي تفجر	٧٧
	٢١٩

الموضوع	صفحة
- الفصل الثامن : الحدود المصرية - السودانية - خصام الأخوة	٨٧
- الفصل التاسع : الحدود المغربية - الجزائرية - لغم يهدد الوحدة المغاربية	٩٧
الموضوع الخامس : حصاد العاصفة	١٠٨
- الفصل العاشر : حول التفسير التأمري للتاريخ	١٠٩
- الفصل الحادي عشر : من « النظام الدولي الجديد » الى « الباكس امريكانا »	١١٩
- الفصل الثاني عشر : ديبلوماسية القاذفات والتدخل تحت دعاوى انسانية	١٣١
الملاحق	١٤٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الأيداع بدار الكتب ١٨٨٥ / ١٩٩٢

ISBN — 977 — 01 — 2967 — 4

محاولة الكتابة عن أزمة الخليج كانت تفتقر - على الأغلب -
إلى حد أدنى من الموضوعية ، وهو افتقار كانت له أسبابه
الناجمة عن صعوبة عدم الانحياز مع أو ضد أحد أطراف
الحرب .

ولا يزعم مؤلف هذا الكتاب أنه مبرا من الانحياز ، ولكنه أقر
الانحياز إلى الحقيقة التاريخية من جانب ، كما أنه أقر من جانب
آخر الانحياز إلى المصلحة القومية ، باعتبارها الأمر الأنقى ، كما
أنها النهر الذى ينحرف فيه الجميع فى نهاية الأمر رغم مرارة
الخصومات الناتجة عن الحرب .

من هذا الموقف يجيب هذا الكتاب عن حرب الخليج متأخرا
بعض الشيء إلا أنه بالمقابل ملتزما بالموضوعية فيما تشهد به
اختيارات موضوعاته ونهج معالجتها .